



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه
صلى
عليه
وآله
وسلم

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

111

الْحَمَلَاتُ الْقَانُونِيَّةُ

رؤية مبسّطة عند الإمام الخميني
دراسة تحليلية نقدية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مهدی بنوید ایرانیان

مجلس شورای اسلامی تهران

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الخطابات القانونية : روية مبتكرة عند الامام الخميني قدس سره دراسة تحليلية نقدية

كاتب:

محمد جواد فاضل لنكراني

نشرت في الطباعة:

مركز فقهى ائمه اطهار (عليهم السلام)

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٠	الخطابات القانونيه : رويه مبتكره عندالامام الخمينى قدس سره دراسه تحليليه نقديه
١٠	اشاره
١١	اشاره
١٥	الكلمه الإفتتاحيه
١٩	الفصل التمهيدى
١٩	اشاره
٢١	المبحث الأول: أهميه الموضوع وتاريخه
٢٢	المبحث الثانى: تبين المفردات
٢٢	اشاره
٢٣	المطلب الأول: تعريف الخطاب
٢٤	المطلب الثانى: تعريف الحكم الشرعى وأقسامه
٢٤	اشاره
٢٤	الجهه الأولى: تعريف الحكم الشرعى
٢٨	الجهه الثانيه: تقسيمات الحكم الشرعى
٢٨	اشاره
٢٨	النقطه الأولى: تقسيم الحكم الى تكليفى ووضعى
٣١	النقطه الثانيه: تقسيم الحكم إلى واقعى وظاهرى
٣٢	النقطه الثالثه: تقسيم الحكم إلى أولى وثانوى
٣٢	المطلب الثالث: تعريف التكليف
٣٤	المطلب الرابع: تعريف القانون ومراحل جعله
٣٨	المطلب الخامس: تعريف الإنحلال، لغةً وإصطلاحاً
٤٠	المبحث الثالث: المبادئ الأصوليه للحكم الشرعى
٥٥	الباب الأول

٥٥	اشاره
٥٧	المبحث الأول: نظريه الإنحلال في القضايا الشرعيه
٥٧	اشاره
٥٧	المطلب الأول: تقسيم القضايا وتعريفها
٥٩	المطلب الثاني: القضايا الشرعيه عند المحقق النائيني
٦٧	المطلب الثالث: رؤيه الإمام الخميني قدس سره في تقسيم القضايا
٧٣	المبحث الثاني: مناقشات الإمام الخميني لرؤيه الإنحلال
٧٣	اشاره
٧٤	المناقشه الأولى: عدم صحه الخطاب إلى العاصي والكافر
٧٦	المناقشه الثانيه: عدم الإحتياط عند الشك في قدره
٧٨	المناقشه الثالثه: لزوم النسبيه في الأحكام الوضعيه
٨٠	المناقشه الرابعه: إجتماع عدّه أكاذيب في خبر واحد
٨١	المناقشه الخامسه: عدم وجوب القضاء على النائم في جميع الوقت
٨٣	الباب الثاني
٨٣	اشاره
٨٥	تمهيد
٨٦	المبحث الأول: نظريه الخطابات القانونيه من منظار الإمام الخميني قدس سره
٨٦	اشاره
٨٦	المطلب الأول: بيان النظرية
٩٤	المطلب الثاني: أدله النظرية
٩٩	المطلب الثالث: ما تتضمنه النظرية
١٠٠	المطلب الرابع: الفرق بين الخطابات القانونيه والقضايا الحقيقيه
١٠١	المطلب الخامس: علاقه بحث تعلق الأمر بالطبيعه والخطابات القانونيه
١٠٥	المبحث الثاني: الخطابات القانونيه عند تلامذه السيد الإمام قدس سره
١٠٥	اشاره
١٠٥	المطلب الأول: الخطابات القانونيه عند الفقيه الأصولي الشيخ الفاضل اللكراني رحمه الله

١٠٧	المطلب الثاني: الخطابات القانونية عند الفقيه المحقق الشيخ السبحاني
١٠٨	المطلب الثالث: الخطابات القانونية عند الفقيه الخبير الشيخ محمد المؤمن
١٠٩	المبحث الثالث: إشكاليات الخطابات القانونية
١٠٩	اشاره
١٠٩	المطلب الأول: إیرادات المحققين على هذه النظرية والإجابة عنها
١٢٤	المطلب الثاني: إیرادات الأستاذ حفظه الله على هذه النظرية
١٣١	المبحث الرابع: الخطابات القانونية عند السيد مصطفى الخميني رحمه الله
١٣٥	المبحث الخامس: كلام بعض المحققين في الخطابات القانونية ونقده
١٣٩	الباب الثالث
١٣٩	اشاره
١٤١	تمهيد
١٤٢	المبحث الأول: التطبيقات الأصوليه للخطابات القانونية
١٤٢	اشاره
١٤٢	الجهه الأولى: شموليه الخطابات القرانيه لغير الحاضرين
١٥٠	الجهه الثانيه: تصحيح الواجب المشروط قبل تحقق شرطه وما شابه ذلك
١٥٣	الجهه الثالثه: إتحاد الطلب والإراداه ودفع الإشكال عن تكليف الكفار
١٥٥	الجهه الرابعه: فعليه الحكمين المتزاحمين في عرض واحد
١٦٠	الجهه الخامسه: عدم إعتبار المندوحه في إجتماع الأمر والنهي
١٦٣	الجهه السادسه: تصحيح الجمع بين الحكم الواقعي والظاهري
١٦٥	الجهه السابعه: تصحيح المعنى الحقيقي للرفع وعموميته
١٦٨	الجهه الثامنه: كليه الأدله الإمتنانيه
١٧١	الجهه التاسعه: تصحيح التمسك بالإحتياط
١٧٤	الجهه العاشره: إجراء الأصل العقلي في نسيان الأجزاء
١٧٧	المبحث الثاني: التطبيقات الفقهيه للخطابات القانونية
١٧٧	اشاره
١٧٧	المطلب الأول: الآثار العباديه

١٧٧	اشاره
١٧٧	الجهه الأولى: حكم الصلاه فى النجس مع الجهل بالحكم
١٧٨	الجهه الثانيه: حكم الورود فى الصلاه قبل الوقت خطأً
١٧٩	الجهه الثالثه: سقوط الأداء فى فاقد الطهورين
١٨١	الجهه الرابعه: تصحيح الطهاره المائيه مع تعيين التيقم
١٨٢	الجهه الخامسه: حكم الصلاه فى ضيق الوقت
١٨٢	الجهه الخامسه: حكم الصلاه مع الإخلال عن جهل
١٨٤	الجهه السادسه: حكم الصوم الآخر فى النذر المعين
١٨٥	الجهه السابعه: وجوب الحج على الكافر
١٨٦	الجهه الثامنه: وجوب الحج مطلقاً عند الإستطاعه
١٨٨	الجهه التاسعه: حكم الإستغفار فى الحج على ما يوجب الكفار جهلاً
١٨٩	الجهه العاشره: صحه النيابة لمن وجب عليه الحج
١٩١	المطلب الثانى: النماذج المعاملية
١٩١	اشاره
١٩١	الجهه الأولى: تصحيح معامله الصبى
١٩٢	الجهه الثانيه: الأجير الخاص
١٩٣	الجهه الثالثه: إعتبار قدره فى شروط العقد
١٩٤	الجهه الرابعه: جعل الخيار فى المعاطات
١٩٥	الجهه الخامسه: ضمان المقبوض بالعقد الفاسد
١٩٦	الجهه السادسه: حكم تعذر المثل فى المثلى
١٩٧	الجهه السابعه: بدل الحيلولة عند تعذر العين
١٩٨	الجهه الثامنه: وجوب الفحص عن المالك
١٩٩	الجهه التاسعه: رجوع المالك إلى جميع الأيادى مع بقاء العين
٢٠٠	الجهه العاشره: رد العين إلى المالك قبل الوقوع تحت يد الغارم
٢٠٢	فصل فى خاتمه المطاف
٢٠٢	اشاره

٢٠٤ ----- نتائج البحث

٢١٤ ----- فهرس مصادر التحقيق

٢٢٠ ----- فهرس المطالب

٢٢٧ ----- تعريف مركز

الخطابات القانونية : رویه مبتکره عندالامام الخمينی قدس سره دراسه تحليليه نقديه

اشاره

سرشناسه:فاضل لنكرانى، محمدجواد، ۱۳۴۱ -

عنوان و نام پديد آور:الخطابات القانونية: رویه مبتکره عندالامام الخمينی قدس سره دراسه تحليليه نقديه [کتاب]: تقريراً و تحقيقاً للابحاث شيخنا الاستاذ سماحه آيه الله محمدجواد الفاضل اللنكرانى حفظه الله / حميد ستوده الخراسانى؛ تحقيق و نشر مركز فقه الاثمه الاطهار.

مشخصات نشر:قم: مركز فقهی ائمه اطهار (عليهم السلام)، ۱۳۹۲.

مشخصات ظاهري: ۲۱۴ ص.

فروست:مركز فقهی ائمه اطهار (عليهم السلام)؛ ۱۴۱.

شابك: ۸۰۰۰۰ ريال : ۶۰۰-۹۷۸-۵۶۹۴-۶۶-۶

وضيعة فهرست نویسی:فاپا.

يادداشت:عربی.

يادداشت:کتابنامه: ص. [۲۰۵]-[۲۱۰]؛ همچنين به صورت زیرنویس.

موضوع:خمينی، روح الله، رهبر انقلاب و بنيانگذار جمهوری اسلامی ایران، ۱۲۷۹ - ۱۳۶۸. -- دیدگاه درباره خطابات قانونی (فقه)

موضوع:خمينی، روح الله، رهبر انقلاب و بنيانگذار جمهوری اسلامی ایران، ۱۲۷۹ - ۱۳۶۸. -- دیدگاه درباره اصول فقه شيعه

موضوع:خطابات قانونی (فقه)

موضوع:اصول فقه شيعه -- قرن ۱۴

شناسه افزوده:ستوده، حميد، ۱۳۵۹ -

شناسه افزوده:مركز فقهی ائمه اطهار (عليهم السلام)

رده بندی کنگره:BP۱۹۸/۶ /خ ۶ ف ۲ ۱۳۹۲

رده بندی ديويي: ۲۹۷/۳۷۹

شماره کتابشناسی ملی: ۳۲۹۵۴۷۴

ص: ۱

اشاره

الخطابات القانونيه: رويه مبتكره عند الامام الخميني قدس سره دراسه تحليليه نقديه

تقريرا و تحقيقا للابحاث شيخنا الاستاذ سماحه آيه الله محمد جواد الفاضل النكراني حفظه الله

حميد ستوده الخراساني

ص: ٣

الحمد لله الذى أنزل الكتاب بالحق والميزان، والصلاه والسلام على سيدنا محمد الذى بلغ رساله ونادى فى البشريه «إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ» ١ وآله الطاهرين الذين بينوا المراد منها بمختلف وسائل التبيان.

وبعد، فإنّ طبيعه العصر التى نعيشه لیتطلب منّا معاشر الباحثين مزيداً من الدراسات الفقيهيه والأصوليه، التى تحيى المنهج العلمى فى كتابه الموضوعات المختلفه وتلبى حاجات الناس فى معاشهم، وأنّ السبيل إلى المحافظه على هذا الدور هو تواصل أبناء الفقه الإسلامى مع ثوابت الفقه وأصوله تفهماً وبحثاً وإستنتاجاً.

وإنّ من أهمّ العلوم الشرعيه وأكثرها مدعاه للتفكر هو علم أصول الفقه، المتعلق بمعرفه مصادر الأحكام الشرعيه، لغرض التعرف على استنباط الأحكام الشرعيه، التى هى الوسيله للسعاده الدنيويه والأخرويّه.

يعتبر هذا الموضوع خطوةً للبحث العلمى الذى يتعلّق بفكره أصوليه للفقيه

والأصولى الأقوم والحكيم التحرير قائد الثورة الإسلاميه ومؤسس نظام الجمهوريه الإسلاميه فى إيران، الإمام الراحل الخمينى قدس سره وهو: قانونيه الخطابات الشرعيه وعدم إنحلالها؛ وهذا المبني من مبتكراته فى طريق إغناء الحركة العلميه فى الساحة الأصوليه، فيعنى هاهنا بهذا المجال قائماً على جمع الأقوال فى المسأله بعد تصويرها تصويراً علمياً واضحاً، وتبيان موقعها عند الفقهاء مع تحديد مواضع الإتفاق وتحرير مواضع الخلاف فيها.

نعم، ترصد هذه الدراسه الأصوليه ما أبدع الإمام المجاهد سماحه آيه الله العظمى السيد روح الله الموسوى الخمينى قدس سره فى علم الأصول من قراءه حديثه ومنهج مبنائى لتتم على ضوئها معالجه الكثير من القضايا الأصوليه والفقهييه، وركزت إهتمامها لبيان نصيها ونقدها، إضافة إلى ما تلقى منه وعاش فى سياقه، وما لاءم مع نظريته، وما لها من أبعاد وتطبيقات فى مجالى الفقه والأصول.

وبما أنه لابد للدارس الكريم من أن يكون قادراً على أن يتفاعل مع النصّ فقد يقارن بينه وبين ما هو المعروف عند الأصوليين من الإنحلال فى القضايا الشرعيه وأدلتها، فأفردنا هذا المكتوب تحقيقاً وتدقيقاً عن حقيقه الخطابات القانونيه وأدرجنا فيه كلام هذا الفقيه المحقق قدس سره من كتبه المختلفه مع ما يقال حوله من كلمات أنصاره وما يلاحظ عليه، نظراً إلى إرتباطها بما نحن بصدد.

هذا مضافاً إلى ما قد بدأنا به من المقدمه فى البحوث التى تقتضيها طبيعه التمهيد فيعقبها بيان أهميه الموضوع وعرض تاريخى له، وتعريف المفردات المرتبطه به وتبيين المبادئ فى الحكم الشرعى.

وفى الأخير، جاءت الخاتمه فى نتائج البحث، وبحثنا فيها عمّا نستطيع إستخلاصه من مجموعته هذه الأبحاث.

إذن، تحتوى ماده البحث على فصل تمهيدى، وثلاثه أبواب، وفصل فى خاتمه المطاف.

أمّا الفصل التمهيدى قبل الولوج فى مباحث الكتاب فعقد من جانب المقرّر، لبيان الأمور العامّة من تعريف المفردات وتبيين المراحل الأصوليه فى الحكم الشرعى و....

وأما الباب الأول فقد إشمّل على تبيين نظريه الإنحلال فى القضايا الشرعيه وما يلاحظ عليه.

وأما الباب الثانى فتبيّن فيه نظريه السيّد الإمام الخمينى قدس سره من عدم الإنحلال فى الخطابات القانونيه ومن ساق مساقه فيها، مضافاً إلى تبيان أدلّتها تحليلاً ومناقشهً وتحقيقَ القول فيها.

وأما الباب الثالث فتضمّن تطبيقاتها الأصوليه والفقهيّه من منظار السيّد الإمام الخمينى قدس سره ونجله الشهيد الفقيه الأصولى السيّد مصطفى الخمينى رحمه الله والمرجع الدينى سماحه آيه الله العظمى الشيخ محمّد الفاضل اللنكرانى رحمه الله.

نسأل الله سبحانه أن ينفعنا والمؤمنين بما جاء فى هذه المحاوله المتواضعه، فإنّها تلك كانت محاولتنا التى قمنا بها فى شرح وتحقيق ما أفاده سماحه أستاذنا آيه الله محمّد جواد الفاضل اللنكرانى حفظه الله (وهو اليوم من الأعلام البارزه فى المدرسه الفكرية للإمام الخمينى قدس سره) فى هذه الدراسه. وهى محاوله لا يزعم صاحبها أنّه وفاها حقّها، فإن أفلحنا فذلك ما نرجوه وإلّا فمن طبيعه الإنسان الخطأ والنسيان.

ونذكر آخرّاً بأنّ هذا المشروع التحقيقى قام به قسم التقارير والتحقيقات الفقهيّه فى مركز الأئمه الأطهار عليهم السلام بقم المقدّسه، ولا ننسى أن نتقدّم تحيّاتى إلى مسؤول قسم التقارير الأخ أحمد عرفانى نسب. ونودّ أن نتقدّم بالشكر الجزيل لصاحبى الفضيله: حجّت الإسلام الشيخ حبيب الساعدى زيد عزّه والذى قام بإستخراج الكلمات الصعبه وترجمتها فى بدء العمل، والشيخ محمّد جواد

المحمّدى زيد عزّه والذى كان له دور مهم فى تقريرات البحث عن شيخنا الأستاذ سماحه آيه الله محمّد جواد الفاضل اللنكرانى حفظه الله.

وفى الخاتمه نرى من الواجب علينا أن نتقدّم بالشكر والتقدير للأخ الفاضل الدكتور محمّد مهدي المقدادى دام مجده، مسؤول قسم التحقيق، والذى كان مصرّاً لإكمال هذا المشروع وللحصول على إعداد المجموعه الحاضره، على أمل أن تحظى بإهتمام العلماء والمفكرين فى العالم الإسلامى.

«أللهمّ ألحقنا بصالح من مضى واجعلنا من صالح من بقى وأعنا على صالح ما أعطيتنا»

قم، مركز الأئمه الأطهار عليهم السلام

للبحوث والدراسات التخصصيه الفقيهيه

حميد ستوده الخراسانى

١٠/١٠/١٤٣٤ ق

ص: ٨

وتقرأ فيها:

المبحث الأول: أهميه الموضوع وتأريخه

المبحث الثاني: التعريف بمفردات البحث

المبحث الثالث: المبادئ الأصوليه فى الأحكام الشرعيه

ص: ٩

إنّ هذا الموضوع وهو عدم الإنحلال في الأحكام المجعوله من قبل المشرّع المسّماه بالخطابات الكليه القانونيه، من الأبحاث المهمّه والتي قد كثر الكلام حولها وإنّا لو شاهدنا هذه البحوث التي طرحت في هذه المسأله إجمالاً يتّضح لنا مدى إهتمام الفقهاء والمحقّقين بشأنها؛ وذلك لأنّ البحوث الأصوليه قد أثر قسم منها على بعض المباني العلميه في سير عمليه الإجتهد بصوره عامه وبشكل كلى نحو هذه النظرية، وإنّها بحقّ لخطوه صاعده في حركه النهوض الفقهي ومبادره تأسيسيه موفّقه في سبيل تفعيل الإستنباط، حيث إنّها إستهدفت معالجه أحد الألباز العويصه في الربط المنطقي بين الصياغات الكليه للأحكام وبين تعلّقها بعهد المكلّف على إنفراد من خلال بيان آليه معينه وميزه خاصه للخطاب القانوني فيتوصّل عبرها لتحريك المكلّف ودفعه صوب الإمتثال، فإنّ مثل هذه النظرية لم تطرح في المعالجات البحثيه بنحو متناسب مع أهميتها وخطورتها ممّا دعت الحاجه إلى ضروره بيانها وعرضها على المستوى التصوري

والمستوى التصديقي وتقصى الآثار والنتائج المترتبة على هذه النظرية أصولياً وفقهياً.

نشأت نظريه الخطابات القانونيه كما هو المعروف، في سياق المحاولات التي تصدّت للجواب على الشبهه المذكوره التي أوردها الشيخ البهائي رحمه الله (١) في بحث إقتضاء الأمر بالشىء النهى عن ضده الخاص في باب العبادات، - ولايناسب المقام البحث عنه - إلى أن جاء دور السيد الإمام الخمينى قدس سره فأبدع هذه النظرية عندما أجاب عن تلك العويصه، ولكنها لم تبق بذلك المستوى، بل صارت أحد المباني الإستراتيجيه لسماحته قدس سره في علمى الأصول والفقه، بل أصبحت قضيه في غايه الأهميه، لكونها فكره كليه متلائمه ومواكبه لعصرنا الحاضر وحياه الإنسان المعاصر، لاسيما على الصعيدين الإجتماعى والسياسى، (٢) فإنّ الأخذ بها سيتعرّف جيداً على الأحكام الشرعيه والمسائل الفقهيه المعاصره بصوره واضحه ومنضبطة، وسيّضح ذلك من بيان النظرية وتطبيقاتها في المسائل المختلفه.

ومن هذا المنطلق، نلاحظ أنّ سماحه السيد الإمام الخمينى قدس سره قد غير المنهج الأصولى الذى كان سائداً ومتفوقاً فبدّل نظريه الموالى والعبيد إلى الرؤيه القانونيه، ولقد أعقبت آراؤه البديعه ثقافهً إسلاميهً وبلغ ذروته عندما هيمن على الشاه حينما أسقط الدوله البهلويه ووقعت إيران تحت سيطرته الدينيه.

المبحث الثانى: تبين المفردات

أشاره

قبل الحديث عن البحث الأصولى في نظريه الخطابات الشرعيه يجب أن نحدّد المفاهيم الأساسيه أولاً، ثمّ مضمونه وعناصره التى يتكوّن منها ثانياً، لأننا ما لم

ص: ١٢

١- (١) - زبده الأصول: ١١٧.

٢- (٢) - أنظر مقاله «تعلّق الخطابات الشرعيه السياسيه بالمكلف السياسى وفقاً لنظريه الإمام الخمينى قدس سره في الخطابات القانونيه» [بالفارسيه]، مجلّه علميه - تخصصيه تعنى بقراءات الثوره الإسلاميه (فصلنامه علمى - پژوهشى مطالعات إنقلاب إسلامى)، الرقم ١٦: ٤٣-٤٢.

نتبين المادّة المدروسة بصوره جيده لا يمكننا بحال أن نتبين المنهج المتبع في بحثنا، اذ المنهج العلمى فى بحث أيه مادّه يجب أن يكون مشتقاً من طبيعه المادّه المدروسة.

فعلينا فى البدء أن نلقى نظرةً ولو قصيره على تعريف الخطاب والنوع المتصله به من الحكم - وما يرتبط به من أقسامه ومبادئه ومراحل جعله - والتكليف، وتعريف القانون والإنحلال كمقدمه وتوطئه للبحث.

المطلب الأول: تعريف الخطاب

لما كانت الغايه التى يستهدفها الأصولى هى معرفه كيفية إستنباط الأحكام من الأدله التى عمدتها ترجع إلى «الخطاب الشرعى» فيفرض المعرفه به من حيث مفهومه وأقسامه.

الخطاب: أحد مصدرى فعل خاطب يخاطب خطاباً ومخاطبه، ويدلّ لغويّاً على توجيه الكلام المفيد لمن يفهم، نقل من الدلاله على الحدث المجرد من الزمن إلى الدلاله الإسميه، فأصبح فى العرف العام يدلّ على ما خوطب به وهو: الكلام بين متكلم وسامع. (١) ومن ثمّ، لا يطلق الكلام على لفظ الخطاب إلّا إذا كان متصفاً بخصوصيه قصد الإفهام، لأنّ المعقول من قولنا: إنّه مخاطب لنا، أنّه قد وجّه الخطاب نحونا ولا معنى لذلك إلّا أنّه قصد إفهامنا.

ولا يخفى أنّ الخطاب الشرعى هو كلام الله جلّ وعلا «لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد» ٢ ثمّ سنه رسول الله صلى الله عليه وآله وأوصيائه صلوات الله عليهم باعتبارها شارحه ومبينه لكلام الله عز وجلّ.

ص: ١٣

هذا، وإنَّ الخطاب الشرعي باعتبارات مختلفه، له تقسيمات متعدده فيتنوع إلى الخبر والإنشاء، وينقسم مضمونه أيضاً إلى قسمين: خطاب تكليف وخطاب وضع. ولا يخفى أنَّ الخطاب كاشف عن الحكم، والحكم هو مدلول الخطاب.

وبعبارة أخرى، إنَّ الحكم ليس هو الخطاب نفسه بل المستفاد منه، فإنَّ الحكم ليس قول الشارع: أوجبت عليك، بل نفس الوجوب المستفاد من ذلك الخطاب، كما سيأتي توضيحه.

المطلب الثاني: تعريف الحكم الشرعي وأقسامه

إشاره

إنَّ الحكم الشرعي ليس مفهوماً ذهنياً مجرداً عن أحوال الخلق المختلفه، بل يكون محطاً للنظر عند الفقيه والأصولي معاً ليتكفّلوا بتنظيم حياه الإنسان الماديّه والمعنويه ووقائعهم وفق تشريعات إلهيه إسلاميه، فالأول يدرس العناصر الخاصه لإستنباطه بينما الثاني يدرس العناصر السيله والمشتركه لإستنباطه.

هذا، وتوجد في علم الأصول نقاط كثيره متعلقه بالحكم الشرعي فلا بدّ لنا أن نستعرض بعض أهمّ النقاط المرتبطه وذات الصله به ضمن جهات عديده، ستأتي واحده بعد أخرى كما يلي:

الجهه الأولى: تعريف الحكم الشرعي

الحكم: مصدر حكم يحكم، وفي دلالتة اللغويّه تعنى: القضاء، وهو يطلق أيضاً على معنى العلم والفقه (١) ويطلق أيضاً على إتقان الفعل والإتيان به على الوجه الذي ينبغي فيه، وأصل الحكم في اللغة بمعنى المنع، وبذلك سميت حكمه الدّابه بهذا الإسم، لأنها تذلّلها لراكبها حتّى تمنعها الجماح وغيره، فيقال أحكمت السفينه

ص: ١٤

١- (١) - تاج العروس من جواهر القاموس ١٦: ١٦٠ و ١٦٥؛ لسان العرب ١٢: ١٤١.

وحكمته: إذا أخذت على يده ومنعته من سوء فعله. (١)

وسمى القاضى حكماً، لأنه يمنع المقضى عليه من مخالفه الأمر، والحكمه ذات صله بمعنى المنع، لأنها تمنع صاحبها عن أخلاق الأراذل والفساد. (٢)

وأما الحكم الشرعى إصطلاحاً فقد ذكروا له تعريفات وإختلفوا فيه، فعن المشهور بين قدماء الأصوليين، وخاصه بين العامه: أنه هو الخطاب الشرعى المتعلق بأفعال المكلفين. (٣)

وفى هذا التعريف عده مجالات للتأمل:

أولاً، إن الخطاب الشرعى فى الكتاب والسنة إنما هو مبرز للحكم الشرعى وكاشف عنه ودال عليه وليس هو الحكم نفسه، فالحكم هو مدلول الخطاب.

وثانياً، إن الحكم الشرعى لا ينحصر بما يتعلق بأفعال المكلفين، بل قد يتعلق بذواتهم أو بأشياء أخرى ترتبط بهم. (٤)

وثالثاً، إن هذا التعريف شامل لما ورد فيه خطاب متعلق بأفعال العباد ولكنه ليس بحكم بل قصد به الإخبار، مثل قوله تعالى: «وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ» ٥

هذا، ولكن يرد على الملاحظه الأولى: أن أهل السنه يقبلون أن الخطاب ليس هو عين الحكم حيث أنهم فسروا خطاب الله فى كتبهم بأن المراد به كلامه تعالى، سواء دل عليه بالقران الكريم مباشرة أو بالسنه أو بالإجماع أو بالقياس أو بغير ذلك من الأدله الشرعيه التى هى كاشفه عن خطاب الله تعالى ومعرفه له. (٥)

وهناك تعريف ثانٍ للحكم الشرعى منقول عن الأصوليين وهو: خطاب الله

ص: ١٥

١- (١) - معجم مقائيس اللغه ٢: ٩١؛ المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير ٢: ١٤٥.

٢- (٢) - المصباح المنير ٢: ١٤٥.

٣- (٣) - المعالم الجديده للأصول: ٩٩.

٤- (٤) - نفس المصدر.

٥- (٥) - الحكم الشرعى عند الأصوليين: ٤٦.

تعالى المتعلّق بأفعال المكلفين بالإقتضاء أو التخيير أو الوضع. (١)

وهذا التعريف أيضاً يرد عليه الإيراد الأول والثاني الواردين على التعريف السابق، ولكنّه لا يرد عليه الإشكال الثالث الذي سردناه آنفاً، لتقييد الخطاب فيه بخصوص الإقتضاء أو التخيير أو الوضع. هذا، ولكنّ التعريفين السابقين ليسا بجامعين، لعدم شمولهما لقسم من الأحكام الوضعيّة التي لم يتعلّق بها خطاب من الشارع، وإنما انتزعت مما ورد فيه الخطاب من الأحكام التكليفيّة كالجزئيّة، والشرطيّة، والسببيّة. (٢)

وقد عرّف أيضاً بتعريف ثالث وهو: أنّ الحكم الشرعيّ هو ما كتب الله على عباده في نفس الأمر، والكاشف عنه والدليل عليه هو: كلامه وكلام رسول الله صلى الله عليه وآله وأمنائه، والعقل القاطع. (٣) ولكنّه ينحصر التعريف في الحكم الواقعي، ولا يشمل جميع أفرادها.

هذا، وقد عرّف بتعريف رابع وهو أنّ الحكم هو: البعث الناشئ من الإرادة الجديّة بحيث تكون الإرادة كسائر المقدمات من مبادئ حصول الحكم لا من مقوماته؛ وذلك بشهادته العرف والعقلاء، فإنّ مجرد صدور الأمر من المولى يكفي في إنتقال العبيد إلى وجوب الإتيان، من غير أن يخطر ببالهم أنّ أمره ناشئ من الإرادة أو أنّ هنا إرادته في نفسه وهو يحكى عنها، بل إنّ البعث والإغراء بأيّ آله كانت فهو تمام الموضوع لحكم العقلاء بوجوب الإمتثال. (٤)

ولا يخفى أنّ تفسير الحكم بالبعث الناشئ من الإرادة الجديّة يخرج الأحكام الخمسة خلا الوجوب من دائره الحكم الشرعي ولا يصحّ إطلاقه على الوضعيات

ص: ١٦

١- (١) - موسوعه مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين ١: ٦٠٢.

٢- (٢) - الأصول العامه في الفقه المقارن: ٥٢.

٣- (٣) - القوانين المحكمه في الأصول ٣: ٢٩٩.

٤- (٤) - تهذيب الأصول ١: ٣١٩.

أيضاً. هذا، ويشمل التعريف للأوامر الإمتحانية التي تكون الارادة فيها قد نشأت في نفس المولى لأجل المصلحه في نفس الأمر لا في متعلقه؛ مع أنه لا يعدّ من الأحكام الشرعيه قطعاً.

وعليه من الأفضل إستبدال هذه الصيغ في تعريف الحكم الشرعي بما يكون مطّرداً ومنعكساً فنقول تبعاً للسيد المحقق الصدر رحمه الله إنّ الحكم عبارته عن:

التشريع الصادر من الله تعالى لتنظيم حياه الإنسان وتوجيهه. والخطابات الشرعيه في الكتاب والسنة مبرزه للحكم الشرعي وكاشفه عنه، وليست هي الحكم الشرعي نفسه. (1)

وتوضيحه إنّ الحكم الشرعي بلحاظ القانوني عبارته عن التشريع، فيكون من سنخ الأفعال الإختياريه الصادره عن المشرّع الذي يُعنى بشئون الإنسان ويتعلّق بذاته أو بفعله أو بغيرهما مما يرتبط بالإنسان ومختلف جوانبها الماديه والعباديه - جماعات وأفراداً - فعاليتها الشرعيه ونظمتها جميعاً.

هذا، والمراد من التشريع ما يشمل المنتزعه منه لكي يدخل في التعريف بعض الأحكام الوضعيه وهي الأحكام الإنتزاعيه كالجزئيه والشرطيّه؛ فإنّها ليست مجعوله ومشرّعه من قبل الشارع، بل هي منتزعه من تشريعات إلهيه أخرى، ومايشمل أيضاً الحبّ والبغض المولويين والإراداه والكراهه المولويتين، فإنّها من مبادئ الحكم الشرعي والتشريع الإلهي وتعبّر عن روح الحكم وحقيقته.

وعلى ضوء هذا البيان، قد إتضح الخلل في ما عرّفه السيّد الحكيم رحمه الله في الأصول العامه في الفقه المقارن من أنّ الحكم الشرعي هو: الإعتبار الشرعي المتعلّق بأفعال العباد تعلقاً مباشراً أو غير مباشراً؛ (2) وذلك لأنّ الحكم الشرعي قد

ص: ١٧

١- (١) - دروس في علم الأصول ١: ٦١.

٢- (٢) - الأصول العامه في الفقه المقارن: ٥٥.

لا يتعلّق بأفعال المكلفين، بل قد يتعلّق بذواتهم أو بأشياء أخرى ترتبط بهم، إذ الهدف من الحكم الشرعى تنظيم حياه الإنسان، و لغرض الوصول إلى هذه البغيه كما نحتاج إلى خطاب متعلّق بأفعال المكلفين كخطاب «صلّ» أو «لا تشرب الخمر»، كذلك نحتاج إلى خطاب متعلّق بذواتهم أو بأشياء أخرى تدخل فى حياتهم من قبيل الأحكام والخطابات التى تنظّم علاقته الزوجيه وتعتبر المرأه زوجه للرجل فى ظلّ شروط معينه، أو تنظّم علاقته الملكيه وتعتبر الشخص مالكاً للمال فى ظلّ شروط معينه، فإنّ الزوجيه حكم شرعى متعلّق بذواتهم والملكيه حكم شرعى متعلّق بالمال؛(١) فليس الفارق بين الحكم التكليفي والوضعي هو تعلّق الأول بفعل المكلف مباشره وعدم تعلّق الثانى به كذلك؛ فإنّ الحكم قد يكون رغم تعلّقه بفعل المكلف مباشره حكماً وضعياً لا تكليفاً وذلك بلحاظ عدم توجيهه العملى المباشر كالجزيئه والشرطيه المتعلّقه بالعبادات.

الجهه الثانيه: تقسيمات الحكم الشرعى

اشاره

وَبُغِيَه أَنْ تَتَبَّنَ هَذِهِ الدَّرَاسَهُ بِشَأْنِ الْخُطَابَاتِ الْقَانُونِيَةِ وَنَمَاذِجِهَا التَّطْبِيقِيَةِ يَنْبَغِي لَنَا التَّعَرُّفَ عَلَى التَّقْسِيمَاتِ وَالْخِصَائِصِ الشَّائِعَةِ الَّتِي تَرْتَبِطُ بِالْحُكْمِ وَالْخُطَابِ الشَّرْعِيِّ لِيَكُونَ النَّازِرُ عَلَى بَصِيرَةٍ وَيَتَبَّنَ مَبْلَغَ صِحِّهِ النَّظَرِيَةِ. وَقَدْ قَسَمُوا الْحُكْمَ أَصْحَابُنَا الْإِمَامِيَّةَ بِتَقْسِيمَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ نَسْتَعْرِضُهَا كَمَا يَلِي:

النقطه الأولى: تقسيم الحكم الى تكليفي ووضعي

ينقسم الحكم الشرعى إلى تكليفي ووضعي، حيث إنّ الحكم اذا صدر بداعى البعث أو الزجر أو الترخيص الذى يتعلّق بأفعال الإنسان وما يصلح ويوجّه

ص: ١٨

سلوكه فى مختلف جوانب حياته الشخصيه والاجتماعيه التى نظمتها الشريعه، يسمّى تكليفيًا. والمشهور أنّ الأحكام التكليفيه مجعوله بالجعل الشرعى كما يستفاد من النصوص الشرعيه الوارده فى الكتاب والسنة.

وأما الحكم المذى لم يكن بحكم تكليفى بل يشرع وضعاً معيناً وينظم التشريعات الالهيه والأحكام التكليفيه، من قبيل الأحكام التى تنظم علاقات الملكيه والزوجيه ونحوهما، فيسمى وضعياً، لكونه غالباً موضوعاً للحكم التكليفى. وبالجملة أنّ كلّ حكم وإعتبار شرعى سوى الخمسه المذكوره يعتبر حكماً وضعياً كالمشروعات التى تتضمن السببيه أو المانعيه أو الشرطيه أو الصحه والفساد.

وبناءً على ما ذكرناه أنّ العلاقة بين الأحكام الوضعيه والأحكام التكليفيه وثيقه جداً؛ إذ لا يتوفّر حكم وضعى إلّا ويوجد إلى جانبه حكم تكليفى، فالزوجيه مثلاً- حكم شرعى وضعى توجد إلى جانبه أحكام تكليفيه وهى وجوب إنفاق الزوج على زوجته ووجوب التمكين على الزوجه. والملكيه حكم شرعى وضعى توجد إلى جانبه أحكام تكليفيه من قبيل حرمة تصرف غير المالك فى المال إلّا بإذنه.(١)

هذا ويقسم الحكم التكليفى إلى خمس أقسام، وهى الوجوب والإستحباب والحرمة والكراهه والإباحه. ومنشأ التقسيم هو أنّ الحكم إذا بيعت نحو الشىء المذى تعلق به على وجه الحتم، ويطلب الفعل بدرجة الإلزام لكى يكون تاركه مستحقاً للذم والعقاب، يعبر عنه بالوجوب والفرض والمكتوب.

وأما الحرمة فهى ضدّ الوجوب ويرادفها المحذور، والمعصيه، والذنب،

ص: ١٩

والمراد منها المنع، والحكم الشرعى الذى يزجر عن الشىء الذى تعلق به بدرجة الإلزام، فلا يحل إنتهاكه؛ فإنّ الشارع أوعد على فعله فيأثم المكلف بإتيانه. (١)

وأما الندب ويرادفه المستحب والسنة والنفل فهو ما رغب فيه الشارع ولم يوجبه وطلبه طلباً غير جازم، والمطلوب فعله شرعاً من غير ذمّ على تركه مطلقاً، وعليه إنّ الندب هو الحكم الذى يبعث نحو الشىء الذى تعلق به بدرجة دون الإلزام، ولهذا يوجد إلى جانبه دائماً رخصه من المشرّع فى مخالفته، فيتاب على فعله ولا يعاقب على تركه. (٢)

وأما الكراهه فهى تتعلّق بطلب الكفّ عن الفعل طلباً غير جازم، فيكون حكماً شرعياً يزجر عن الشىء الذى تعلق به بدرجة دون الإلزام، فهى طلب الترك لا على سبيل الحتم والإلزام.

وأما الإباحه فهى خلاف المحذور، والمراد منها الإحلال، وما يأذن الشارع فى الأخذ منه والترك، فتقتضى التخيير وتفسح المجال للمكلف لى يختار الموقف الذى يريده من فعل أو ترك، فإنّها ما إستوى طرفاها بالشرع وخلت من مدح أو ذمّ. (٣)

بقى هنا شىء، وهو أن الإباحه كما تنشأ من عدم المصلحه والمفسده فى الفعل أو لتساويهما فيه، كذلك قد تكون مع المصلحه الملمزه أو المفسده الملمزه ولكن مع وجود مانع عن الإلزام بالفعل أو الترك أو وجود المقتضى للترخيص والإباحه كما فى الإباحات الظاهريه، فيطلق على القسم الأول الإباحه اللاإقتضائيه وعلى الثانى الإباحه الإقتضائيه. (٤)

ص: ٢٠

١- (١) - القاموس الفقهى، لغة وإصطلاحاً: ٨٧.

٢- (٢) - معجم المصطلحات والألفاظ الفقيهيه ٣: ٢٧٦.

٣- (٣) - نفس المصدر ١: ٣٣؛ القاموس الفقهى، لغة وإصطلاحاً: ٤٢.

٤- (٤) - إصطلاحات الأصول ومعظم أبحاثها: ١٢١.

إنَّ الحكم الواقعي هو: الحكم الذي لم يفترض في موضوعه الشكُّ في حكم شرعي مسبق أو لم يؤخذ في موضوعه عدم العلم به؛ فكلَّ حكم ثبت لموضوعه دون أن يكون الشكُّ في الحكم الواقعي جزءاً لذلك الموضوع، بل هو متَّجه نحو الشيء ذاته لتحديد حكمه مباشرةً فهو حكم واقعي، سواء افترض في مورده الشكُّ كما في الأحكام المستفاده بواسطة الأمارات أو لم يفترض كما في الأحكام المستفاده بواسطة الأدلَّة القطعيَّة، بينما المقصود بالحكم الظاهري هو الحكم الذي أخذ في موضوعه الجهل بالواقع وإشترط فيه الشكُّ في الحكم الواقعي وبهذا يتمخض الحكم الظاهري في الأصول العمليَّة؛ إذ هي التي إعتبر في جريانها الشكُّ في الحكم الواقعي، فموضوع البراءة الشرعيَّة مثلاً هو الشكُّ في التكليف المتوجَّه للمكلَّف واقعاً تجاه هذه الوقعه أو تلك، وهكذا سائر الأصول العمليَّة، فإنَّها جميعاً قد أخذ في موضوعاتها الشكُّ في الحكم الواقعي.

هذا، ويستشكل على التقسيم شيخنا الأستاذ حفظه الله فيقول: إنَّه بناءً على تعريف الحكم الظاهري، يلزم من أخذ الشكُّ في الحكم الواقعي كموضوع في الحكم الظاهري، تبدُّل الموضوع؛ لأنَّ ما يستفاد من قيد «مالم ينكشف الخلاف» في تعريف الحكم الظاهري هو: أنَّ الموضوع فيه بعد العلم بالحكم الواقعي يصير موضوعاً آخر، فموضوع الحكم الواقعي هو ذات الشيء، وأما موضوع الحكم الظاهري فهو الشيء بوصف أنَّه مشكوك حكمه الواقعي، فإذا زال الشكُّ فقهرماً يتبدُّل الموضوع ولا يعقل بقاء الحكم الظاهري بحاله، وليس للمقسم أي الحكم موضوع واحد.

إذاً بعد إختلاف الموضوع فلا يصحَّ أن يقال إنَّ الموضوع الواحد له حكم واقعي وله أيضاً حكم ظاهري؛ خصوصاً، أنَّ الحكم تابع للمصلحه والمفسده في

متعلّقه، مع أنّ الحكم الظاهري يخلو عن تلك المبادئ في ذلك. وعليه إطلاق الحكم على الحكم الظاهري يبتنى على التسامح والتجوّز.

النقطة الثالثة: تقسيم الحكم إلى أولى وثانوى

الحكم الأولى هو الحكم المجعول للشيء أولاً وبالذات وبصرف النظر عما يطرأ عليه من العوارض التي تقتضى تبدل الحكم الأولى، وذلك كأكثر الأحكام الواقعية التي جعلت على الأفعال والذوات بعناوينها الأولية الخالية عن قيد طرؤ العناوين الثانويه.

والحكم الثانوى هو الحكم المترتب على الموضوع المتّصف بوصف من العناوين الثانويه وما جعل للشيء بلحاظ ما يطرأ عليه من عناوين خاصّه كالإضطرار والإكراه ونحوهما لكي يتغيّر حكمه الأولى، ولو لا طرؤ هذه العوارض لكان الموضوع مقتضياً لحكم آخر هو المعبّر عنه بالحكم الأولى، كالحرمه المتعلّقه بالصوم بلحاظ كونه مضرّاً أو حرجياً على العبد.

هذه هي أهمّ التقسيمات للحكم الشرعى وأوكلنا تطبيقاتها إلى القارى اللبيب، فإنّه مع التعرّف على هذه التقسيمات نتسع بالحديث فى الخطابات القانونيه ويساعدنا على الخوض فى آثارها ونماذجها.

المطلب الثالث: تعريف التكليف

التكليف لغهً، بمعنى ما فيه المشقّه والكلفه والتعب. جاء فى المفردات: الكَلْفُ:

الإيلاج بالشيء، وتكلف الشيء ما يفعله الإنسان بإظهار كلف مع مشقّه تناله فى تعاطيه، وصارت الكلفه فى التعارف إسماً للمشقّه، والتكلف إسم لما يفعل بمشقّه أو تصنّع أو تشبّع، ولذلك صار التكلف على ضربين:

١. محمود و هو ما يتحرّاه الإنسان ليتوصّل به إلى أن يصير الفعل الذى يتعاطاه سهلاً عليه، ويصير كلفاً به ومحّباً له، وبهذا النظر يستعمل التكليف فى تكلف العبادات.

٢. مذموم و هو ما يتحرّاه الإنسان مرأه أى رياءً، وإياه عنى بقوله تعالى «قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَ مَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ» ١,٢ ومن الكلفه المذمومه ما جاء فى الخبر الشريف: «شُرُّ الْإِخْوَانِ مِنْ [تَكَلَّفُ] تَكَلَّفَ لَهُ» (١).

وفى لسان العرب: «كَلَّفَهُ تَكْلِيفًا إِذَا أَمَرَهُ بِمَا يَشَقُّ عَلَيْهِ. وَتَكَلَّفْتُ الشَّيْءَ:

تَجَشَّمْتَهُ عَلَى مَشَقَّةٍ وَعَلَى خِلَافِ عَادَتِكَ. وَالكُلْفَةُ: مَا تَكَلَّفَهُ مِنْ أَمْرٍ فِى نَائِبِهِ أَوْ حَقٍّ» (٢).

وفى المصباح المنير: «والكُلْفَةُ: مَا تَكَلَّفَهُ عَلَى مَشَقَّةٍ، وَالجَمْعُ: كَلْفٌ، مِثْلُ عُرْفِهِ وَغُرْفٍ. وَالتكاليفُ: المَشَاقُّ أَيْضًا، الْوَاحِدَةُ: تَكَلَّفَهُ، وَكَلَّفْتُ الْأَمْرَ مِنْ بَابِ تَعَبٍ:

حَمَلْتُهُ عَلَى مَشَقَّةٍ. وَيَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ ثَانٍ بِالتَّضْعِيفِ، فَيَقَالُ: كَلَّفْتُهُ الْأَمْرَ فَتَكَلَّفَهُ:

مِثْلَ حَمَلْتُهُ فَتَحَمَّلَهُ وَزَنَا وَمَعْنَى عَلَى مَشَقَّةٍ أَيْضًا» (٣).

فنى أنّ التكليف: هو تحميل وإلزام الغير بما فيه مشقّة وتعب، وهو لحوق ما يستصعب على النفس، قال الله تعالى: «وَ تَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِالْغَيْهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ» ٦. ومن ثمّ، ناسب أن يطلق عنوان التكليف لعه على الأحكام الإلزامية فلا يشمل المستحبات والمكروهات، لأنّ المكلف فى سعه من جهتها فتلحقها بتأمل وتجوّز.

ص: ٢٣

١- (٣) - نهج البلاغه (لصحبى الصالح): ٥٥٩.

٢- (٤) - لسان العرب ٣٠٧:٩.

٣- (٥) - المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير ٥٣٧:٢.

هذا كله بحسب المدلول اللغوي لعنوان التكليف. وأمّا في الإصطلاح فإنّ التكليف يطلق ويراد منه: الأحكام الشرعيّة المتّصلة بفعل المكلّف ابتداءً.

والمكلّف هو من تتوافر فيه الأهلية والذي وضع عليه قلم التكليف الشرعي ودخل في خطاب «يا أيّها الذين آمنوا كتب عليكم...»^(١) وهو العاقل البالغ القادر.^(١)

المطلب الرابع: تعريف القانون ومراحل جعله

إنّ كلمة القانون في اللغة تعني مقياس كلّ شيء وطريقه، وقد يقال إنّ القانون أمر كلّى ينطبق على جميع جزئياته التي تتعرّف أحكامها منه.^(٢) والقاعده هي القضية الكليه التي تعرف منها بالقوه القريبه من الفعل أحوال جزئيات موضوعها وذلك مثل كلّ فاعل مرفوع، فإذا أردت أن تعرف حال زيد مثلاً في جاءني زيد، فعليك أن تضمّ الصغرى السهله الحصول، أعني زيد فاعل مع تلك القضية، وتقول:

زيد فاعل، وكلّ فاعل مرفوع فيحصل لك معرفه أنّه مرفوع.^(٣)

وأما في الإصطلاح فتطلق كلمة القانون في معناها العامّ على جميع القواعد والأنظمه التي تهدف إلى تنظيم الأنشطة الإجتماعيه المختلفه وتحكّم سلوك الأفراد في المجتمع. والقانون في معناه العامّ هو جميع القواعد الملزمه والتي يلزم الأفراد إتباعها،^(٤) فتحملهم السلطه العامه على إحترامها ولو بالقوه عند الضروره، حتّى يستقيم النظام في المجتمع؛ فإنّ الإنسان خلّق ليعيش حياته ويتمتع بوجوده، وهو في سبيل ذلك يقوم بالعديد من الأعمال والأنشطه، ندر منها ما

ص: ٢٤

١- (٢) - القول الرشيد في الإجتهد والتقليد ١: ٢٦.

٢- (٣) - تاج العروس من جواهر القاموس ١٨: ٤٦٦.

٣- (٤) - معجم المصطلحات والألفاظ الفقهيّه ٣: ٦٣.

٤- (٥) - النظرية العامه للقانون ١: ١٣.

ينفرد بإنجازه، فطبيعته الحياه تقتضى التعاون بين الأفراد وبمرور الزمن وتطور العلاقات الإجتماعيه وتشابكها غدا الأمر ملحاً لنشوء علاقات مشتركه بين أفراد المجتمع متعاونين متكافئين لدفع عجله الحياه، فأخذ الإنسان على عاتقه تدوين القواعد العامه التى يحتويها القانون فيخاطب الأفراد ويتطلب منهم إتباع مسلك معين وإلا يحقّ عليهم الجزاء.

والمستخلص من التعريف للقانون: أنه يطلق على مجموعه القواعد التى تحكّم وتنظّم علاقات المخاطبين بها وسلوكهم فى مجتمع ما، والتى تصف بأنّها قواعد عامه مجردة، كما وأنه لا بدّ من أن يكون لهذه القواعد صفة الإلزام والجبر.

هذا ويقصد بالتجريد أنّ العنصر الذى ينصرف إليه الحكم لا يتخصّص بشخص أو بأشخاص معينين بذواتهم ولا بواقعه أو بوقائع معينه بذاتها، بل تنطبق على كلّ شخص توفّرت فيه صفات معينه وعلى كلّ علاقته إستكملت شروطاً معينه وبذلك يتحقّق عموم التطبيق، بمعنى أنّ الحكم ينطبق على كلّ من يتوافر فيه الوصف المذكور فى الفرض، سواء كان شخصاً أو واقعه. ولكن لا يشترط لتوافر صفة العموميه إنطباق القاعده القانونيه على جميع أفراد المجتمع؛ اذ قد يقتصر تطبيقها على طائفه أو فريق منه توافرت فيه صفات معينه.(١)

وتوضيح ذلك هو أنّ التجريد كصفه فى القاعده يراد به أن القاعده منذ نشوئها مجردة من الشروط الخاصه الذاتيه للوقائع أو الأشخاص، وهذا مما يسبغ لها العموميه فى التطبيق، فالقواعد عند وضعها ينظر فيها للأوضاع الكليه الغالبه دون الإستثناء، ففى حاله التكليف الذى يصدر فى خصوص شخص معين بذاته أو واقعه معينه بعينه فإنّ ذلك يعدّ مجرد قرار فردى شخصى لا قاعده قانونيه عامه وهذا القرار الفردى سوف يستنفذ أغراضه بمجرد صدوره للشخص أو الأشخاص

ص: ٢٥

المعيّنين بذواتهم دون إمتداده لغيرهم. وكذلك الأمر الصادر فى وقائع معينه بذاتها حيث لن يمتدّ إلى غيرهم من الوقائع؛ فمثلاً، القاعده القانونيه قد صنعت قاعده مجرّده بحيث من قتل مؤمناً متعمداً يعاقب بالقود؛ فالقاعده هنا لم تنظر إلى كون القاتل رجلاً أو مرأه، مواطناً أم أجنبياً، مشفقاً أم جاهلاً، كبيراً أم صغيراً، غنياً أم فقيراً، فهى تسرى إلى جميع الأفراد؛(1) بل هذه القاعده هنا مجرده من جميع الصفات الشخصيه أو الذاتيه للأفراد، ويجعلها تتناول جميع الأشخاص المخاطبين بها. وإنّ هذا الأمر متواجد أيضاً فى الحكم الشرعى المتعلّق بأفعال العباد وتصرفاتهم؛ فإنّه يتناول بالخطاب المكلفين على وجه العموم دون فرد وشخص معيّن بذاته بحكم، وينصرف أيضاً إلى جميع العلاقات المتماثله بين الناس.

فيتبيّن مما سبق أنّ العموم والتجريد كخاصيه للقاعده القانونيه إنّما يقوم على الأمر الغالب فى المجتمع حتّى لو وجد النادر منه وهو يقصد بذلك تحقيق المساواه بين الكافّه، فيثبت الطمأنينه بينهم.

ثمّ إنّ القانون باعتباراه مجموعه قواعد إجتماعيه، عادةً لا- يتعرّض لتنظيم علاقته الإنسان بنفسه أو برّبّه وكذلك قد لا يتعرّض لبعض واجبات الإنسان نحو الغير، بل يترك الإهتمام بهذه الأمور للشريعه المعتنقه أو لقواعد الأخلاق التى تتفق فى أصولها مع أحكام الدين فتتطبّق عرفاً فى المجتمع.

نعم، من المتصوّر فى الدول الإسلاميه التى إلترمت بأحكام الشارع الكليّه وإستقت منها تقنينها أن تتوافق هذه التقنينات مع خطاباته والذى ينعكس فى صوره الحكم الشرعى والتشريع الصادر من الله تعالى لتنظيم حياه الإنسان وتوجيهه.

ص: ٢٦

ومن هنا نجد أنّ الأحكام الشرعية الإسلامية أعمّ من القانون بالمعنى الذى ذكرناه؛ فإنّه يختلف نطاق الدين عن نطاق القانون؛ فالدين يتناول واجبات الإنسان نحو ربّه ونحو نفسه ونحو غيره فى حين أنّ القانون يقتصر على واجبات الإنسان نحو المجتمع.

نعم، يشترك الأحكام الشرعية والقانون فى جهات:

منها أنّ المخاطب بالأحكام فى الشرعيه وفى القانون هو من تتوافر فيه الأهليه، بمعنى أنّ الشرعيه والقانون تتناول كلّ الأفراد الذين توافرت فيهم الأهليه وذلك بأن تبين فيهما صفات وشروط عامه متى توافرت فى شخص عدّ الخطاب موجّهاً له فى أىّ زمان أو مكان مادام هذه القاعده الشرعيه أو القانونيه واجبه التطبيق.

ومنها أنّ العموم والتجريد نجدها فى الحكم الشرعى والقاعده القانونيه حيث أنّ الخطاب موجّه للمكلفين سواء فى القانون أو الشرعيه؛ وذلك بمعنى أنّ النظام الشرعى أو القانونى فى أىّ مكان لا يستطيع أن يضع قواعد شرعيه أو قانونيه تحكم كلّ فرد بذاته وكلّ حاله بعينها ولذا تكون القواعد الشرعيه والقانونيه مجردةً من ذاتيه الأفراد والوقائع بحيث تخاطب جميع الأفراد بحسب الأمر الذى وضعت لأجله.

ومن هنا أنّ الجزاء فى الشرعيه وفى القانون مادام هذا القانون مستنبطاً من أحكام الشرعيه يتضمّن جزاءً دنيوياً وأخروياً. (١)

ثمّ أنه يجب أن نتساءل كيف يتكوّن القانون وما هى المراحل التى تتدخّل فى بنائها؟

والجواب أنّ القانون هو عمل السلطه التشريعيه وفقاً لنصوص الدستور

ص: ٢٧

فيسنّ القانون أمام البرلمان على أنّ المبادره فى إنشاء تعود للسلطه التنفيذيه ولأعضاء المجلس النّواب وتحمل المبادره اذا جاءت عن الحكومه:

مشروع قانون وإقتراح قانون. وبعد دراسه المشاريع والإقتراحات المذكوره من قبل اللجان يقرّها المجلس ويحيلها إلى الرئاسه الجمهوريه لأجل إصدارها فى مدّه محدّده ويكون القانون ملزماً، حتّى ولو لم يكن واضحاً أو كاملاً فلا يستطيع القاضى - مثلاً - أن يتوقّف عن تطبيق القانون والحكم بموجبه بحجّه عدم وضوحه أو كفايته. (١)

المطلب الخامس: تعريف الإنحلال، لغّه وإصطلاحاً

الحلّ والحلول لغّه بمعنى الفتح. جاء فى معجم مقائيس اللغه:

حلّلت: الحاء واللام له فروع كثيره ومسائل، وأصلها كلّها عندى فتح الشىء، لا يشدّ عنه شىء. يقال حلّلت العقدّه أحلّها حلّاً. ويقول العرب: «يا عاقِدُ اذْكُرْ حلّاً».

والحلّال: ضيّد الحرام، وهو من الأصل الذى ذكرناه، كأنّه من حلّلت الشىء، إذا أبخّته وأوسعته لأمرٍ فيه. وحلّ: نزل، والحلول: النزول، وهو من هذا الباب، لأنّ المسافر يشدّ ويعقد، فإذا نزل حلّ فيقال حلّلت بالقوم. (٢)

وفى الصحاح: حلل: حلّلت العقدّه أحلّها حلّاً: فتحتها فأنحلت. وحلّ بالمكان حلّاً وحلّولاً. والمحلّ أيضاً: المكان الذى تحلّه. (٣)

وأما المعنى المصطلح لهذا العنوان فاستعمل فى الأصول فى عده موارد:

منها: مورد وجود العلم الإجمالى بالتكليف المنجز، وينقسم بهذا الإطلاق إلى الإنحلال الحقيقى والإنحلال الحكمى.

ص: ٢٨

١- (١) - القاموس القانونى الثلاثى (عربى - فرنسى - انكليزى): ١٢٧٦.

٢- (٢) - معجم مقائيس اللغه ٢: ٢٠.

٣- (٣) - تاج اللغه وصحاح العربيه ٤: ١٦٧٢.

بيان ذلك أنه إذا حصل للمكلف علم إجمالي بوجوب أحد الشيئين مثلاً- ثم حصل له الإحراز التفصيلي بالنسبه إلى بعض الأطراف بأن إنكشف له أنّ المعلوم بالإجمال هو هذا دون ذاك، وزال العلم الأول وتحقق علم تفصيلي بالواجب أو الحرام سمى زوال الأول وحدوث الثاني إنحلالاً؛ مثلاً- إذا علم المكلف إجمالاً- بوجوب الظهر أو الجمعه ثم علم على التفصيل بأن الواجب هو الظهر دون الجمعه أو علم أولاً بخرميه ما في أحد الإناءين ثم علم تفصيلاً بأن الخمر في هذا الإناء دون ذاك يقال حينئذ إنه قد إنحل العلم الإجمالي.

هذا هو الإنحلال الحقيقي وفي حكمه ما سمّوه بالإنحلال الحكمي، مثاله ما إذا قام دليل معتبر على تعيين المعلوم بالإجمال من دون حصول العلم على طبقه كما إذا أخبر العادل بأن الواجب هو الظهر لا الجمعه أو قامت البيّنه على أنّ الخمر هي ما في هذا الإناء دون ذاك، فيجوز حينئذ الأخذ بمفاد ذاك الدليل وترتيب حكم الواقع عليه وترك الاحتياط في الطرف الآخر، وسمّى ذلك بالإنحلال الحكمي؛ لأنه في حكم الإنحلال الحقيقي في جواز أخذ مؤديه وطرح الآخر بلا ترتب عقاب على المكلف ولو كان الدليل مخطئاً عن الواقع.

ومنها - وهو محطّ بحثنا في هذه الرساله -: أنّ من المفروغيّه بين العلماء من القدامى والجدد خلا الإمام الخميني قدس سره ومن ساق مساقه، مورد إنحلال الحكم التكليفي المنشأ بإنشاء واحد إلى أحكام كثيره مستقله؛ فإذا قال المولى: أكرم كلّ عالم، فالإنشاء في هذا الكلام وإن كان واحداً إلّا أنّه ينحلّ لدى العقل والعرف إلى إنشاءات كثيره وأحكام مستقله شتى بعدد أفراد الموضوع ومصاديقه، فكأنّ المولى أنشأ لإكرام كل فرد وجوباً مستقلاً بإنشاء مستقل، فلكلّ منها إمتثال مستقل وعصيان كذلك، وكذا إذا قال: حرّمت عليك الكذب.

ومنها: مورد إنحلال الحكم التكليفي المنشأ بإنشاء واحد إلى أبعاض كثيره،

وذلك في الحكم الوحداني المتعلق بموضوع مركب ذي أجزاء، فإذا ورد: تجب صلاه الصبح أو يحرم تصوير ذوات الأرواح، كان الوجوب المترتب على الصلاه أمراً وحدانياً بسيطاً منبسطاً على أجزاء العمل المركب، فللوجوب وحده حقيقه وتعدّد إعتباري بإعتبار أبعاضه، ولمتعلقه تركب حقيقى ووحده إعتباريه بإعتبار إجتماعه تحت طلب المولى، فيقال حينئذ إنّ الحكم الواحد منحلاً إلى أجزاء المركب وتعلق بكلّ جزء منه حصّه من الأمر ويطلق على تلك الحصّه، الأمر النفسى الضمنى، وبهذا الإعتبار تجرى البراءة فى الأقل والأكثر.

ومنها - وهو أيضاً محلّ بحثنا فى هذا الكتاب - :مورد إنحلال الحكم الوضعى المنشأ بإنشاء واحد إلى أحكام وضعيه مستقله، أو أبعاض عديده غير مستقله، فلو قال البائع بعد تعيين قيمه كلّ واحد من الأجناس المختلفه مريداً لإيقاع بيع مستقلّ على كلّ واحد منها، بعث هذه الأشياء بما عينته لها من قيمه، إنحلّ التملك والبيع الواحد إلى تملكات كثيره وبيع مستقله لكلّ واحد منها حكمه من اللزوم والجواز وطروّ الخيار وعروض الفسخ والإقاله، ولو قال بعث هذه الدار مثلاً- إنحلّ البيع الواحد إلى أبعاض كثيره وتملكات ضمنيه فكلّ جزء من الدار مبيع ضمناً وجزء من بيع المجموع، وبهذا الإعتبار قد ينحلّ ذلك بظهور بعض المبيع مستحقاً للغير ويحصل تبعض الصفقه، فهذا من إنحلال الحكم الوضعى، أعنى الملكيه إلى أبعاض كثيره. (1)

المبحث الثالث: المبادئ الأصوليه للحكم الشرعى

ثمّ إنّه لا بدّ لنا أن نجعل النظر فى خريطه تقنين الحكم والمراحل التى يمرّ بها الحكم فى تدوينه وتكوينه، وذلك لتجليله وتنقيح ما قصده الإمام الخمينى قدس سره بشأن

ص: ٣٠

الخطابات القانونية التي تبناها على مسلكه المختار في مراتب الحكم. وإن هذا البحث وهو مبحث مراتب الحكم وحقيقتها، إضافة على إشمالها على جذور نظريه الخطابات القانونية، يعتبر بنفسه كالعمود الفقري لعلم الأصول. وبذلك إنعقد الكلام هنا في تصوير مراتب الأحكام الشرعية في الأصول حيث وقع إختلاف بين الأعلام بشأنها من حيث عدد المراحل ومن حيث تصويرها.

وتوضيح ذلك (بعد مفروغيه أنّ الأحكام الشرعية لا تكون جزافاً، بل تتبع المصالح والمفاسد النفس الأمريه في المتعلقات) يتوقف على بيان المراتب التي يمرّ بها الحكم في كيفية جعله حتّى يبلغ إلى المكلف، وقد حدّدها المحقق الخراساني رحمه الله بأربعة هي:

١. مرتبه الإقتضاء: وربّما يعبر عنها بمرتبه الملاك أو بمرتبه شأئيه الحكم، وهي ثبوت المقتضى ووجود المصلحه في الحكم بما هو هو، أو هي عباره عن المصالح والمفاسد الكائنه في متعلقات الأحكام، بمعنى وجود ملاك في الفعل فيوجب لحدوث الإراده أو الكراهه ويقضى جعل حكم على طبقها. ولا محاله يؤخذ الشيء في تلك المرحله بجميع قيوده وخصوصياته التي لها دخل في تلك المصلحه أو المفسده.

٢. مرتبه الإنشاء: وهي عباره عن مرتبه الجعل وصدور الحكم عن المولى لا بداعي البعث والزجر، بمعنى أنّه ليست للمولى إرادته جدّيه بالنسبه إلى الفعل، بل هي عباره عن مجرّد إظهاره لمحبوبيه شيء أو مبغوضيته بمرز، أو مجرّد خطاب من دون تحريم وإيجاب، وهي ما يُسمّى اليوم بمسودّه قانون أو مشروع قانون، فهي فعل المنشئ ويتوقف حصوله على مبادئها التي تكمن في الملاك والإرادته التي تتجلى في الشوق إلى ذلك الفعل المأمور به أو في الكراهه عمّا ينهى عنه.

٣. مرتبه الفعلية: وهذه المرحله يبلغ الحكم فيها إلى درجه البعث والزجر

جدياً وتتوقف على تحقق شرائط الحكم الدخيله فى الملاك، وبهذه المرتبه تمّ الأمر من قبل المولى وحصلت الإراده الجديّه فى نفسه للتحرريك وقصد الإلزام وتسجيل صيغه قانونيّه على الأمور، فيصير الحكم حكماً حقيقيّاً ونفرض فيها أنّ المكلف صار مصداقاً من مصاديق هذا الموضوع، أو أنّ الموضوع ينطبق على العبد. فمثلاً ما لم تحصل الإستطاعه لم تنشغل عهده المكلف بشىء، رغم أنّ الجعل والابراز قد تحققاً، فإذا تحققت الإستطاعه فعلاً بشأن المكلف أصبح ذلك الجعل المبرز بقوله تعالى: «وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً» ١

مرتبطاً بالمكلف ومتوجّهاً إليه قبل علمه بالحكم والموضوع.

٤. مرتبه التنجز: وهى مرحله فاعليه التكليف ومحزّ كيته، وعبارته عن وصول البعث أو الزجر إلى المكلف بالحجّه المعتمده من علم أو علمى، ويتوقف أيضاً على أن لا يكون هناك مانع عن إطاعه العبد، من الأعذار العقليه والشرعيه، فيصبح المكلف مسؤولاً تجاه الحكم الشرعى ويقتضيه عقلاً من إستحقاق الثواب على طاعته تارةً وأن يصحّ العقاب على مخالفته أخرى؛ وذلك لإمكان تماميّه ما سبق من المراتب وأنّ الأمور يلتفت إلى توجه الحكم إليه وإنطبق الحكم عليه.

نعم، مع عدم وصوله إلى المكلف فلا- توجب مخالفته ذمياً ولا- عقاباً؛ فإنّ هذه المرتبه هى التى ترفعها أصاله البراءه لمكان الجهل، وأنّ صحّه العقوبه عقلاً يتوقف على حجّه معتمده من علم أو علمى بالحكم الواقعى والقدرة العقليه على الإمتثال.

هذا بتقريب منّا، وقريب ممّا عرفت ما فى كلمات المتأخرين بشأن المراحل الأربعه التى ذكرها المحقق الخراسانى رحمه الله مع إختلاف يسير فى التعابير، ونشير إلى بعض عباراته شاهداً على ذلك:

يقول رحمه الله في كفايه الأصول:

ثم لا يذهب عليك أنّ التكليف ما لم يبلغ مرتبه البعث والزجر لم يصرف فعلياً وما لم يصرف فعلياً لم يكذب يبلغ مرتبه التنجز وإستحقاق العقوبه على المخالفه وإن كان ربّما يوجب موافقته إستحقاق المثوبه وذلك لأنّ الحكم ما لم يبلغ تلك المرتبه لم يكن حقيقه بأمر ولا نهى ولا مخالفته عن عمد بعصيان، بل كان مما سكت الله عنه، فلاحظ وتدبّر. (١)

ويقول رحمه الله في تعلقيته على الفرائد (عند البحث عن إمكان التعبد بالظن):

فاعلم أنّ الحكم بعد ما لم يكن شيئاً مذكوراً يكون له مراتب من الوجود:

أولها، أن يكون له شأنه من دون أن يكون بالفعل بموجود أصلاً. ثانيها، أن يكون له وجود إنشاء، من دون أن يكون له بعثاً وزجراً وترخيصاً فعلاً. ثالثها، أن يكون له ذلك مع كونه كذلك فعلاً، من دون أن يكون منجزاً بحيث يعاقب عليه. رابعها، أن يكون له ذلك كالسابقه مع تنجزه فعلاً. (٢)

فتحصّل من ذلك أنّ مبنى المحقّق الخراساني رحمه الله في جعل الأحكام هو أنّ للحكم أربعة مراتب: الإقتضاء والإنشاء والفعليه والتنجز. فالأولى، عبارته عن كون الفعل الذي يؤمر به أو ينهى عنه ذا مصلحه ملزمه أو مفسده كذلك. والثانيه، عبارته عن الإنشاء الصادر لإظهار الحبّ أو البغض المولويين لا بداعي البعث والزجر. والثالثه، عبارته عن مرتبه البعث والزجر. والرابعه، عبارته عن قيام الحجّه عند المكلف على حكم المولى ووصوله إليه بالعلم أو بما يقوم مقامه فيستحقّ العقوبه على مخالفته عقلاً.

هذا، وقد إعترض عليه السيد المحقّق الداماد رحمه الله بأنّ الأحكام المجمعوله ليس لها إلّا مرتبه واحده وهى مرتبه الإنشاء والجعل؛ لأنّ مرتبه الإقتضاء ليس أمرها

ص: ٣٣

١- (١) - كفايه الأصول: ٢٥٨.

٢- (٢) - درر الفوائد في الحاشيه على الفرائد: ٧٠.

بيد الجعل بل هي أمر تكويني، وكذلك مرتبه التنجز فإنه ليس إلّا عدم معذوريه المكلف في مخالفه التكليف، بعد قيام الحجّه عليه وقدره العبد على إتيانه، فلا تناله يد التشريع والجعل. وأما مرتبه الفعلية فهي أيضاً ليست من مراتب الحكم على التحقيق، لأنّ الفعلية ليست أمراً وراء وجود الإرادة الجديّة النفس الأمرية على طبق الإرادة الإستعماليّة والحكم الإنشائي، ولا تتعلّق لها وراء ذلك شيئاً، وواضح أنّ وجود الإرادة على وفق الحكم الإنشائي وعدم وجودها ليس بيد الشرع، بل هو أيضاً كسابقه من الأمور التكوينية، وليس أمراً وضعه ورفعها بيد الجاعل والمشرّع. فتلخّص أنّ مرتبه الحكم المجعول واحده وهي مرتبه الجعل والإنشاء وهو الذي يعبر عنه بالحكم الإنشائي، وبقية المراتب التي توهم كونها من مراتب الحكم كلّها أمور تكوينية خارجه عن عالم الجعل والتشريع. (١)

ولا يخفى أنّ الفرق بين مرتبه الإنشاء ومرتبته الفعلية يظهر من الأوامر الإمتحانية والإعتذارية والأحكام التي نزلت على النبي صلى الله عليه وآله ولم يؤمر بإبلاغها، وكما يظهر ذلك من الأحكام المودوعه عند الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه ولمّا يصل حين إنفاذها، فإنّها إنشائية غير فعلية؛ إلّا أنّ يراد منه تصويراً آخر من مرتبتي الإنشاء والفعلية غير ما ذكره المحقّق الخراساني رحمه الله من أنّ الملاك الرئيسي في الأحكام هو البعث أو الزجر فلا يتصوّر الإنشاء فيها منفصلاً عن هذه المرحله.

وهذا ما ذهب إليه المحقّق الخوئي رحمه الله في المصباح وإليك نصّه:

ليس للحكم إلّا مرتبتان: الأولى، مرتبه الجعل والإنشاء بداعي البعث والتحريك بنحو القضية الحقيقيه كقوله سبحانه وتعالى: (وَ لِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً). الثانيه، مرتبه الفعلية والخروج عن التعليق

ص: ٣٤

والتقدير بتحقق موضوعه خارجاً، كما إذا صار المكلف مستطيعاً. (١) وأمّا الحكم الإقتضائي والإنشائي بمعنى الإنشاء قانوناً أو إمتحاناً وأمثال ذلك فليس من مراتب الحكم، وليس الإنشائي بهذا المعنى قابلاً لأن يصير فعلياً أصلاً، بل ليس حكماً حقيقياً. (٢)

ولا- يخفى أنّ ما ذكره رحمه الله حسن، عندما نجعل النظر إبتدأً في دائره الأوامر والنواهي العرفيه الجاربه بين الموالى والعبيد؛ فإنهم لا- يتصوّرون الإنشاء ولا- يكون ذلك عندهم بمعزل عن مرحله البعث والزجر. ولكن هذا جانب نظري فقط، وفي الواقع العملي إذا دققنا النظر نجد أنّ ذلك أمر مرتكز في الأذهان، وبالإمكان أن نلفت إليه ونجربّه في أنفسنا عندما أردنا أن نأمر بشيء، وحينئذ وجدنا أنّنا نحتاج إلى مرحله الإنشاء لكي نصوّر ما نشاء ونعتبره ثم نصيغها في إطار الحتم والإلزام فنعلنها للمأمور بمختلف وسائل التبيان من كلام أو إشارة، غير أنّ هذه النكته المرتكزه تمرّ بسرعه فلا نعثر عليها. وهذه الكيفيه المتداوله بين العقلاء والمركوزه في أذهانهم تتبلور بشكل واضح في منهجيه وضع القوانين، فنرى الإختلاف في المراتب هناك بين الإنشاء والفعليه؛ وذلك يُتصوّر حينما يصيغ الجهاز الحاكم إرادته بجعل القانون قبل إعلانه، ثمّ يعتبر الفعل على عهدته المواطنين؛ فإنّه لا بدّ له حينئذ من تفكيك إنشاء حكمه عن إنفاذه؛ فإنّ مرتبه الإنشاء عباره عن تصويب القانون لنظم أمور الرعيه والبلدان قبل الإبلاغ إليهم؛ ولكن فعليه الحكم على المواطنين بمعنى تنفيذه وجعل البعث أو الزجر في مظانّ الوجود عندهم وأنّ المطلوب منهم فعله أو تركه، وذلك بعد تماميه البيان عليهم مع ذكر مخصّصات القانون ومقيّداته في مقام الإجراء. وأمّا تعريف الفعليه بتحقيق

ص: ٣٥

١- (١) - مصباح الأصول ١: ٤٩-٥٠.

٢- (٢) - دراسات في علم الأصول ٣: ٦٤.

موضوع الحكم خارجاً فهو خارج عن شاكله تدوين الأحكام وتشريعها، إلّا أن يراد من ذلك تأثير البعث عند وجود القيد خارجاً.

هذا، والإمام الخميني قدس سره أيضاً قد ينتقد رأى الآخوند رحمه الله ويرفض كون المرتبه الأولى والرابعة من مراتب الحكم، لأنهما من طرفى الحكم؛ فيرى أنه ليس للأحكام إلمارتبتين: الإنشائية والفعليه؛ حيث قد يذكر أنّ مرحله الإقتضاء قبل تحقّق الحكم؛ فإنها تتمحض فى المصالح والمفاسد وهى أمور خارجيه لا أحكام إعتباريه فهى من مقدّماته وليست هى الحكم نفسه. وأمّا مرحله التنجّز فهى أيضاً ليست من مراحل الحكم المجمعول، بل هى مرحله متأخره عن الحكم ومرتبطة بالعقل وتنجّزه الحكم على المكلف فيكون أثره إستحقاق الثواب على طاعته أو العقاب على عصيانه. وعلى هذا الأساس، يصير الحكم ذات مرحلتين: المرحله الأولى هى مرحله الإنشاء، والثانيه هى مرحله الفعليه، بمعنى ما أوقعه الشارع فى مورد جريان العمل ولزوم تطبيق العمل عليه متوجّهاً إلى جميع المكلفين فلا تختصّ بالعالم والقادر، بل تشمل الجاهل والعاجز أيضاً، غايه الأمر أنّ العاجز والجاهل القاصر معذوران عقلاً فى المخالفه، وليس هذا تقييداً للدليل الشرعى لكى يتحقّق هنا مرتبه أخرى للحكم هى مرتبه التنجّز؛ كما هو الشأن فى الأحكام المجمعوله فى الملل الراقيه، فإنّه قد ينشأ القانون ويصوّب ولكن ليس بحيث يكون عليه العمل فى الخارج، وقد يصير بحيث يكون بيد الإجراء والعمل.

يقول قدس سره فى أنوار الهدايه: «يظهر منه [المحقّق الخراسانى] رحمه الله على ما فى تضاعيف كتبه: أنّ للحكم أربع مراتب: الإقتضاء، والإنشاء، والفعليه، والتنجّز. ولا يخفى أنّ المرتبه الأولى والأخيره لم تكونا من مراتب الحكم؛ فإنّ الإقتضاء من مقدّمات الحكم لا مراتبه، والتنجّز من لوازمه لا مراتبه» (١).

ص: ٣٤

ولقد أفاد وأجاد سيّدنا الإمام المجاهد قدس سره بشأن المسأله في المباحث الأصوليه التي ألقاها في مجلس بحثه حيث يقول: فإنّ مرتبه الإقتضاء ليست من مراتب الحكم؛ لأنّه ليس في هذه المرتبه حكم أصلاً، ولعلّ منشأ عدّه هذه من مراتب الحكم هو ما ذكره الفلاسفه من وجود المعلول في مرتبه العله، وأنّ العله حدّ تامّ للمعلول، والمعلول حدّ ناقص للعله، فالحكم المعلول للمصالح والمفاسد متحقّق في مرتبتهما، ولكنّه لا يتمّ فيما نحن فيه، فإنّ المعلول إنّما يوجد في مرتبه العله بنحو ما ذكر في العله الفاعليّه، لا العله الغائيّه، والمصالح والمفاسد ليست عله فاعليّه يصدر عنها الحكم، بل الحكم إنّما يصدر عن الحاكم، والمصالح والمفاسد غايه لذلك. وأمّا مرتبه التتجزّ فهي أيضاً ليست من مراتب الحكم، فإنّ علم المكلف وجهله لا يوجبان تغييراً في الحكم ومزيد حاله فيه؛ لتكون مرتبه أخرى غير المرتبه التي قبلها، بل العلم والجهل ممّا لهما دُخُل في معذوريه المكلف وعدمها عند المخالفه، فليس للحكم إلّا مرتبتان: مرتبه الإنشاء: وهي كما في الأحكام الصادره من الشارع المقدّس، لكن لم يأمر بإبلاغها لمصالح فيه، أو لمكان مفسده في إبلاغها. ومرتبه الفعليّه وهي كوجوب الصلاه ونحوها. (١)

ويتفضّل قدس سره أيضاً في المناهج: أنّ الأحكام الشرعيه القانونيه المترتبه على موضوعاتها على قسمين:

أحدهما: الأحكام الإنشائيّه، وهي التي أنشئت على الموضوعات ولم تبق على ما هي عليه في مقام الإجراء، كالأحكام الكليّه قبل ورود المقيّدات والمخصّصات ومع قطع النّظر عنهما، أو لم يأن وقت إجرائها، كالأحكام التي بقيت مخزونه لدى وليّ العصر عجل الله فرجه ويكون وقت إجرائها زمان ظهوره، لمصالح تقتضيها العنايه الإلهيّه.

ص: ٣٧

ثانيهما، الأحكام الفعلية، وهي التي آن وقت إجرائها، وبلغت موقع عملها بعد تمامية قيودها ومخصّصاتها، ف «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ»^١ بهذا العموم حكم إنشائي، والذى بقى بعد ورود المخصّصات عليه بلسان الكتاب والسنة هو الحكم الفعلي، ونجاسه بعض الطوائف المنتحلة للإسلام وكفرهم حكمان إنشائيان فى زماننا، وإذا بلغا وقت إجرائهما يصيران فعليين.

وأما الاقتضاء والتنجز فليسا من مراتب الحكم: أمّا الأوّل فواضح، وأمّا الثانى فلائنه حكم عقلى غير مربوط بمراتب الأحكام المجعولة، ومعنى تنجزه قطع عذر المكلف فى المخالفة، وعدمه كونه معذوراً فيها، من غير تغيير وتبديل فى الحكم ولا- فى الإرادة.^(١)

وعلى ضوء ذلك، يبدو أنّ معنى الإنشاء والفعلية عند السيّد الإمام الخمينى قدس سره يختلف عن معنى الإنشاء والفعلية عند المشهور؛ فإنّه قدس سره يعتقد أنّ هذا المعنى من الإنشائية والفعلية باطل؛ لأنّه يستلزم تغيير الإرادة الإلهية وهو محال.

يقول قدس سره فى التهذيب: إنّ الأحكام المضبوطة فى الكتاب والسنة لا يعقل فيها هاتان المرتبتان بالمعنى الدائر بينهم، فقولته تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»^٣ لا يختلف بالنسبة إلى الجاهل والعالم، ولا معنى للفعلية والشأنية فى هذا الحكم المجعول المنضبط، بل جعل الحكم على العنوان وإجراؤه بين المكلفين عند ذكر مخصّصاته ومقيداته يوجب فعلية الحكم على عامّة الناس، سواء العالم والجاهل والقادر والعاجز.^(٢)

هذا، ويستدلّ لذلك فى المعتمد حيث يقول قدس سره: والدليل على ما ذكرنا من أنّه

ص: ٣٨

١- (٢) - مناهج الوصول إلى علم الأصول ٢: ٢٤-٢٥.

٢- (٤) - تهذيب الأصول: ١: ٤٣٦.

ليس الفعلية والإنشائية [بالمعنى المعروف] مرتبتين للحكم بأن يكون العالم مثلاً حكمه فعلياً والجاهل إنشائياً: أن المراد بالحكم الذى يجعلون له المرتبتين بل المراتب الأربع - كما فى الكفايه - إن كان هو العبارة المكتوبه فى القرآن أو فى كتب الحديث فمن الواضح البديهي أنه لا- يعرض له التغيير بتغيير حالات المكلف من حيث العلم والجهل والقدرة والعجز ونظائرها، وإن كان المراد به هو حقيقه الحكم الراجع إلى إرادته المبدأ الأعلى جل شأنه، فمن الواضح أيضاً أنه لا- يعرض لها التغيير باختلاف الحالات المذكوره؛ لامتناع عروض التغيير له تعالى، كما لا يخفى. (١)

إذن، المراد من الإنشائية أمران:

١. هى تلك الأحكام التى جعلت بنعت العموم والإطلاق ولم تذكر شروطها وقيودها حتى حيننا هذا.

٢. هى تلك الأحكام التى ذكرت شروطها وقيودها إلا أنه لم يأت وقت إجراءاتها.

وأما المراد من الأحكام الفعلية:

فهى تلك الأحكام التى بينت بقيوده وبلغت موضع عملها وآن وقت إجراءاتها وإنفاذها وهى الأحكام المتداوله بين الناس التى أظهرها النبى صلى الله عليه و آله أو الأئمه عليهم السلام من بعده.

يقول السيد الإمام قدس سره فى تهذيب الأصول: أن الفعلية والشأنية بالمعنى المعروف، من إنشائية الحكم بالنسبه إلى شخص كالجاهل والغافل والساهى والعاجز، وفعليته بالنسبه إلى مقابلاتها ممّا لا أساس له؛ لأنّ الإشتراط الشرعى فى بعضها غير معقول، مع عدم الدليل عليه فى جميعها. والتصرّف العقلى أيضاً

ص: ٣٩

غير معقول؛ لعدم إمكان تصرّف العقل في إرادته الشارع ولا في حكمه. (١)

ثمّ إنّه قدس سره تعجّب عن الأصحاب رحمهم الله حيث إنهم قائلون بكون حكم فعلياً في ساعه وإنشائياً في أخرى، وهو كما لو تعلق الخطاب بغير البالغ، ف «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ» ٢ مثلاً، إنشائيه بالنسبه إليه وحينما يبلغ تكون نفس «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ» ٣

فعلية في حقه؛ فيقول قدس سره: وأعجب منه كون حكم فعلياً في ساعه وإنشائياً في أخرى، وفعلياً في حقّ شخص وإنشائياً في حقّ آخر، إلى غير ذلك ممّا يدمغه البرهان وحكم العقل بامتناع تغيير الإراده في حقّ الشارع، بل ولا يناسبه القوانين العقلانيه، عالمية كانت أو غيرها. (٢)

ثمّ أضاف السيّد الإمام قدس سره مختاره في تعريف الإنشاء والفعلية من مراحل الحكم، قائلاً: الذي نسّميه حكماً إنشائياً أو شائياً هو ما حاز مرتبه الإنشاء والجعل؛ سواء لم يعلن بينهم أصلاً حتّى يأخذه الناس ويتمّ عليهم الحجّه لمصالح في إخفائها، أو أعلن بينهم، ولكن بصوره العموم والإطلاق ليلحقه التقييد والتخصيص بعد بدليل آخر، كالأحكام الكليه التي تنشأ على الموضوعات، ولا تبقى على ما هي عليها في مقام الإجراء. فالمطلقات والعمومات قبل ورود المقيدات والمخصّصات أحكام إنشائيه بالنسبه إلى موارد التقييد والتخصيص، وإن كانت فعليات في غير هذه الموارد.

والذي نسّميه حكماً فعلياً هو ما حاز مرتبه الإعلان، وتمّ بيانه من قبل المولى بإيراد مخصّصاته ومقيداته، وآن وقت إجرائه وحن موقع عمله، فحينئذٍ قوله تعالى: «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» ٥ بهذا العموم حكم إنشائى، وما بقى بعد التقييد أو

ص: ٤٠

١- (١) - نفس المصدر ١: ٤٣٦.

٢- (٢) - تهذيب الأصول ١: ٤٣٤.

التخصيص حكم فعلي؛ هذا هو المختار في معنى إنشائه الحكم وفعليته. (١)

ونفس هاتين المرحلتين تمرّ بهما القوانين الوضعيه في جميع الدول، حيث يصرّح بذلك قدس سره في أنوار الهدايه قائلاً: وهاتان المرتبتان محققتان في جميع القوانين الموضوعه في السياسات المدنيه، فإنّ المقتنين ينشئون الأحكام بنعت الكليه والقانونيه، ثمّ تراهم باحثين في مستثنياتها ويراعون مقتضيات إجرائها، فإذا تمّ نصاب المقدمات وإرتفعت موانع الإجراء يصير الحكم فعلياً واقعاً بمقام الإجراء. (٢)

وقد أوضح قدس سره ذلك في جواهر الأصول، فقال: كما هو الشأن في وضع القوانين المدنيه العالميه، من غير فرق بين كون المقتن شخصاً واحداً أو أشخاصاً متعدّدين؛ لأنّه جرت ديدن الواضعين في جميع الأعصار والحكومات على أنّهم يلاحظون الجهات المقتضيه لوضع القوانين على الكليه، فينشئونها أولاً بصور كليه، ثمّ يعقّبونها بذكر المخصّصات والمقيّدات، ولم يشدّ الشارع الأقدس عن طريقتهم في ذلك، فبعد إنشاء الأحكام بصوره العموم أو الإطلاق وقبل ورود المخصّصات والمقيّدات، تكون الأحكام إنشائياً. فعند ذلك فإن كانت جميع أفراده ومصاديقه أو نفس الطبيعه بدون القيد واجده للمصلحه أو المفسده فتكون الأحكام المجعوله على موضوعاتها أحكاماً فعلياً. (٣)

وأما إذا كان بعض مصاديقه أو الطبيعه المقيّده واجده للمصلحه فيكون تعلق الحكم بالمقدار الذي فيه المصلحه أو الطبيعه المقيّده فعلياً. وأما المقدار الذي يكون فاقداً لها ونفس الطبيعه فباقيه على مرتبتها الإنشائيه. (٤)

ص: ٤١

١- (١) - تهذيب الأصول ١: ٤٣٣-٤٣٥.

٢- (٢) - أنوار الهدايه في التعليقه على الكفايه ١: ٣٩.

٣- (٣) - جواهر الأصول ٣: ٣١٣.

٤- (٤) - نفس المصدر.

وأخيراً يقول قدس سره: وعليه إذا فرضنا حصول عائق عن وصول الحكم إلى المكلف - وإن كان قاصراً عن إزاحه علته - أو عروض مانع، كالعجز والإضطرار عن القيام بمقتضى التكليف لا يوجب ذلك سقوط الحكم عن فعليته ولا يمس بكرامتها ولا يسترجعه إلى ورائه، فيعود إنشائياً؛ لأن ذلك أشبه شيء بالقول بإنقباض إرادته المولى عند طرؤ العذر وإنبساطها عند إرتفاعه. والسّر في ذلك: أنّ غايه ما يحكم به العقل هو أنّ المكلف إذا طرأ عليه العذر أو دام عذره وجهله لا يكون مستحقاً للعقاب، بل يخرج من زمرة الطاعين وعداد المخالفين؛ لعدم المخالفه عن عمدٍ، وأما كونه خارجاً من موضوع التكليف؛ بحيث تختصّ فعلية الحكم بغير الجهّال وذوى الأعذار فلا وجه له. (١)

ثمّ إنّهُ اعتقد المحقّق الخراساني رحمه الله بأنّ هناك حكّمين فعليين:

الأول، ما كان فعلياً من جميع الجهات بأن يكون واجداً لما هو العلّه التامه للبعث أو الترك الفعليين.

والثاني، ما كان فعلياً من بعض الجهات، ولا يكون فعلياً مطلقاً إلّا إذا تعلّق به العلم التفصيلي، بحيث لو علم تفصيلاً لوجب إمتثاله وصحّ العقاب على مخالفته.

فقال رحمه الله: «إنّ التكليف المعلوم بينهما (المتباينين)... إن كان فعلياً من جميع الجهات بأن يكون واجداً لما هو العلّه التامه للبعث أو الزجر الفعلي مع ما هو عليه من الإجمال والتردد والاحتمال، فلا محيص عن تنجزه وصحّ العقوبه على مخالفته،... وإن لم يكن فعلياً كذلك ولو كان بحيث لو علم تفصيلاً، لوجب إمتثاله وصحّ العقاب على مخالفته...» (٢).

وتوضيح ذلك كما يستفاد من نهايه الدرايه هو: أنّ الحكم الفعلي على قسمين:

ص: ٤٢

١- (١) - المصدر نفسه ١: ٤٣٦.

٢- (٢) - كفايه الأصول: ٣٥٨.

الأول: أن يكون تامّ الفعلية من جميع الجهات، بأن يكون واجداً لما هو العله التامه للبعث أو الزجر الفعلية، وهو فيما إذا كان إستيفاء الغرض الداعي إلى الحكم متعلقاً لإرادة المولى على كل تقدير، بحيث لا يرضى بفواته أصلاً، سواء علم به المكلف تفصيلاً أو إجمالاً، فيستحق العقوبه على مخالفته، ويقتضى لزوم موافقته على كل تقدير.

الثاني: أن لا يكون تامّ الفعلية من جميع الجهات، بأن لا يكون الغرض الداعي إلى الحكم هو إستيفاءه على كل حال، بحيث إذا وصل إلى المكلف من باب الإتفاق فهو فعلى من حيث نفسه لا من حيث إيصاله إلى المكلف فيعتبر في تنجيزه العلم التفصيلي بالحكم. (1)

هذا، وقد أورد عليه شيخنا الأستاذ حفظه الله: أن العلم إما أن يكون مؤثراً في فعلية الحكم أو لا يكون كذلك؛ فإن كان مؤثراً، فإذا لم يكن المكلف عالماً، فلا يكون الحكم فعلياً حتى عند المولى؛ وإن لم يكن مؤثراً، ففي صورته عدم علم المكلف بالحكم، يلزم أن يكون الحكم فعلياً على العبد أيضاً؛ لأن تفاوت الأغراض عند المولى لا يوجب القول بتأثير العلم في فعلية الحكم عند المولى أو عدمه عند العبد؛ فلا يمكن أن يقال بالإشتراط فيما إذا كان الغرض مهماً جداً وبعدهم الإشتراط في الغرض غير المهم. وذلك نظير الكلام في إشتراط قدره في التنجز، فلا نقول إنها شرط في فعلية الحكم عند المكلف وليس شرطاً عند المولى. هذا الإشكال ناظر إلى مقام الثبوت؛ وأما في مقام الإثبات فيبقى سؤال عن كيفية معرفه كون الحكم تامّ الفعلية أو لا، مع أنه فرض لا يمكن إحراز حاله بسهولة.

هذا تمام الكلام في ما يرتبط بالفصل التمهيدي، وبعد التعرّف على ما يساعدنا

ص: ٤٣

على الخوض فى الخطابات القانونيه من أمور تتعلق بالمفاهيم والمبادئ الأساسيه للحكم، نشرع فى قراءه المشهور فى الحكم من كون جعله على نهج القضايا الحقيقيه ومقتضاه إنحلال الحكم وتعدّد وجوده حسب تعدّد آحاد المكلفين ووجودات موضوعه، ثم ما أورد الإمام الخمينى قدس سره على نظريه الإنحلال من تبعاتها الفاسده ومحاذيرها المبنائيه.

نعم، بقى هنا بعض المباحث التمهيديه من تبين القضايا الحقيقيه والخارجيه، ومن أنّ الأوامر والنواهي هل تتعلق بالطبائع أو بالأفراد، وسيأتى توضيحها فى مطاوى البحث لصلتها الوثيقه بالموضوع.

ويتضمّن مبحثين:

المبحث الأول: نظريه الإنحلال فى القضايا الشرعيه

المبحث الثانى: مناقشات الإمام الخمينى قدس سره لرؤيه الإنحلال

ص: ٤٥

لقد كان لعلماء الأصول إهتمام كبير وجهود مضمنيه تُجاه تحليل واقع الحكم الشرعى من خلال إرجاعه إلى القضيه الحقيقيه فنحن نتابع فى تنسيق بحوثنا المقبله مسيرتهم فى بحوثهم الأصوليه ومنتهج المنهج التحليلى فالنقدى.

بناءً عليه، هذا المبحث يقوم بدارسه القضايا باعتبار وجود الموضوع بمنظار منطقى وأصولى تعريفاً وتقسيماً، ثم تتطّبق فيه القضايا الشرعيه على القضايا الحقيقيه وما طرء عليها من إنحلالها أيضاً إلى الشرطيّه: مقدّمها وجود الموضوع وتاليها عنوان المحمول، فيستلزمها إنحلال الحكم بتعدّد ما لموضوعه من الأفراد، وترتب الحكم فى كلّ مورد على حياله، فيكون لكلّ فرد من الأفراد حكم يخصّه.

وفى الأخير، نستعرض رؤيه الإمام الخمينى قدس سره بشأن هذه القضايا والفرق بينها.

المطلب الأول: تقسيم القضايا وتعريفها

إنّ الأحكام الشرعيه، تكليفية كانت أم وضعيه، تنصبّ على الموضوعات. ولكن وجود الموضوع فى القضايا تارةً، يكون مأخوذاً على نهج القضيه الخارجيه،

وأخرى، يجعل على نحو القضية الحقيقيه وثالثه، يعدّ على طبق القضية الطبيعيه.

وتوضيح ذلك أنّ جميع القضايا الكليه تقسّم من حيث وجود الموضوع إلى أنواع:

منها القضية الطبيعيه وهى ما يكون الموضوع فيها نفس الماهيه بما هى هى والطبيعه المأخوذه التى لم تتبين فيها كمّيّه الأفراد ولم تصلح لأن تصدق عليها كليّه أو جزئيّه، فيكون الحكم فيها ثابتاً للموضوع فى موطن الذهن ولا يتعدّى إلى الخارج أصلاً، كقولنا: الإنسان نوع؛ فإنّ الحكم فيها يكون حكماً عقلياً خاصاً ومرتّباً على نفس الطبيعه. (١) فلا يكون لمحمولها وجود خارجي، والمحمول فيها لا يكون إلا المعقولات الثانويّه.

ومنها القضية الحقيقيه وهى التى يفترض فيها وجود الموضوع فيحكم على ماهيته من حيث أفرادها النفس الأمريه وما يصدق عليه الواقع عنواناً، فيسرى الحكم إليهم ويصير كلّ فرد محكوماً بذلك الحكم؛ فإنّ الموضوع فيها نفس الطبيعه وهى مرآه لجميع أفرادها، بل هى متّحده معهم فتحكى عن الجميع حسب سريانها فيهم، سواء تواجد فرد منها فى الخارج، محققاً ومقدّراً، أو لم يكن هناك فرد أصلاً، فكلمّا يفترض وجوده وإن لم يوجد أصلاً، فهو داخل فى الموضوع ويشمله الحكم. (٢)

ومنها القضية الخارجيه، وهى ما يحكم فيها على الأفراد الموجوده فى الخارج بالفعل، فيكون وجود الموضوع فيها نفس الأفراد الخارجيه فى أحد الأزمنه الثلاثه، سواء كانت القضية كليّه، كقوله: قتل كلّ من فى المعسكر، أم جزئيّه، مثل مات زيد. (٣) فيكون الحكم فى هذه القضية منصباً على المصاديق

ص: ٤٨

١- (١) - الجوهر النضيد: ٥٤؛ شرح المنظومه (قسم المنطق): ٢٤٩.

٢- (٢) - شرح المنظومه (قسم المنطق): ٢٤٨-٢٤٩؛ المنطق (للمظفر) ٢: ١٣١.

٣- (٣) - شرح المنظومه (قسم المنطق): ٢٤٨؛ المنطق (للمظفر) ٢: ١٣١.

المعيّنه المحدوده، والموضوع فيها هو الفرد بجميع خصوصياته المشخصه، ويعتبر العنوان المأخوذ في هذه القضيه مشيراً إلى الأفراد وملاكاً للحكم مثل الكون في المعسكر، لا موضوعاً له، فلا يكون موضوعه الأفراد في هذه القضيه بانطباق العناوين عليها بل يكون كلّ فرد محكوماً بالحكم عند وجوده في الخارج، أو قل: إنّ الموضوع فيها هو الفرد المشار إليه بالعنوان فيكون كلّ واحد بخصوصياته موضوعاً مستقلاً مابيناً للموضوع الآخر.

المطلب الثاني: القضايا الشرعيه عند المحقق النائيني

ولقد إعتد المحقق النائيني رحمه الله على القضيه الحقيقيه في موارد عديده وبها رفع المشاكل الموجوده في مواضع من مسائل علم الأصول، وفسر القضايا الثلاثه بالنهج التالي:

أما القضيه الحقيقيه فإنّها متكفله لفرض وجود الموضوع، وكان الخطاب خطاباً لما فرض وجوده من أفراد الطبيعه وكانت الأفراد متساويه الأقدام في إندراجها تحت الخطاب فيستوى الأفراد الموجوده في زمن الخطاب وغيره. (١)

وبكلمه أخرى: إنّ القضيه الحقيقيه هي ما كان الحكم فيها وارداً على العنوان والطبيعه بلحاظ مرآتيه العنوان لما ينطبق عليه في الخارج، بحيث يرد الحكم على الخارجيات بتوسيط العنوان الجامع لها؛ فإنّ الحكم فيها وإن رتب على الطبيعه لكن لا بلحاظ تقررها العقلي، بل بلحاظ تقررها الخارجى. (٢)

ثم أردف رحمه الله في المقام قائلاً: وأما القضيه الخارجيه فالحكم فيها إبتداءً مترتب على الخارج بلا توسط عنوان، سواء كانت القضيه جزئيه أو كليّه؛ فإنّ الحكم في القضيه الخارجيه الكليه أيضاً إنّما يكون مترتباً على الأفراد الخارجيه إبتداءً من

ص: ٤٩

١- (١) - فوائد الأصول ١: ٥٥٠.

٢- (٢) - نفس المصدر ١: ٥١١-٥١٢.

دون أن يكون هناك بين الأفراد جامع إقتضى ترتب الحكم عليها بذلك الجامع كما في القضية الحقيقيه. (١)

وأضاف رحمه الله في الأ-جود: والمراد من القضية الخارجيه هي كلّ قضيه يكون موضوعها أمراً خارجياً خاصاً كان أو عاماً، فالأول في التكليفات كقول المولى لعبده إسقنى هذا الماء، وفي غيرها مات زيد، والثاني في التكليفات كقول المولى: أكرم كلّ من في داري إذا أراد به الأشخاص الموجوده في الدار فعلاً، وفي غيرها قتل من في العسكر. (٢)

هذا، وقد تبين القضية الطبيعيه في المقام أيضاً، حيث قال رحمه الله في تفسيرها: وأما القضية الطبيعيه، فهي إنّ الحكم فيها وارد على نفس الطبيعيه، لا- بلحاظ وجودها الخارجى، بل بلحاظ تقرّرها العلى، كما في قولك: الإنسان نوع، أو كلى، وغير ذلك من القضايا الطبيعيه. (٣)

ثمّ قال رحمه الله في الأ-خير: والقضايا المعتره في العلوم إنّما هي القضايا الحقيقيه، ولا- عبره بالقضايا الخارجيه، لأنّ القضية الخارجيه وإن كانت بصورة الكليه، إلّا أنّها عباره عن قضايا جزئيه لا يجمعها عنوان كلى. (٤)

ومن هذا الإنطلاق، قد إعتقد المحقّق النائنى رحمه الله بأنّ القضية المتضمّنه لحكم شرعى إنّما تكون مجعوله على نهج القضية الحقيقيه، بحيث كلّما يفرض له من أفراد، تدخل فيه ويثبت لها الحكم على تقدير وجودها، ومقتضى ذلك، إنحلال الحكم وتعدّد وجوده بعدد ما له من التطبيقات، فهناك موضوعات كثيره وأحكام عديده، كما ينحلّ الحكم والخطاب بلحاظ المكلفين، الموجودين منهم والأفراد

ص: ٥٠

١- (١) - نفس المصدر.

٢- (٢) - أجود التقريرات ١: ١٢٥.

٣- (٣) - فوائد الأصول ١: ٥١٢.

٤- (٤) - المصدر ١: ٥١٣.

المقدّره الوجود دون إستثناء، بل الإنحلال الثانى أوضّح؛ فإنّ الوجوب الثابت فى حقّ كلّ مكلف غير الوجوب الثابت فى حقّ المكلف الآخر، بحيث لو فرض وجود كلّ فرد منهم فى الخارج، يترتب عليه حكم وتكليف غير ما يترتب على الآخر، فيتكرر الحكم حسب تعدّد أفراد المكلفين ويختصّ كل واحد منهم بحكم يخصّ به، فيستتبع إطاعته أو عصيانه على إستقلاله؛ فإنّه يلحظ الموضوع فى القضية الحقيقيه مفروض الوجود فى الرتبة السابقيه على الحكم، وهذا معناه رجوع القضية الحقيقيه إلى شرطيه، مفادها: إذا وجد الموضوع وجد الحكم، فيكون موضوع القضية مقدّمها، ومحمولها تاليها، فيتعدّد الحكم بتعدّد موضوعه فى الخارج كما يتعدّد بتعدّد الشرط وجوداً؛ فإنّه إستوت نسبة فعلية الجزاء إلى تمام فعليات الشرط، كما تقول: «النار حارّه» أو تقول: «إن وجدت نار فهى حارّه» أو تقول: «كلّما وجد فى الخارج شىء وكان ناراً فهى حارّه».

وقد قرّب ذلك المحقّق النائينى رحمه الله فى الأجود، حيث قال:

إنّ موضوع الحكم فى القضية الحقيقيه لا بدّ وأن يكون عنواناً عامّاً يشار به إلى الموضوعات الخارجيه ومأخوذاً فى القضية على نحو الفرض والتقدير حتّى يحكم بمعرفيته على ذات المفروض؛ مثلاً إذا قلنا «الخمير مسكر»، فموضوع القضية وإن كان هو عنوان الخمير وما هو خمير بالحمل الأوّل، إلّا أنّه إنّما أخذ فى الموضوع للإشاره إلى كلّ ما هو مصداق له فى الخارج، فمعناه أنّه إذا فرض شىء فى الخارج وصدق عليه أنّه خمير فهو مسكر؛ وهذا معنى قولهم: إنّ كلّ قضية حمليه تنحلّ إلى قضية شرطيه: مقدّمها وجود الموضوع وتاليها ثبوت المحمول له. وكذلك الحال فى الإنشاءات، فإنّ الحاكم بوجوب الحجّ على المستطيع مثلاً، لا بدّ وأن يفرض وجود المستطيع ويحكم على هذا الموضوع المفروض وجوده بأنّه يجب عليه الحجّ، فما لم يوجد فى الخارج هذا الموضوع وكلّ قيد أخذ

مفروض الوجود معه يستحيل فعلية الحكم، بل هو باق بمرتبته الإنشائية وإذا وجد في الخارج فيخرج المفروض عن حدّ الفرض والتقدير إلى مرتبه الفعلية والتحقيق. (١)

وتوضيح ذلك كما يستفاد من الفوائد هو: أنّ القضايا الشرعية إنّما تكون على نهج القضايا الحقيقيه، دون القضايا الخارجيه، وحينئذ تكون الأحكام الشرعيه مشروطه بموضوعاتها ثبوتاً وإثباتاً.

أمّا ثبوتاً، فلأنّ القضية الحقيقيه عباره عن ترتّب حكم أو وصف على عنوان أخذ منظره لأفراده المقدّر وجودها، فلا يمكن جعل الحكم إلّا بعد فرض الموضوع، فالحكم ثبوتاً مشروط بوجود الموضوع، نظير إشتراط المعلول بوجود علته.

وأمّا إثباتاً - والمراد به مرحله الإبراز وإظهار الجعل - فتاره: يكون الإبراز لا بصوره الإشتراط أى لا تكون القضية مصدره بأداه الشرط، كما إذا قيل: المستطيع يحجّ، وأخرى: تكون القضية مصدره بأداه الشرط، كما إذا قيل: إن إستطعت فحجّ، وعلى أى تقدير لا يتفاوت الحال، إذ مآل كلّ إلى الآخر، فإنّ مآل الشرط إلى الموضوع ومآل الموضوع إلى الشرط، والتّتيجه واحده، وهى: عدم تحقّق الحكم إلّا بعد وجود الموضوع والشرط. فتحصل: أنّه لا فرق بين إبراز القضية بصوره الشرطيّه، وبين إبرازها بصوره الحملّيّه. (٢)

هذا، وأفاد رحمه الله فى رساله «الصلاه فى المشكوك» على أن مقتضى جعل الأحكام بنحو القضايا الحقيقيه أمران هما: إنحلال الحكم الكبروى الواحد إلى أحكام شخصيه خاصه لآحاد وجودات موضوعه، وإشتراط كلّ من تلك

ص: ٥٢

١- (١) - أجود التقريرات ١: ١٢٧.

٢- (٢) - فوائد الأصول ١: ١٧٨-١٧٩.

الأحكام بوجود شخص موضوعه. وإليك نصّه:

ومقتضى لحاظ الموضوع عنواناً حاكياً عن أفراده كما هو الشأن في القضايا الحقيقيه، أمران:

الأول، إنحلال ذلك الحكم بالنسبه إلى كل واحد من تلك الوجودات إلى حكم خاصّ لموضوع كذلك، حسبما يقتضيه مرآتيه ذلك العنوان لما ينطبق عليه في موضوعيته لحكمه.

الثاني، ترتب كل واحد من تلك الخطابات التفصيليه - التي عرفت أنّها البعث أو الزجر المتوجّه إلى المكلف - على شخص موضوعه، وإشراطه خطاباً وملاكاً بوجوده، بحيث لا يعقل لنفس ذلك الشخص من الخطاب ولا- لملا- كه تحقق إلما بتحقق شخص موضوعه، وينشأ هذا الإشرط عن أخذ كل واحد ممّا ينطبق على ذلك العنوان مقدّر الوجود، وإيراد حكمه عليه بهذه المعونه، فيتضمّن أخذه موضوعاً للحكم بهذا الوجه لهذه الشرطيه وتكون في قوه الشرطيه الصريحه.

وإلى هذا يرجع ما ذكره المنطقيون من إنحلال القضايا الحقيقيه إلى شرطيه مقدّمها وجود الموضوع وتاليها عنوان المحمول.(1)

ثم، إنّ هناك عدّه فوارق بين القضية الحقيقيه والخارجيه، يمكن تسجيلها كما يلي:

منها، ما أشار إليه السيد المحقّق الصدر رحمه الله من أنّ الوصف الدخيل في الحكم في باب القضايا الحقيقيه إذا إنتفى ينتفى الحكم؛ لأنّه مأخوذ في موضوعه، خلافاً لباب القضايا الخارجيه، فإنّ الأوصاف فيها ليست شروطاً، وإنّما هي أمور يتصدّى المولى لإحرازها فتدعوه إلى جعل الحكم؛(2) وذلك لأنّ الموضوع في

ص: ٥٣

١- (١) - رساله الصلاه في المشكوك (للنائيني): ٢٣١.

٢- (٢) - دروس في علم الأصول ٢: ٣٠.

القضية الخارجيه بعد تحقّقه في الخارج يجرى عليه الحكم من ناحيه المولى بخلاف القضية الحقيقيه، فإنّ الموضوع فيها قضيه كليه شأنه ولا- يحتاج أن يكون موجوداً فعلاً- في الخارج. وبعبارة أخرى، إنّ القضية الحقيقيه لا تستدعي وجود الموضوع في الخارج، وإذا كان موجوداً في الخارج فالحكم فيها لا يكون مقصوداً على الأفراد الخارجيه، بل يتناولها والأفراد المقدره الوجود؛ بخلاف الخارجيه فإنّها تستدعي وجود الموضوع في الخارج، فالحكم فيها مقصور على الأفراد الخارجيه. ومن هنا، يتبيّن أنّ القضايا الخارجيه لا تصلح لأن تكون كبرى في القياس المنطقي؛ فإنّ كبرى القياس المنطقي لا بدّ وأن تكون صالحه لأن يستنتج عنها ثبوت الحكم الثابت في الكبرى للمجهول التصديقي، ومن الواضح أنّ ذلك يتوقّف على أن يكون المناط الموجب لثبوت الحكم في الكبرى متوفراً في المجهول التصديقي حتّى يمكن إستنتاج ثبوت الحكم للمجهول التصديقي، بينما أنّ إتّحاد الحكم في القضايا الخارجيه لا يعبر عن وحده المناط. هذا، مضافاً إلى أنّ القضيه الخارجيه الكليه لا تكون إلّا بعد إحراز تمام الأفراد المجمعول عليها الحكم، فلا يفترض في موردها الجهل بحال فرد من أفراد القضيه الخارجيه الكليه، ولو إتّفق الجهل بحال فرد فإنّه لا يصحّ جعل الحكم على تمام الأفراد، وعليه لا يكون هناك معنى لتشكيل قياس لغرض إستكشاف حال فرد؛ فإنّ تمام الأفراد لا بدّ وأن تكون معلومه حين جعل الحكم على موضوع كلى. (1)

ومنها، ما قاله السيّد الشهيد الصدر رحمه الله أيضاً من أنّ الموضوع في القضية الحقيقيه وصف كلى دائماً يفترض وجوده فيرتّب عليه الحكم، وأمّا الموضوع في القضية الخارجيه فهو الذوات الخارجيه، ومن هنا إستحال التقدير والإفتراض

ص: ٥٤

فيها، بل هو أمر محقق الوجود،(١) فلا يمكننا أن نعمم الحكم لحالات أخرى، بخلاف ما إذا كان الموضوع مأخوذاً بنحو القضية الحقيقية فنستطيع أن نعمم الحكم لمختلف الأزمان والأحوال.

ومنها، ما ذكره بعض المعلّقين على الدروس، من أنّ المولى في القضايا الخارجيه هو الذى يتصدّى لتشخيص توفّر الوصف الدخيل في ملاك حكمه أو عدم توفّر ذلك في كلّ فردٍ من الأفراد المحقّقه الخارجيه، وهذا بخلاف القضية الحقيقيه حيث إنّ المولى لا يتصدّى فيها لتشخيص ذلك في الأفراد، بل يجعل الوصف الدخيل في ملاك الحكم جزءاً لموضوع الحكم على نحو مقدّر الوجود، ويلقى عهده التشخيص على عاتق المكلف.(٢) فلو أخطأ المكلف في التشخيص وتخيّل إنتفاء الوصف عن فرد من الأفراد مثلاً ولم يمثل فيه الحكم، كان هو المسؤول عن تبعات ذلك إن كانت له تبعات من تدارك أو قضاء أو نحو ذلك.

ومنها، ما صرّح به المحقّق النائيني رحمه الله من أنّ المؤثّر في القضية الخارجيه من حيث الموضوع والملاك ليس إلّا علم الأمر، أصاب أو أخطأ؛ مثلاً إذا علم الأمر أنّ في سقى الماء مصلحه وأنّ العبد قادر عليه، فلا محاله يحكم ويلزم عبده بالسقى، سواء كان في علمه مصيباً أو مخطئاً، فإنّ المؤثّر في الحكم هو العلم لا الوجود الخارجى، وأمّا المؤثّر في الحكم في القضية الحقيقيه من جهه الموضوع فهو وجود الموضوع خارجاً، علم به الأمر أو لم يعلم؛ لأنّ المفروض أنّ الحكم إنّما أنشئ على تقدير وجود الموضوع فيدور مدار وجوده ولا دخل فيه لعلم الأمر أصلاً.(٣)

ص: ٥٥

١- (١) - نفس المصدر.

٢- (٢) - دروس في علم الأصول؛ الحلقة الثالثه (طبع مجمع الفكر): ٨٨.

٣- (٣) - أجود التقريرات ١: ١٢٨.

وبكلمه أخرى، كما يستفاد من الفوائد: أن جميع العناوين في القضية الخارجيه، تكون من علل التشريع، وليس لها موضوع يترتب عليه الحكم سوى الفرد المعين، وما عداه لا دخل له في الحكم بوجوده العيني، وإنما يكون له دخل بوجوده العلمى. ومن هنا، تسالم الفقهاء على أنه لو أذن لزيد فى أكل الطعام أو دخول الدار لمكان علمه بأن زيدا صديق له، جاز لزيد أكل الطعام أو دخول الدار، وإن لم يكن فى الواقع صديقاً له، بل كان عدواً له، لأن الإذن قد تعلق بشخص زيد ولا أثر لعلمه بصداقته فى جواز الدخول، وإنما يكون العلم له دخل فى نفس إذنه.

وهذا بخلاف ما إذا أذن لعنوان صديقه وقال: «من كان صديقى فليدخل»، أو قيد الحكم بالصداقه وقال: «يا زيد أدخل الدار إن كنت صديقى»، فإنه فى مثل هذا لا يجوز لزيد دخول الدار إذا لم يكن صديقاً وإن علم الآذن بأنه صديق، فإنه ليس المدار على علم الآذن، بل المدار على واقع الصداقه، من غير فرق بين أخذ الصداقه عنواناً أو قيماً من الجهه التى نحن فيها. (١)

ومنها، ما أفاده المحقق النائنى رحمه الله أيضاً وهو أنه لو أخذ الشىء على جهه العناويه أوجب تعدى الحكم عن مورده إلى كل ما يكون العنوان منطبقاً عليه، فلو قال مخاطباً لزيد: «يا صديقى أدخل الدار» جاز لعمره أيضاً دخول الدار إذا كان صديقاً، إلا إذا علم مدخلته خصوصيه زيد فيخرج العنوان عن كونه تمام الموضوع، وهذا بخلاف ما إذا كان قيماً، فإنه لا يجوز لغير زيد دخول الدار وإن كان مشاركاً له فى القيد. (٢)

هذا، والفرق بينهما وبين القضية الطبيعیه واضح جداً، فإن الثانيه تحكم على الماهيه بما هى هى من دون نظر إلى الخارج كما مرّ.

ص: ٥٦

١- (١) - فوائد الاصول ١: ٢٧٩.

٢- (٢) - نفس المصدر.

المطلب الثالث: رؤيه الإمام الخميني قدس سره في تقسيم القضايا

قد تقدّم آنفاً، أنّ المحقّق النائيني رحمه الله يرى أنّ المناط في القضايا الحقيقيه هو تعلّق الحكم بنفس الطبيعه، وفي الخارجيه تعلّقه بالأفراد الخارجيه، وأنّ الخطابات الشرعيه صدرت على نهج القضايا الحقيقيه، فتنحلّ إلى قضيه شرطيه، مقدّمها وجود الموضوع، وتاليها عنوان المحمول، ويستلزمها إنحلال الحكم بتعدّد ما لموضوعه من الأفراد، وترتّب الحكم في كلّ مورد على حياله، فيكون لكلّ واحد من أشخاص موضوعاتها حكم يخصّه.

ومن هنا يطرح سؤال، وهو: ما موقف الإمام الخميني قدس سره تجاه هذه النظرية؟

والذي يبدو لنا أنّ هذه النظرية قد تعرّضت لتعديلات وقد إعترض عليها حيث قد جاء الإمام قدس سره بتقريب آخر في تحليل القضيه الحقيقيه والخارجيه، فيمكن أن نستخلصه في ما يلي:

إنّه لو إفترضنا أنّ التكليف الشرعيه على نهج القضايا الحقيقيه، فالملاك الذي أفاده المحقّق النائيني رحمه الله في الفرق بين القضيتين غير سديد؛ بل المناط في الفرق بينهما - بعد أن كان الحكم في كلّ واحدٍ منهما ثابتاً ومتعلّقاً بالعنوان الكلي إبتداءً - هو أنّ العنوان في الخارجيه مقيد بقيد لا- ينطبق إلّاعلى الأفراد الموجوده محققاً، وليس الحكم فيها متعلّقاً بذات الأفراد وأشخاصها الخارجيه مباشرهً وبلا توسط عنوان. وأمّا في القضايا الحقيقيه فالموضوع فيها ذو قابليه يصلح أن ينطبق على الأفراد الموجودين حسب مرور الزمان، كقولك: «كلّ نار حارّه» فإنّ لفظه «النار» تدلّ على نفس الطبيعه القابله للصدق على الأفراد، لا بمعنى كون الطبيعه حاكيه عنها، بل لا تدلّ إلّاعلى نفس الطبيعه، وهي قابله للصدق على الأفراد، ومتّحده معها في الخارج؛ فإنّ الحكم فيها بما له بقاء في عالم الإعتبار محمول على العنوان الذي ينطبق على مصاديقه بالتدرّيج وما هو الموجود في الحال والمتصرّم

والآتي. وعليه تقييد العنوان في الحقيقيه بفرض وجود الموضوع تكلفاً لا- يحتاج إليه، فإنه ليس من فرض وجود الموضوع في ذهن المتكلم شيء، بل ينحصر الصدق في ظرف الوجود الخارجى من غير أن يكون الوجود قيداً، فيكفى تعلق الحكم بنفس العنوان القابل للصدق على الأفراد عبر الزمان؛ فهما يشتركان في أن الحكم على العنوان لا على الخارج ويفترقان في أن العنوان في القضية الخارجيه له ضيق ذاتى لا ينطبق إلا على الأفراد الموجوده فعلاً.

وتشتركان أيضاً في أن المقسم لهما القضية الكليه البتية (1) المعتبره فى العلوم، لا الشرطيه، فليس مفاد القضية الحقيقيه مثل «كل نار حارّه»، كلما لو وجد كان ناراً، بل إنما ذكروا ذلك في مقام التقريب إلى أذهان المتعلمين، وإلا فهو في غايه الوضوح من الفساد، (2) بل يكون الفرق بينهما إنما هو في أن الموضوع في الحقيقيه جعل بنحو لا تنحصر أفراده في الأفراد الموجوده بالفعل فقط، بل الأعم من الموجود أو من سيوجد؛ وأن المراد: كلما لو وجد فرد منه ولو بعد أزمنه كثيره ينطبق عليه ذلك الموضوع، ويترتب عليه الحكم من غير أن تكون القضية متضمنه للشرط؛ مثل «لله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً»، ٣ فمتى تحقق عنوان المستطيع إلى يوم القيامه، ووجد فرد منه، وصدق عليه عنوانه، يترتب عليه وجوب الحج، فحيث إن الموضوع فيها كذلك قالوا: إنها في قوه القضية الشرطيه، لا إنها قضيه شرطيه حقيقه، وهذا بخلاف القضايا الخارجيه، فإن العنوان المأخوذ في الخارجيه، مقصور على وجه لا ينطبق إلا على الأفراد الموجوده فى الحال أو فى الزمان السابق، أو مجموعهما؛ وواضح أن مجرد

ص: ٥٨

-
- ١- (١) - ينقسم القضية إلى بتى وغير بتى. والأول ما كان لموضوعه أفراد محققه يصدق عليها بعنوانه، كقولنا: «الإنسان كاتب» و «الكاتب متحرك الأصابع» والثانى ما كان لموضوعه أفراد مقدره غير محققه، كقولنا: «المعدوم المطلق لا يخبر عنه» وقولنا: "اجتماع النقيضين محال» (أنظر: نهايه الحكمة: ١٨٦)
- ٢- (٢) - تنقيح الأصول ٤: ٦٥٩.

إنطباقه على خصوص الموجودين في الخارج لا يصيرها جزئياً وشخصياً، نظير الكلّي المنحصر نوعه في فرد. وعليه قسّموا القضايا البتية إلى الحقيقيه والخارجيه، وجعلوا الشرطيّه في مقابل البتية، فلا- تنحلّ القضايا الحقيقيه إلى الشرطيّه واقعاً، وليس ذلك مقصوداً ومراداً للمحقّقين من المنطقيّين أيضاً. (١)

هذا، حصيله كلامه، ونشير هنا إلى بعض عباراته شاهداً على ذلك:

يقول السيد الإمام الخميني قدس سره في أنوار الهدايه:

لا- ينحلّ القضيه الحقيقيه إلى شرطيّه؛ ضروره أنّ القضايا الحقيقيه لا- تنحلّ إلى قضايا شرطيّه حقيقه، وإن أصرّ عليه المحقّق النائيني رحمه الله في كثير من المواضع زعماً منه أنّ ما اشتهر - أنّ في القضايا الحقيقيه يكون الحكم على الأفراد المحقّقه أو المقدره الوجود، في مقابل القضايا الخارجيه التي يكون الحكم [فيها] مقصوراً على الأفراد الخارجيه - أنّ المقصود منه أنّ تلك القضايا تنحلّ إلى الشرطيات حقيقه. نعم، يوهم ذلك بعض عبائر المنطقيين؛ لكنّ الأمر ليس كذلك قطعاً؛ فإنّ القضايا الحقيقيه قضايا بتيه كالقضايا الخارجيه، ولا إفتراق بينهما من هذه الجهه، وإنّما أريد من كون الحكم فيها على الأفراد المحقّقه أو المقدره دفع توهم قصر الحكم على الأفراد الخارجيه، وتفرقه بين القضيتين، وإلّا فالقضايا الحقيقيه يكون الحكم فيها على عنوان الموضوع، بحيث يكون قابلاً- للإنطباق على الأفراد، أعمّ من الوجود أو سيوجد؛ ف «كلّ نار حارّه» إخبار جزمي وقضيه بتيه يحكم فيها على كلّ فرد من أفراد النار، وليس في الإخبار إشتراط أصلاً، لكن لا- تكون النار ناراً ولا- حارّه إلّا بعد الوجود الخارجى، وهذا غير الإشتراط، ولا يكون مربوطاً بمفاد القضيه. ولو كانت القضايا الحقيقيه مشروطه حقيقه، لزم أن يكن إثبات لوازم الماهيات لها بنحو القضيه الحقيقيه مشروطاً بوجودها الخارجى، مع أنّها

ص: ٥٩

لازمه لها من حيث هي، فقولنا: «كلّ مثلث فإنّ زواياه الثلاث مساويه لقائمتين» و «كلّ أربعة زوج» قضيه حقيقته جزماً، ولو كانت مشروطه لزم أن يكون إثبات التساوي والزوجيه لهما مشروطاً بالوجود الخارجى، مع أنّ اللوازم ثابتة لذواتها من غير اشتراط أصلاً. نعم، لا- تكون الماهيه ماهيه ولا- اللازم لازماً إلاّ بالوجود بنحو القضيه الحياتيه، لا المشروطه؛ لأنّ الإشتراط معناه دخاله الشرط فى ثبوت الحكم، وهو خلاف الواقع فى لوازم الماهيات. (1)

ويذكر قدس سره أيضاً فى التهذيب والمناهج بشأن القضيتين ما هذا لفظه:

إنّ هذا التقسيم للقضايا الكليه، فإنّه قد يكون الحكم فى القضايا الكليه على الأفراد الموجوده للعنوان، بحيث يختصّ الحكم على ما وجد فقط، من غير أن يشمل الموجودين فى الماضى والمستقبل، وذلك بأن يتقيّد مدخول أداه العموم بحيث لا ينطبق إلّا عليها، مثل «كلّ عالم موجود فى الحال كذا» أو «كلّ من فى هذا العسكر كذا» وأمّا القضيه الحقيقه فهى ما يكون الحكم فيها على أفراد الطبيعه القابله للصدق على الموجود فى الحال وغيره، مثل «كلّ نار حاره» فلفظه «نار» تدلّ على نفس الطبيعه، وهى قابله للصدق على كلّ فرد، بمعنى دلالتها على الطبيعه القابله للصدق على الأفراد الموجوده، وما سيوجد فى ظرف وجوده...

وإضافه الكلّ إلى الطبيعه تدلّ على تعلق الإستغراق بما يتلوه، ولما لم تتقيّد بما يجعلها منحصره الإنطباق على الأفراد المحقّقه فلا محاله تكون منطبقه عليها وعلى غيرها، كلّ فى موطنه... فلا تكون القضيه الحقيقه إخباراً عن الأفراد المعدومه، بل إخبار عن أفراد الطبيعه بلا- قيد، وهى لا- تصدق إلّا على الأفراد الموجوده فى ظرف وجودها... وبما ذكرنا يظهر ضعف ما أفاده بعض الأعاضم فى الفرق بين الحقيقه والخارجيه من القضايا، حيث حكم فى عدّه مواضع من كلامه

ص: ٦٠

بأنّ الحكم في الخارجيه على الأفراد والأشخاص بلا توسط عنوان، حتى لو فرض هنا عنوان فهو أمر اتّفاقي؛ مع أنّك قد عرفت: أنّ التقسيم وارد على القضايا المعتمده في العلوم، وهي تحتاج إلى عنوان ذاتي أو عرضي، وكأنّه قدس سره خلط بين الجزئيه والخارجيه. (١)

ثمّ إنّ في القضيّه الحقيقيه يكون الحكم على الأفراد المتصوّر بالوجه الإجماليّ، وهو عنوان «كلّ فرد»، أو «جميع الأفراد»، فعنوان «كلّ» و «جميع» متعلّق للحكم، ولمّا كان هذا العنوان موضوعاً للكثيرات بنحو الإجمال فياضافته إلى الطبيعه يفيد أفرادها بنحو الإجمال، فالحكم في المحصوره على أفراد الطبيعه بنحو الإجمال، لا على نفس الطبيعه، ولا على الأفراد تفصيلاً، فقولهم: إنّ الحكم على الطبيعه التي هي مرآه للأفراد، ليس بشيء. (٢)

ويقول قدس سره في جواهر الأصول:

إنّ تفسير قضيتي الحقيقيه والخارجيه بما ذكره غير صحيح؛ لأنّ القضيّه الحقيقيه والخارجيه كليهما من القضايا البتّه الكليه المسوّره، ويتعلّق الحكم في الخارجيه بالعنوان لا-الأفراد، كما يتعلّق الحكم في الحقيقيه على العنوان. والفرق بينهما هو أنّ العنوان المأخوذ في الحقيقيه أخذ بنحو ينطبق على ما يكون موجوداً بالفعل وما سيوجد بعد، بخلاف العنوان المأخوذ في الخارجيه فإنّها بلحاظ إعتبار قيود فيها لا ينطبق إلّا على الموجودين في الخارج؛ ولهذا يقال: إنّ القضيّه الخارجيه حكم على الموجود الخارجى، ولعلّ هذه الجملة صارت منشأً للقول بأنّ القضيّه الخارجيه حكم على الأفراد، وهو كما ترى....

فظهر أنّ القول بأنّ الحكم في القضيّه الحقيقيه على الأفراد المحقّقه والمقدّره -

ص: ٦١

١- (١) - تهذيب الأصول ٢: ٢٢١-٢٢٤.

٢- (٢) - مناهج الأصول إلى علم الأصول ٢: ٢٨٥-٢٨٦.

كما قد يوجد في بعض العبارات، بل في كلمات بعض أرباب الفنّ - غير وجيه؛ لأنّ القضية الحقيقيه من القضايا البتّيه؛(١) فإنّ الحكم فيها لم يتعلّق على الأفراد المقدره الوجود، بل تعلّق الحكم فيها على عنوان قابل للصدق على الأفراد الموجوده وما ستوجد، قبال القضية الخارجيه التي تعلّق الحكم فيها على عنوان لا يقبل الصدق إلّا على الموجودين، فلا فرق بين القضيتين إلّا من حيث سعه نطاق القضية الحقيقيه وضيق الخارجيه، وإلّا فكلّ منهما تقع كبرى القياس.(٢)

وبكلمه أخرى، إنّ الحكم في كلتا القضيتين لم يتعلّق على الطبيعه، بل تعلّق على الأفراد بالعنوان الإجمالي، ولا فرق بين القضيتين في ذلك أصلاً.

وبالجملة: القضية الحقيقيه والقضيه الخارجيه، مشتركتان من حيث تعلّق الحكم على العنوان الإجمالي المضاف إلى الطبيعه، والفرق إنّما هو في أنّ العنوان المأخوذ في الخارجيه، مقصور على نحو ينطبق على خصوص الأفراد المحقّقه فعلاً، أو في الزمان السابق، أو مجموعهما، والعنوان المأخوذ في الحقيقيه على نحو ينطبق عليهما وما سيوجد بعد. والمقسم للخارجيه والحقيقيه والذهنيه إنّما هو الكلّيه، فالجزئيات خارجه عن المقسم.

ثمّ إنّ ما أفاده المحقّق النائيني رحمه الله من أنّ النتيجة في القضية الحقيقيه موقوفه ثبوتاً وإثباتاً على الكبرى، ولذا تقع الحقيقيه كبرى القياس، دون الخارجيه غير مستقيم؛ لأنّه لا- معنى لعلّيه الكبرى للنتيجه ثبوتاً؛ لوضوح أنّه لا- يعقل أن يكون «كلّ خمر حرام» علّه لحرمة خمره بخصوصها، وهي معلولها، بل كلّ الخمر مندرجه فيها، فلا يكون الحكم المتعلّق بالكلّ المضاف، علّه لتعلّق الحكم بالفرد.

ولو سلّم العلّيه لذلك، ولكن ليست العلّيه الثبوتيه منشأ لوقوعها كبرى القياس،

ص: ٦٢

١- (١) - جواهر الأصول ٢: ٣٤٨.

٢- (٢) - المصدر السابق ٣: ٣٤٤.

بل التي تناط به هو عليتها في مرحلة الإثبات، فإنه لو علم بوجه أن من في الدار يجب إكرامه، وعلم بوجوده فيها، فمجرد ذلك يكفي لإستنتاج النتيجة بلا إشكال، وقد اعترف رحمه الله بتوقف النتيجة في الخارجيه على الكبرى إثباتاً.

ومما ذكرنا يظهر صلاحية كل من الحقيقيه والخارجيه لوقوعهما كبرى القياس؛ بداهه أنه كما يصح أن يقال: «هذه خمره، وكلّ خمر حرام» فيستنتج حرمة الخمر هذه، فكذلك يصح أن يقال: «زيد في العسكر، وكلّ من في العسكر قتل» فيستنتج منه قتل زيد.

وأما عدم اعتبار القضية الخارجيه في العلوم المتعارفه، فهو لأجل أن العلوم المتعارفه بابها باب الحقائق والواقعيات غالباً، فلا يمكن الإستنتاج منها إلا باللقاء القضايا بنحو القضية الحقيقيه، ولذا لا يفيد فيها القضايا الطبيعيه أيضاً، وكم فرق واضح بين عدم اعتبار الخارجيه في علم، وعدم صلاحية وقوعها كبرى القياس! فتدبر. (١)

المبحث الثاني: مناقشات الإمام الخميني لرؤيه الإنحلال

إشاره

قد تلخص من جميع ما سردناه عن المحقق النائيني رحمه الله أن الأحكام الشرعيه وضعت على نهج القضايا الحقيقيه فتتعلق بآحاد المكلفين وتنحلّ إلى خطابات متعدده وشخصيه لكل واحد منهم، فيكون كل فرد مورداً لحكم مخصوص به من غير إرتباط حكمه بحكم الفرد الآخر، فيكون الحكم الكلي منحلماً إلى الأحكام الكثيره بنحو العموم الإستغراقي، ويتعدّد العقاب والثواب بتعدّد المكلفين. وحيث إنّ الخطاب يتوجه إلى العبد بشخصه فمن الضروري أن تلحظ خصوصياته وحالاته في الخطاب كالعلم به والقدرة على إمتثاله وما شابه ذلك.

ص: ٦٣

هذا، وقد أورد الإمام الخميني قدس سره على هذه الرؤية التي ظهر إنعكاسها لدى كثير من الأصوليين، بعض تبعاتها الفاسده ومحاذيرها المبنائيه ردّاً لرأيهم ودعمًا لرؤيته والتي نذكرها فيما يلي:

المناقشه الأولى: عدم صحّه الخطاب إلى العاصي والكافر

إنّ الالتزام بأنّ الخطاب ينحل الى خطابات شخصيه جزئيه بعدد المكلفين لا ينسجم مع ما هو المسلّم من شمول التكليف الإلهيه للمطيع والعاصي والمؤمن والكافر على حدّ سواء. وذلك لأنّه بناءً على إنحلال الخطاب إلى الخطابات الشخصيه الجزئيه، يلزم أن لا يكون العاصي من المسلمين والكافر مكلفين؛ فإنّا لو لاحظنا قدره المكلف على إمتثال الحكم لا سيّما إذا كان ملتفتاً إليه فلا بدّ أن يكون التكليف للعاصي والكافر قبيحاً؛ ضروره أنّ البعث والزجر إنّما هو لغرض إنبعث المكلف وإنزجاره - والإنبعث هو الغرض المقوم للخطاب الشخصى - وحينئذٍ فمع العلم بعدم الإنبعث والإنزجار من المكلف أصلاً كيف يجوز أن يبعثه المولى ويزجره؟ وذلك لأنّ المولى حينما يعلم أنّ المكلف لا يلتفت إلى أمره، بل يعصيه، فلا معنى لأمره له، ولا يمكن الإلتزام به؛ لأنّه لا يصدر هذا الخطاب من العقلاء فكيف بالحكيم؛ مع أنّ أكثر الفقهاء بل كلّهم يقولون إنّ العاصى مكلف بالفروع، والكافر بالأصول والفروع؛ فلاجل الخروج عن محذور لزوم كون العاصى والكافر غير مكلفين لا بدّ من القول بأنّ التكليف كان بشكل يشملهما فيتعيّن أن يكون الخطاب بصوره قانونيه - كما سيأتى توضيحه - حتّى لا يلزم ذلك.

يقول قدس سره فى أنوار الهدايه ما هذا نصّه:

ولو لوحظ التكليف بالنسبه إلى كلّ أحد، والخطاب متوجّهاً إلى كلّ واحد من

المكلفين، ويراعى الإستهجان وعدمه فى التكليف الإنحلالى، للزم إستهجان الخطاب إلى التارك الذى لا يصير التكليف باعثاً له، فلزم أن لا تكون العصاه مكلفين بالفروع، والكفّار بالأصول والفروع، ولزم أن يكون التارك للمنهي عنه بمقتضى دواعيه غير متوجه إليه النهى؛ ضروره عدم الفرق فى الإستهجان بين النهى عن شرب الخمر الموجود فى أقصى بلاد المغرب، وبين النهى عن كشف العوره فى ملأ من الناس لمن له شرف، والنهى عن أكل القاذورات والخبائث، فلا فرق بين عدم القدره العاديه على المنهى عنه وبين كون الدواعى مصروفه عنه. (١)

وتوضيح ذلك كما يستفاد من التهذيب هو: أنه يترتب على القول بكون الخطابات شخصيه أى منحلّه إلى خطابات، عده مفاسد:

منها، عدم صحّحه خطاب العصاه من المسلمين، فإنّ خطاب من لا ينبعث به قبيح أو غير ممكن، فإنّ الإراده الجزميه لا تحصل فى لوح النفس إلّا بعد حصول مبادئ قبلها التى منها احتمال حصول المراد، والمفروض القطع بعدم حصوله؛

ومنها، عدم صحّحه تكليف الكفّار بالأصول والفروع؛

ومنها، قبح تكليف صاحب المروّه بستر العوره؛ فإنّ الدواعى مصروفه عن كشف العوره، فلا يصحّ الخطاب؛ إذ أى فرق بين النهى عن شرب الخمر الموجود فى أقصى الدنيا، وبين نهى صاحب المروّه عن كشف سواته بين ملأ من الناس، ونظيره نهى المكلفين عن شرب البول وأكل القاذورات ممّا يكون الدواعى عن الإتيان بها مصروفه؛ إذ أى فرق بين عدم القدره العاديه أو العقلية على العمل، وكون الدواعى مصروفه عنها. (٢)

وفى موضع آخر من نفس الكتاب: إنّ الخطاب الخصوصى إلى الكفار وكذا

ص: ٦٥

١- (١) - أنوار الهدايه فى التعليقه على الكفايه ٢: ٢١٧.

٢- (٢) - تهذيب الأصول ٢: ٣٤٠-٣٤١.

إلى العصاه المعلوم طغيانهم من أقبح المستهجنات، بل غير ممكن لغرض الإنبعاث، فلو كان حكم الخطاب العام كالجزئي لوجب الإلتزام بتقييد الخطابات بغيرهم،^(١) وهو كما ترى.

وجاء في جواهر الأصول: إنَّ لازم القول بإنحلال الخطاب إلى خطابات متعدّده عدم مخاطبه الكفّار والعصاه بالتكاليف؛ لأنَّ البعث لغايه الإنبعاث، فإذا علم عدم الإنبعاث لا يكاد يعقل البعث نحوه؛ بداهه أنّه كما لا يصحّ خطاب الجماد، فكذلك لا يصحّ خطاب من يعلم بعدم إنبعاثه؛ لوحده الملاك، فكما لا يصحّ الخطاب الشخصى بالكافر أو العاصى، فكذلك الخطاب العمومى المنحلّ إلى خطابات عديده بعدد رءوس المكلفين، مع أنّ الضروره قائمه على شمول الأوامر والنواهي للعصاه، والمحقّقون على أنّها شامله للكفّار أيضاً؛ لكونهم مكلفين بالفروع كما يكونون مكلفين بالأصول.^(٢)

المناقشه الثانيه: عدم الإحتياط عند الشك في القدره

قد ذكر المشهور أنّ القدره من جمله الشرائط العامه في ثبوت التكليف وفعليته، وحيث ينحلّ الخطاب بعدد المكلفين فليس العاجز مشمولاً ولا مكلفاً بالتكاليف التى تتضمّنه تلك الخطابات، فيلزمه جواز تعجيز العبد وسلب القدره عن نفسه إختياراً؛ لأنَّ الحكم مشروط بالقدره على الفرض ولا يجب تحصيل شرط التكليف أو إبقائه، وهذا ممّا لا يلتزم به؛ ويلزم منه أيضاً جريان أصاله البراءه في صوره الشك في القدره وعدمها؛ فإنّ المرجع في الشكّ فيها هو الشكّ في تحقّق شرط التكليف، مع أنّ الشكّ لا يكون عذراً في مقام الإمتثال، وهم لا يلتزمون به أيضاً، بل يحتاطون مع الشكّ في القدره.

ص: ٦٦

١- (١) - المصدر ١: ٢٤٤.

٢- (٢) - جواهر الأصول ٣: ٣٢١.

ففى الفوائد عن المحقق النائنى رحمه الله:

إنَّ القدره من شرائط حسن التكليف والخطاب، ولا بد من أخذها قيداً فى التكليف لقبح التكليف مع عدم القدره العقليه وإستهجانه مع عدم القدره العاديه...

وأما مع الشك فى القدره فالعقل يلزم برعايه الإحتمال تخلصاً عن الوقوع فى مخالفه الواقع، كما هو الشأن فى جميع المستقلات العقليه، حيث إنَّ للعقل حكم طريقي فى موارد الشك على طبق ما إستقل به، وليس فى شىء من الأحكام العقليه ما يحكم العقل بالبراءه عند الشك فى موضوع حكمه، فعند الشك فى القدره، العقل لا يحكم بالبراءه وترتب آثار عدم القدره، بل يستقل بلزوم رعايه احتمال القدره. (١)

فينتقد الإمام الخمينى قدس سره فى المناهج قائلاً:

ولو فرض أن الأحكام الشرعيه مقنيه بالقدره شرعاً، للزم الإلتزام بجواز إيجاد المكلف العذر لنفسه، [وأن يعمل عملاً يخرجه عن عنوان القادر فلا يشملها التكليف] ولا أظن إلتزامهم به، وللزم جريان البراءه عند الشك فى القدره، ولا يلتزمون به. (٢)

ويبين قدس سره ذلك فى المعتمد حيث يقول:

إنَّها لو كانت الخطابات الوارده فى الشريعه مقنيه بالقدره بحيث لم يكن العاجز مشمولاً لها ومكلفاً بالتكاليف التى تتضمنه تلك الخطابات، يلزم فيما لو شك فى القدره وعدمها إجراء البراءه؛ لأنَّ مرجع الشك فيها إلى الشك فى التكليف؛ لأنَّ المفروض الشك فى تحقق قيده. وإجراء البراءه فى موارد الشك فى التكليف ممّا لا خلاف فيه بينهم، مع أنه يظهر منهم القول بالإحتياط فى مورد

ص: ٦٧

١- (١) - فوائد الأصول ٤: ٥٣ و ٥٥.

٢- (٢) - مناهج الوصول إلى علم الأصول ٢: ٢٨.

الشك في قدره كما يظهر بمراجعته فتاويهم.

وأيضاً، لو كانت الخطابات مقيدةً بقدره، يلزم جواز إخراج المكلف نفسه عن عنوان القادر، فلا يشمل التكليف، كما يجوز للحاضر أن يسافر، فلا يشمل تكليف الحاضر، وكما يجوز للمكلف أن يعمل عملاً يمنعه عن صدق عنوان المستطيع عليه، و غيرهما من الموارد، مع أن ظاهرهم عدم الجواز في المقام. (1)

المناقشه الثالثه: لزوم النسبيه في الأحكام الوضعيه

قد ذهب المشهور إلى أن الأمر بما هو خارج عن مورد الإبتلاء مستهجن، وكذلك الزجر عنه، و حكموا أيضاً بعدم منجزيه العلم الإجمالي إذا كان بعض أطرافه خارجاً عن محل الإبتلاء؛ لأنه يستهجن الخطاب أو التكليف بالنسبه إليه.

ويلاحظ عليه الإمام الخميني قدس سره بلزوم ذلك نسبيته الأحكام الوضعيه و صيرورتها أموراً غير ثابتة في بعض الحالات، بمعنى اختلاف النجاسه والطهاره بالنسبه إلى المكلفين؛ فعلى سبيل المثال، نجد أن لا يكون الخمر الواقع في أقصى البلاد نجساً؛ وذلك لعدم إبتلائه بالنجاسه البعيده عنه في حين أن جعل الأحكام الوضعيه إنما هو لغرض ترتيب الأثر، فمع عدم الإبتلاء به عادة لا يعقل جعل النجاسه له، مع أنه باطل بضروره الفقه؛ فإن الخمر نجس على كل حال، تمكن العبد من إتيانه أو لم يتمكن.

قال المحقق النائيني رحمه الله في فوائد الأصول:

يعتبر في تأثير العلم الإجمالي إمكان الإبتلاء بكل واحد من الأطراف، فلا أثر للعلم الإجمالي إذا كان بعض أطرافه خارجاً عن مورد الإبتلاء - إلى أن قال - ولا إشكال في إعتبار قدره العقليه على كل من طرفي الفعل والترك في صحه كل من

ص: ٦٨

الأمر والنهي وإلا لزم التكليف بما لا يطاق أو بتحصيل الحاصل؛ ففي إعتبار القدره العقليّه يشترك الأمر والنهي، ولكن يختصّ النهي بقيد زائد، وهو أنّه يعتبر في صحّته مضافاً إلى القدره العقليّه على الفعل المنهيّ عنه، القدره العاديّه عليه، بحيث يتمكّن المكلف عادةً من نقض العدم وفعل المنهيّ عنه، ولا يكفي في صحّته النهي مجرّد القدره العقليّه على الفعل، لإستهجان التكليف بترك ما لا- يقدر على فعله، فإنّ الترك حاصل بنفسه. والتكليف المطلق بترك ما يكون منتركاً عادةً يكون كالتكليف المطلق بترك ما يكون منتركاً عقلاً- من حيث اللغوّه والإستهجان، فلا يصحّ النهي المطلق عن شرب الخمر الموجود في أقصى بلاد الهند مع عدم إمكان الإبتلاء به عادةً. (١)

فأورد عليه السيّد الإمام قدس سره على أنّ الإستهجان المدعى لو صحّ في التكليفه لصحّ في الوضعيه من الأحكام أيضاً، خصوصاً على القول بمجوعوليتها؛ فيلزم أن لا يكون الخمر الواقع في أقصى البلاد نجساً، وأن يكون الأحكام الوضعيه نسيهً، وهو باطل بضروره الفقه. (٢)

وتوضيح ذلك كما أشار إليه في أنوار الهدايه هو: أنّ القائلون بإستهجان الخطاب ولو بنحو العموم لا محيص لهم إلّا الإلتزام بأنّ الخطابات والأحكام الوضعيه أيضاً مختصّه بما هو محلّ الإبتلاء؛ لأنّ جعل الحكم الوضعي إن كان تبعاً للتكليف فواضح، ومع عدم التبعية فالجعل إنّما هو بلحاظ الأثر، ولهذا لا يمكن جعل ما ليس له أثر مطلقاً، فجعل النجاسه للخمر والبول للآثار المترتبه عليهما كالشرب والصلاه فيه وأمثال ذلك؛ والفرض أنّ الآثار مع عدم كون الموضوع محلّ الإبتلاء، لا يجوز أن يترتب عليها، فلا بدّ من القول بأنّ النجاسه والحليّه

ص: ٦٩

١- (١) - فوائد الأصول ٤: ٥٠-٥١.

٢- (٢) - تهذيب الأصول ١: ٤٣٨.

وغيرهما من الوضعيات من الأمور النسبيّه بلحاظ المكلفين، فالخمر والبول نجسان بالنسبه إلى من كان مبتلى بهما دون غيرهما، ولا أظنّ إلتزامهم بذلك، للزوم الإختلال فى الفقه. (١)

المناقشه الرابعه: إجتماع عدّه أكاذيب فى خبر واحد

إنّ ملاك الإنحلال فى الخطاب الإخبارى والإنشائى واحد، فلو صحّ الإنحلال فى الإنشاء لصحّ فى الإخبار، وعليه لو قلنا بإنحلال الخطاب الواحد إلى الخطابات المتعدّده حسب عدد المكلفين لزم أن يحكم على من يقول قضيه معينه كاذبه بأنّه كذب بعدد أفراد تلك القضيه، فيكون الخبر الكاذب الواحد منطوياً على عدّه أخبار كاذبه. ومن ثمّ، إذا أخبر رجل كذباً عن شىء له أفراد كثيره، بأن يقول النار بارده، فقد كذب بعدد أفراد النار؛ مع أنّه واضح البطلان، ولا يلتزم به؛ فإنّ التعدّد يعتبر من صفات الكلام وإن كان موضوع الكلام وسيعاً، ولذا، إنّه لم يكذب إلّا كذباً واحداً، إذ لم يصدر منه إلّا كلام واحد.

يقول الإمام الخمينى قدس سره فى التهذيب:

وما إشتهر من إنحلال الخطاب الواحد إلى الخطابات حسب عدد المكلفين غير تامّ؛ لأنّ ملاك الإنحلال فى الإخبار والإنشاء واحد، فلو قلنا بالإنحلال فى الثانى لزم القول به فى الأوّل أيضاً، مع أنّهم لا يلتزمون به، وإلّا يلزم أن يكون الخبر الواحد الكاذب أكاذيب فى متن الواقع. وعليه لو قال قائل بأنّ النار بارده فقد كذب بعدّه أفراد النار، وهو رأى عازب أو قول كاذب، لا يلتزم به ذو مسكه. (٢)

ص: ٧٠

١- (١) - أنوار الهدايه فى التعليقه على الكفايه ٢: ٢١٧.

٢- (٢) - تهذيب الأصول ١: ٤٣٧.

المنافسه الخامسة: عدم وجوب القضاء على النائم فى جميع الوقت

إنه يلزم من القول بكون الخطابات شخصيه، عدم وجوب القضاء على النائم فى جميع الوقت؛ لإستحاله بعثه لغرض الإنبعاث، فلا تشمله الخطابات الشرعيه ولا يكون مكلفاً بالأداء حتى يجب عليه القضاء،^(١) مع أن ضروره الشرع تقضى بخلافه.^(٢)

إلى هنا ينتهى الباب الأول فى نظريه الإنحلال وما يلاحظ عليها، ويليه الباب الثانى فى نظريه الإمام الخمينى قدس سره من عدم الإنحلال فى الخطابات القانونيه ومن وافقه وما يرد عليها.

ص: ٧١

١- (١) - معتمد الأصول ١: ٢٠٤.

٢- (٢) - العروه الوثقى ١: ٧٣٢.

ويتضمّن خمسہ مباحث:

المبحث الأول: نظريه الخطابات القانونيه وعدم الإنحلال فيها

المبحث الثاني: الخطابات القانونيه عند تلامذه الإمام قدس سره وإنعكاسها في كتبهم

المبحث الثالث: إشكاليات الخطابات القانونيه

المبحث الرابع: الخطابات القانونيه عند المحقق السيد مصطفى الخميني رحمه الله

المبحث الخامس: كلام بعض المحققين في الخطابات القانونيه ونقده

يمثل هذا الباب قراءه حديثه عن نظريه الإمام الخميني قدس سره في الساحة الأصوليه وهي عدم الإنحلال في الخطابات القانونيه والتي تشكل الحجر الأساس الذي تبتني عليه مباحث الكتاب، فحاول إزاله الغموض عنها بالنسبه للقارئ العزيز، معتمدين في ذلك على ما ألقاه شيخنا الأستاذ حفظه الله في مجلس بحثه مع ما يوجد في هذا المجال من كتب السيد الإمام قدس سره وتقريرات بحثه، ثم التعرض لها بالتحليل والنقد، ولا يبتغى من وراء ذلك سوى الوصول إلى الحقيقه، وذلك بالميزان البرهاني الصريح الذي يمكن الركون إليه.

هذا، وبالرغم من أهميه النظرية ودورها في تحديد المسائل الفقهيه والأصوليه، ومرجعيتها في ذلك بناءً على الإيمان بها، لم نجد بحثها بشكل مستقل في الكتب الأصوليه، ولذا، يحتّم بحثها لإستكشاف دورها في عمليه الإستنباط.

وفي سياق هذا البحث، تطرح عده مسائل أخرى تتّصل بهذه النظرية من قبيل تبين الخطاب الشخصي، ومسأله أنّ الأوامر والنواهي هل تتعلّق بالطبائع أو بالأفراد، وما وجد من الإتجاهات المختلفه بشأن النظرية، فهناك من يؤكّد على

ثبوتها، وهناك من يعدّل ويصحّح النظرية في إطار الإنحلال الحكمي، وهناك من ينكر وجود أدله صحيحه على ذلك، وكلّ إتجاه تنبثق منه تكييفات مختلفه لحقيقه الخطابات الشرعيه.

إذاً، يتشكل هذا الباب الذي يتناول هذه النظرية من خمسة مباحث رئيسيه:

المبحث الأول: الذي يبيّن نفس النظرية وتحديد أركانها.

المبحث الثاني: ويتمّ فيه تناول النظرية على ضوء مباني تلامذه الإمام المحقّقين وإنعكاسها في كتبهم الأصوليه.

المبحث الثالث: ويتناول فيه تقييم النظرية وأدلتها التي ذكرها الإمام الخميني قدس سره ومن تبعه في هذا المجال.

المبحث الرابع: الذي يبيّن فيه تقريب ولده المحقّق الشهيد مصطفى الخميني رحمه الله بشأن هذه النظرية، الذي سمّي نظريه الإنحلال الحكمي في الخطابات الشرعيه مع ما أورد عليه شيخنا الأستاذ حفظه الله.

المبحث الخامس: كلام بعض المحقّقين في الخطابات القانونيه ونقده.

المبحث الأول: نظريه الخطابات القانونيه من منظار الإمام الخميني قدس سره

اشاره

أول خطوه يبدأ بها هي فهمنا عن نظريه الخطابات القانونيه بحسب مقصود السيد الإمام قدس سره ثم التفاسير المختلفه والمتعلّقه بها.

المطلب الأول: بيان النظرية

وقبل الورود في أصل البحث يجدر بنا الإشاره إلى نقطه، هي أنّ هذه النظرية ممّا وصل إليها الإمام الخميني قدس سره من أوّل تحقيقاته الأصوليه؛ لوجودها في أوّل ما صنّفه بقلمه الشريف في الأصول، كما وجدت في تعليقه على الكفايه المسمّى

ب «أنوار الهدايه» حيث فرغ منها في شهر رمضان المبارك سنة ١٣٦٨ القمريه؛ ثم تعرّض لها في دروسه ودراساته الفقيهيه والأصوليه مرّات وكُرّات، لكن ما يمكن أن يكون له مصبّ في هذه النظرية موضعين، نوردهما فيما يلي:

الموضع الأول: في بحث الترتّب وفعليه الحكمين المتزاحمين، حينما ضاقت قدره المكلف عن إمتثالهما معاً، فترك الأهمّ وإنشغل بالمهم وهو الصلاه مثلاً، بناءً على القول بأنّ الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده، فقد وقع هذا البحث موضع إهتمام لدى المحقّقين من الموافقين والمخالفين في صحّه العمل العبادى، فما هو حكمها من حيث الصحّه والبطلان؟

ذهب المحقّق النائيني رحمه الله في مقام حلّ الإشكال - بناءً على نظريته من إنحلال الخطاب بعدد المكلفين ولحاظ الحالات الفرديّه للمكلف - إلى فكره الترتّب في تصوير الأمر بالمهم وطوليه الأمرين لكى لا يتطرّق محذور عدم قدره المكلف، بمعنى أنّ فعلية المهم مترتبه على عصيان الأهم، فيكون المهمّ حينئذ مأموراً بها فتقع العباده صحيحه، ثم ذكر خمس مقدّمات لتشديد القول به. (١) وفي قبال ذلك، قد طرح الإمام الخميني قدس سره نظره جديده، وعالج الإشكال بناءً على مسلكه المختار من الخطابات القانونيه وعليه يمكن تصوير الأمرين في مستوى واحد للمكلف، بمعنى أنّ الأمر بالمهم يكون فعلياً بعرض فعلية الأمر بالأهمّ، فيصحّ العمل العبادى المهم لوجود الأمر به؛ فإنّه لم يوجّه خطاب خاصّ إلى المكلف، بل يبقى الخطاب كلياً. (٢)

الموضع الثانى: في بحث العلم الإجمالى، حيث ذهب المشهور إلى عدم المنجزيه لهذا العلم بخروج أحد أطرافه عن محلّ الإبتلاء؛ وذلك لقبح التكليف

ص: ٧٧

١- (١) - فوائد الأصول ١: ٣٣٦-٣٦٠.

٢- (٢) - مناهج الأصول إلى علم الأصول ٢: ٢٣.

عقلاً في الطرف الخارج عن محلّ الإبتلاء، بناءً على نظريه الإنحلال ولحاظ حالات المكلف؛ فإنّ الخطاب حينئذ إنّما يتوجّه إلى المخاطب إذا توفّر الداعي للإنبعاث فعلاً- أو تركاً، وكان المكلف قادراً على إتيانه فتصير الشبهه في الطرف الآخر المبتلى به بدويّة بلا معارض، فتجرى فيه البراءة.(١) وأمّا بناءً على نظريّه الخطابات القانونيّة فلا ينحلّ العلم الإجمالي في الطرف الخارج عن محلّ الإبتلاء ولا تسقط منجزيته، بل يستلزم الخروج عن العهده بترك الطرف الآخر الذي يمكن الإبتلاء به.(٢)

ومن هنا، يفتح المجال لبيان نظريته قدس سره في أنوار الهدايه حيث يقول:

وعندى فيه إشكال وهو أنّه قد وقع الخلط بين الخطابات الكلّيه المتوجّهه إلى عامّه المكلفين وبين الخطاب الشخصي إلى آحادهم، فإنّ الخطاب الشخصي إلى خصوص العاجز أو غير المتمكّن عادةً أو عقلاً ممّا لا يصحّ كما أُفيد، ولكن الخطاب الكلّي إلى المكلفين المختلفين بحسب الحالات والعوارض ممّا لا- إستهجان فيه. وبالجملة، إستهجان الخطاب الخاصّ غير إستهجان الخطاب الكلّي، فإنّ الأول فيما إذا كان لشخص غير متمكّن، والثاني فيما إذا كان العموم أو الغالب - الذي يكون غيره كالمعدوم - غير متمكّن عادةً، أو مصروفه دواعيهم عنه.(٣)

وبتوضيح وتفصيل لازم: أنّ الخطاب الشرعي قد يقسم إلى نوعين: شخصي وقانوني.

أما الخطاب الشخصي أو الخطاب الخاص فهو: الخطاب المتوجّه إلى شخص أو صنف خاص من الناس، كالأوامر الصادره من الموالى إلى العبيد، ومن قبيل

ص: ٧٨

١- (١) - فرائد الأصول ٤: ٥٤.

٢- (٢) - أنوار الهدايه في التعليقه على الكفايه ٢: ٢١٤-٢١٨.

٣- (٣) - نفس المصدر ٢: ٢١٥.

الخطاب المتوجّه إلى شخص الرسول صلى الله عليه وآله أو نسائه،^(١) فيلقى التكليف إلى الفرد بشكل مختصّ به مستجمعاً لشرائط صدور الخطاب من العلم والقدرة على إتيان الأمور به وإحتمال إنبعائه بمعنى كونه مورداً لإبتلائه ورغبته. ومن ثمّ، إنّ العقل حاكم بمعذوريّه العاجز والجاهل والساهى وغيرهم في مخالفه الحكم الشرعيّ فتوجيه الخطاب الشخصي إليهم لغو، بل ممتنع صدوره من الملتفت وحينئذ لا تصحّ العقوبه على المخالفه.

وأما الخطاب القانوني أو الخطاب العمومي فهو: الخطاب إلى العناوين العامه والموضوعات الكليه المتعلقه بعنوان كالمؤمنين أو الناس فيكفي في تشريع الحكم الكلي وجود عدّه من المكلفين الواجدين للشرط وإن لم يكن الجميع واجداً له.^(٢)

وبكلمه أخرى، إنّ الخطاب القانوني كلى عامّ متوجّه إلى عموم المكلفين فلا يشترط فيه كون جميع الأفراد واجداً للشرائط، ولا يعتبر فيه إلاّ إحتمال إنبعاث طائفه من المكلفين وإنزجارهم بالبعث والزجر في الأعصار والأمصار، فهو يكفي لتحقيق الإراده التشريعيه المتعلقه بالعنوان العام الكلي، ويكون عندئذ جميع المخاطبين مورداً للتكليف بمعنى أنّ التكليف فعليّه بالنسبه إليهم جميعاً، وإن علم بعدم إنبعاث طائفه أخرى عصياناً أو عذراً؛ فإنّ الخطاب يصلح للصدق على الكثيرين، ولكن لا تستلزم هذه الكثره، الإنحلال إلى إنشاء تكاليف مستقله أو خطابات عديده، بل هو خطاب واحد قانوني متعلّق بعنوان كلي وعامّ ينطبق قهراً على جميع الأفراد ويكون حجّة عليهم،^(٣) فليست هناك كثره في ناحيه الخطاب، وإن كانت هناك كثره في ناحيه الموضوع، فيكون الحكم بالنسبه إلى العنوان

ص: ٧٩

١- (١) - معجم مفردات أصول الفقه المقارن: ١٤٠.

٢- (٢) - إرشاد العقول الى مباحث الأصول ١: ٤٧٣.

٣- (٣) - تهذيب الأصول ٣: ٢٢٨.

الجامع فعلياً، ولا دخاله للعلم، ولا للقدرة في هذا الخطاب، فمن كان بحسب الواقع عالماً فهو غير معذور، ويكون التكليف منجزاً ومن كان جاهلاً فيكون معذوراً، وهكذا بالنسبة إلى القادر والعاجز؛ فإنَّ العبرة في توجيه الخطابات القانونيّة بالقدرة النوعيّة، فلو كان في الأمّة جمع قادرون على الإطاعة والعصيان، يمكن التوجيه إلى الكلّ، ويصير الأمر مورد التكليف الفعليّ على نحو العموم الأصوليّ ولو كان بعضهم عاجزين.

وبالجمله، لم تكن قدره المكلف على إستقلالها، معتبره في الخطابات القانونيه، بل ولا تشخيص قدرته أيضاً، بل المعتبر في عدم لغويه الخطاب القانوني تشخيص المقتن وعلمه بتأثير القانون لأكثر الناس؛(1) فلا- تجرى البراءه عند الشك في القدره، بل لا مناص عن الإحتياط إلّامع إحراز العذر وإقامه الحجّه بعد العلم بالتكليف، لأنّ المكلف بما هو إنسان مورد التكليف، لا بما هو قادر حتّى يتمسك بالبراءه، فإذا، لا بدّ من إقامه العذر عند التخلف.(2)

إذاً، ليس للعقل التصرف في أوامر المولى بتقييدها ببعض القيود، بل له أحكام توجب معذوريه المكلف بالنسبه إلى مخالفه تكاليف المولى، فحكمه بقبح العقاب في صوره الجهل أو العجز لا- يرجع إلى تقييد الأحكام بصوره العلم والقدرة، حتّى لا يكون الجاهل أو العاجز مكلفاً، بل الظاهر ثبوت التكليف بالنسبه إلى جميع الناس أعمّ من العالم والجاهل، والقادر والعاجز، غايه الأمر كون الجاهل والعاجز معذوراً في المخالفه بحكم العقل.(3)

وقد يوضّح قدس سره ذلك في كتاب الطهاره حيث يقول:

إنّ الخطابات على قسمين:

ص: ٨٠

١- (١) - جواهر الأصول ٣: ٤٧.

٢- (٢) - تهذيب الأصول ٣: ٢٣٥؛ تحريرات في الأصول ٣: ٤٥٠.

٣- (٣) - معتمد الأصول ١: ١٣١.

القسم الأول، هي الخطابات الجزئية المتوجهة إلى آحاد المكلفين؛ كل واحد منهم مستقل عن الآخر، كالخطاب إلى زيد بالنهاى عن شرب الخمر مثلاً. وفي هذا القسم لا إشكال فى أنّ نهيه مشروط بعدم كونه تاركاً له لداع نفسانى؛ لأنّ النهى إنّما هو لإيجاد الداعى بالنسبه إلى المكلف، ومع تحقّقه له بالإضافه إلى الترك يستهجن تكليفه بالنهاى عنه، فإنّه من القبيح تكليف صاحب المروّه الذى لا يكشف عوره بمنظر من الناس بحرمة الكشف ووجوب الستر وكذلك باب الأوامر، فإنّ الغرض من البعث ليس إلّا مجرّد إيجاد الداعى للعبء نحو الفعل، ومع كونه فاعلاً له ولو مع قطع النظر عن الأمر لداعٍ شهوانى يستهجن ذلك التكليف، كما لو أمر المولى عبده بالتنفس مع تحقّقه منه عادةً.

القسم الثانى، هي الخطابات الكليه المتوجهة إلى عموم المخاطبين؛ بحيث كان الخطاب واحداً والمخاطب كثيراً؛ كجميع الخطابات الشرعيّه المتوجهة إلى عموم الناس، فإنّ الخطاب فيها واحد متوجه إلى العناوين المنطبقه على جميع الناس، كقوله: «يا أيّها الناس إفعلوا كذا وكذا» مثلاً، أو على بعضهم كالمستطيع فى الحكم بوجوب الحجّ. وبالجملة: لا إشكال فى وحده الخطابات الواقعه فى الشريعة؛ بمعنى عدم إنحلالها إلى خطابات متعدده حسب تعدّد المخاطبين.

وحيث إنّ فالاستهجان المستلزم لإمتناع التكليف، بل الخطاب من الشارع الحكيم وعدمه لا بدّ وأن يلاحظ بالإضافه إلى ذلك الخطاب العامّ المتوجه إلى المخاطبين، فإذا فرض أنّهم لا يقدرّون بالقدره العاديه على الإتيان بالمنهى عنه بوجه، يكون الخطاب قبيحاً منه، كما أنّه إذا فرض ثبوت الداعى لجميع المخاطبين للإتيان بالمأمور به؛ بحيث لا يتحقّق منهم الترك أصلاً، يقبح توجه الأمر إليهم ولو بالخطاب العامّ.

وأما إذا لم يكن الأمر كذلك؛ بأن كان بعض المخاطبين لا يتحقّق له الداعى إلى

الإتيان بالمنهى عنه، وبعضهم على خلافه، ولا تتميز الطائفة الأولى عن الثانية ببعض الجهات المميّزه المشخصه، أو كان كلهم له داعٍ نفساني إلى الإتيان به، ما كان التكليف قبيحاً ولم يكن توجيه الخطاب العامّ بالإضافة إليهم مستهجنًا.

وجميع الخطابات الشرعيّة الواردة في مقام الأمر والنهي من هذا القبيل. فيكون الملاك في إستهجان توجّه الخطاب بنحو العموم وعدمه، هو ثبوت الداعي للجميع أو للبعض وعدمه. (١)

والخلاصه: أنّ مصبّ الإراده الشرعيه في الخطابات الشخصيه هو إنبعاث العبد نحو الفعل أو التركيب بيد أنّ المراد من الإراده الشرعيه في الخطابات القانونيه هو ضرب القانون لجميع الناس.

ثمّ، أورد السيّد الإمام قدس سره في الأنوار على نفسه إشكالاً، وهو أنّ الخطاب القانوني وإن كان إنشاءً واحداً ولكنّه عقلاً ينحلّ إلى الخطابات المستقلّه بعدد نفوس المكلفين وأنّ الخطاب المنحلّ المتوجّه إلى غير المتمكّن مستهجن، فلا فرق بين الخطاب الشخصي والعمومي في ذلك.

فأجاب عن ذلك بأنّه إن قصد من الإنحلال كون كلّ خطاب خطابات بعدد المكلفين حتّى يكون كلّ مكلف مخصوصاً بخطاب خاصّ به وتكليف مستقلّ متوجّه إليه، فهو ضروريّ البطلان، وإن أريد من الإنحلال أنّ المنشأ تكليف واحد لمجموع المكلفين فإنه أيضاً ضروريّ الفساد، بل المراد: إنّ الخطاب واحد، والإنشاء واحد، والمنشأ على كلّ مكلف من غير توجّه خطاب خاصّ أو تكليف مستقلّ إلى كلّ أحد، ولا إستهجان في هذا الخطاب العموميّ إذا كان المكلف في بعض الأحوال أو بالنسبه إلى بعض الأمكنه غير متمكّن عقلاً أو عادةً؛ فالخمر حرام على كلّ أحد، تمكّن من إتيانه أو لم يتمكّن، وليس جعل الحرمة لغير

ص: ٨٢

١- (١) - كتاب الطهاره (تقريرات لسماحه آيه الله العظمى الفاضل اللكراني): ١٤٩-١٥١.

المتمكن بالخصوص حتى قيل يستهجن الخطاب أو التكليف المنجز، فليس للمولى إلّا خطاب واحد لعنوان واحد يرى الناس كلهم أنه حجّه عليهم، ولا إشكال في عدم إستهجان هذا الخطاب العمومي، كما لا إشكال في أنّ التكليف الشرعيه ليست متقيدهً بقيودها من عدم الجهل، والعجز، والخروج عن محلّ الإبتلاء، وأمثالها. (١)

يقول الإمام الخميني قدس سره في كتاب «الخلل في الصلاة»: إنّ الخطابات القانونيه لاتقاس مع الخطابات الشخصيه، وهذا لفظه:

إنّ قياس الخطابات العامه بالخطاب الخاص مع الفارق؛ فإنّه في الخطاب العام لا بدّ من حصول مبادئه لا مبادئ الخطاب الخاص. فاذا علم الأمر بأنّ الجماعه المتوجّه إليهم الخطاب فيهم جمع كثير ينبعثون عن أمره ويتزجرون عن نهيه وأنّ فيهم من يخضع لأحكامه ولو إلى حين صحّ منه الخطاب العام ولا يلاحظ فيه حال الأشخاص بخصوصهم. ألا ترى الخطيب يوجّه خطابه إلى الناس الحاضرين من غير تقييد ولا توجيه إلى بعض دون بعض وإحتمال كون بعضهم أصم لا يعتنى به بل العلم به لا يوجب تقييد الخطاب بل إنحلال الخطاب أو الحكم حال صدوره بالنسبه إلى قاطبه المكلفين من الموجودين فعلاً ومن سيوجد في الأعصار اللاحقه مما يدفعه العقل ضروره عدم إمكان خطاب المعدوم أو تعلق حكم به والإلتزام بإنحلاله تدريجاً وفي كلّ عصر حال وجود المكلفين لا يرجع إلى محض. (٢)

ويقول قدس سره في المناهج:

إنّ الخطابات العامه لا ينحلّ كلّ منها إلى خطابات بعدد نفوس المكلفين، بحيث يكون لكلّ منهم خطاب متوجّه إليه بالخصوص، بل يكون الخطاب

ص: ٨٣

١- (١) - أنوار الهدايه في التعليقه على الكفايه ٢: ٢١٦.

٢- (٢) - كتاب الخلل في الصلاة: ١٣-١٤.

العموميّ خطاباً واحداً يخاطب به العموم، و به يفترق عن الخطاب الخصوصيّ في كثير من الموارد. هذا، مضافاً إلى أنّ الإرادة التشريعيّة ليست إرادة إتيان المكلف وإنبعائه نحو العمل، وإلّا يلزم في الإرادة الإلهيّة عدم إنفكاكها عنه وعدم إمكان العصيان، بل هي عبارة عن إرادة التقنين والجعل على نحو العموم، وفي مثله يراعى الصّحّة بملاحظه الجعل العموميّ القانونيّ، ومعلوم أنّه لا تتوقّف صحّته على صحّة الإنبعاث بالنسبه إلى كلّ الأفراد، كما يظهر بالتأمّل في القوانين العرفيّة. (١)

المطلب الثاني: أدله النظرية

ثمّ إنّ بعد التتبع والتدقيق في كلمات السيّد الإمام قدس سره المنتشرة في كتبه وتقريراته يمكن أن يستفاد منها عدة أدلّه على أنّ الخطابات الواردة في الشريعة موضوعه على نهج الخطابات القانونيه، وهي كالتالي:

منها، ما نراه بالوجدان أنّ الخطاب الواحد محقّق لغرض المتكلم من مخاطبه الجميع دون حاجه إلى مخاطبه الأشخاص فرداً فرداً. يقول السيّد الإمام بشأن هذا الدليل:

ويشهد عليه وجدان الشخص في خطابه؛ فإنّ الشخص إذا دعا قومه لإنجاز عمل أو رفع بليّه فهو بخطاب واحد يدعو الجميع إلى ما رامه، لا- أنّه يدعو كلّ واحد بخطاب مستقلّ؛ ولو إنحلالاً؛ للغويه ذلك بعد كفايه الخطاب الواحد بلا- تشبّث بالانحلال. (٢)

ومنها، أنّ الأوامر متعلّقه بالطبائع، لا- بلحاظ وجودها الخارجي، بل بلحاظ تقرّرها الذهني؛ وإن كانت الخصوصيات الفرديّه متّحدة معها خارجاً؛ إذ الأمر لا

ص: ٨٤

١- (١) - مناهج الوصول إلى علم الأصول ٢: ٢٨.

٢- (٢) - تهذيب الأصول ١: ٤٣٧.

يتعلّق إلّابما يقوم به الغرض ولا دخل لغير الطبيعه بوجودها السارى فى حصوله.

يقول قدس سره فى التهذيب: إنّ الأوامر متعلّقه بالطبائع، لأنّ الغرض قائم بنفس الطبيعه بأى خصوصيه تشخّصت، وفى ضمن أى فرد تحقّقت، فلا معنى لإدخال أيّه خصوصيه تحت الأمر بعد عدم دخالتها فى الغرض، على أنّ الهيئه تدلّ على البعث والماده على الماهيه اللابشرط، فلا دالّ على الخصوصيات. (١)

ومنها، أنّ الإطلاق بعد تماميه مقدماته يباين العموم فى أنّ الحكم فيه لم يتعلّق إلّابنفس الماهيه أو الموضوع بلا مدخليه شىء آخر سواها، وليس الحكم متعلّقاً بالأفراد والحالات والطوائر، فإنّ الإطلاق هو رفض القيود وجعل الطبيعه تمام الموضوع فلا يتخذ اللفظ الموضوع للطبيعه كمرآه للأفراد بخصوصياتها، أو لحالات أفرادها، وهذا بخلاف العموم، فإنّ أدواته وضعت لإستغراق أفراد المدخول، فيتعلّق الحكم فيه بالأفراد المحكيه بعنوان الكلّ والجميع.

يقول قدس سره فى التهذيب:

إنّ الإطلاق بعد فرض تماميه مقدماته ليس معناه إلّاكون الطبيعه تمام الموضوع للحكم بلا دخاله شىء آخر أو ليس إلّا أنّ ما وقع تحت دائره الطلب تمام الموضوع له... وأمّياً جعل الطبيعه مرآه لمصاديقها أو جعل الموضوع مرآه لحالاته فخارج من معنى الإطلاق وداخل تحت العموم أفرادياً أو أحوالياً... وبه يظهر أنّ تقسيم الإطلاق إلى الشمولى والبدلى وغيرهما فاسد جدّاً؛ إذ ليس للإطلاق تعرّض لحيثيه سوى كون ما أخذ موضوعاً تمام الموضوع، وأما كون الحكم متعلّقاً بالفرد على البدل أو لكلّ فرد أو للمجموع فلا بدّ فى إستفاده كلّ من ذلك من التمسك بدوالّ لفظيه، من لفظ كلّ أو اللام أو بعض أو غيرها. والسّرّ فى

ص: ٨٥

ذلك أنّ الطبعه لا- يمكن أن تكون حاكيه عن الأفراد وإن كانت متحده معها خارجاً، بخلاف العموم فإنّ أداته وضعت لإستغراق أفراد المدخول فيتعلّق الحكم فيه بالأفراد المحكيه بعنوانى الكل والجميع.(١)

ومنها، وحده المنهجيّه فى وضع القوانين العرفيه وجعل الأحكام الشرعيه، فإنّ الطريقه التى تتبّع فى القوانين من تشريعها عامه من دون لحاظ العوارض وخصوصيات الأفراد هى نفس الطريقه التى جرى عليها الشرع، فلو كانت للشارع طريقه أخرى لذكرها وتبته عليها.

يقول السيد الإمام قدس سره بشأن هذا الدليل:

إنّ الإراده التشريعيّه عباره عن إرادته التقنين والجعل على نحو العموم، وفى مثله يراعى الصحه بملاحظه الجعل العمومى القانونى، ومعلوم أنه لا تتوقّف صحته على صحه الإنبعاث بالنسبه إلى كلّ الأفراد، كما يظهر بالتأمّل فى القوانين العرفيه.(٢)

وفى التنقيح:

وأما الخطابات الكليه العامه مثل «يا أَيُّهَا النَّاسُ»^٣ و «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا»^٤ ونحوهما من الخطابات الشرعيّه، بل نوع القوانين الصادره من جميع الموالى كذلك فهى كليه عامه متوجهه إلى عموم المكلفين.(٣)

ويقول السيد الإمام قدس سره فى كتاب الخلل:

والحقّ أنّ التشريع فى الشرع الأظهر وفى غيره من المجالس العرفيه ليس إلّا جعل الحكم على العناوين والموضوعات ليعمل به كلّ من إطلع عليه فى

ص: ٨٤

١- (١) - المصدر ١: ٤٣٠.

٢- (٢) - مناهج الوصول إلى علم الأصول ٢: ٢٨.

٣- (٥) - تنقيح الأصول ٣: ٤١٤.

الحاضر والغابر. فالقرآن الكريم نزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وأبلغه الى معدود من أهل زمانه وهو حجه قاطعه علينا وعلى كل مكلف إطلع عليه من غير أن يكون الخطاب منحلاً- إلى خطابات كثيرة حتى يلزم مراعاة أحوال كل مكلف وهو واضح. (١)

ومنها، ظهور الألفاظ الواردة في موضوعات الأحكام، في إختصاص تلك الأحكام بموضوعاتها بلا مدخليه شيء آخر في ذلك. يقول قدس سره في كتاب الخلل:

إنّ العناوين المأخوذة في موضوع الخطابات والأحكام سواء كانت من قبيل العمومات كقوله «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا» ٢ والطبائع والمطلقات كقوله «مَنْ آمَنَ» ٣

ونحوه، لا- يعقل أن تكون حاكيه عن الطوارئ العارضة على المكلفين من العلم والنسيان والقدرة والعجز وغيرها؛ ضروره أنّ اللفظ الموضوع لمعنى لا- يعقل أن يحكى عن غيره في مقام الدلالة إلماع صارف وقرينه؛ فقوله مثلاً- «المؤمن يفى بنذره» لا يحكى ألما عن طبيعه دون لواحقها الخارجيه أو العقليه؛ وكذا الحال في قوله «أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ» ٤ فإنّ دلالته على الأفراد ليست ألّا بمعنى الدلالة على المصاديق الذاتيه لطبيعه المؤمن أى الأفراد بماهم مؤمنون لا على الأوصاف والطوارئ الأخرى؛ إذ لا تحكى الطبيعه إلماعاً هو مصداق ذاتي لعنوانها ولا- تكون آيات التكثير كالجمع المحلّي والكل إلماداً على تكثير نفس العنوان ولا يعقل دلالتها على الخصوصيات الفرديه، فعموم الخطاب ليس في المثال إلماً للمؤمنين؛ فإذا ورد مثله في الكتاب العزيز يشمل كلّ مؤمن في كلّ عصر حال وجودهم ولكن ليس حجه عليهم إلبعد علمهم بالحكم، فقبل تبليغ رسول

ص: ٨٧

اللّٰه صلى الله عليه و آله لم يكن حجّه على أحد إلّا على نفسه الكريمة وبعد التبليغ صار حجّه على السامعين دون الغائبين وعندما وصل إليهم صار حجّه عليهم وبعد وجود المكلفين فى الأعصار المتأخّره لم يكن حجّه عليهم إلّا بعد علمهم به. فالجاهل والعالم والناسى والمتذكر والعاجز والقادر كلّهم سواء فى ثبوت الحكم عليهم وشمول العنوان لهم وإشراك الأحكام بينهم وإن إفتروا فى تماميه الحجّه عليهم فذووا الأعذار مشتركون مع غيرهم فى الحكم وشمول العنوان لهم وإن إختلفوا عن غيرهم فى ثبوت الحجّه عليهم. (١)

وفى جواهر الأصول:

يتصوّر المقنّن القانون الكلى ويصدّق بفائدته لهم فيريد التقنين والجعل، فيوجّه الخطاب إليهم بالعنوان، فمتعلّق الحكم، الكلى وموضوعه، العنوان؛ ففى قوله تعالى: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» ٢ لم يلاحظ حال كلّ واحدٍ واحدٍ منهم بنحو العموم لينحلّ إلى خطابات عديده، بل خطاب واحد متعلّق بالعموم.

وكذا جعلت النجاسه على عنوان البول لا على أفراد البول، فكلمّا تحقّق العنوان يتعلّق به الحكم.

وإن كان فى خواطرك ريب فلاحظ القوانين المجعوله فى مجلس النّوّاب والشيوخ؛ فإنّها بمرأى منك ومسمع، فتراهم يضعون القوانين ولا يلاحظون حالات أفراد ملّتهم وتحت حكومتهم، بل ربّما لا يتوجّهون إلى إنبعاث كلّ واحدٍ واحدٍ منهم، بل إذا رأوا إنبعاث عدّه منهم لكان ذلك مصحّحاً لجعل القانون على نحو الكليه. فعلى هذا، كلّ واحد من الأحكام المجعوله فى الشريعه إذا حان وقت إجرائها، أحكام فعليه لجميع آحاد المكلفين بخطاب واحد، من دون إنحلال؛

ص: ٨٨

سواء في ذلك العالم والجاهل والغافل والمتذكر والعاصي والمطيع والمؤمن والكافر. (١)

ومنها، المحاذير المبناييه التي سردناها عن الإمام الخميني قدس سره في الباب السابق؛ فإنه بناءً على الأخذ بنظريه الخطابات القانونية تندفع جميع هذه الشبهات وتنحلّ بالمره.

المطلب الثالث: ما تتضمنه النظرية

للتعرّف على هذه النظرية بنحو صحيح ولتوضيح المطلب بشكل أكثر تفصيلاً ينبغي إلفات نظر إلى ما يمكن إستخلاصه من مضامينها ومبادئها:

١. المراد من الإرادة القانونية هو التقنين بالخطاب الكلي وعدم إنحلاله.

٢. متعلّق الحكم في الخطاب القانوني كلي، وموضوعه نفس طبيعه فتتحدّر الخطابات الكليه إلى العناوين كالمؤمنين، أو الناس، أو القوم، ونحو ذلك.

٣. إنّ الأوامر متعلّقه بالطبائع بينما لا يتخذ اللفظ الموضوع للطبيعه كمرآه للأفراد بخصوصياتها أو لحالات أفرادها.

٤. لا- يشترط العلم والقدرة في فعلية الخطاب القانوني. فالجاهل والعالم والناسي والمتذكر والعاجز والقادر والعاصي والكافر كلّهم سواء في ثبوت الحكم عليهم وشمول العنوان لهم وإشتراك الأحكام بينهم.

٥. المعترف في عدم لغويه الخطاب القانوني تشخيص المقنّن وعلمه بتأثير القانون على الناس إذا كانت فيهم عدّه يُعنى بها يمكن إنبعائهم بهذا البعث.

٦. إنّ الحكم بالنسبه إلى العنوان الجامع فعلى، وإنّ التكاليف فعليه بالنسبه إلى جميع المخاطبين فينطبق قهراً على جميع الأفراد ويكون حجّة عليهم، وإن كان

ص: ٨٩

٧. يكون للخطاب عموم بالنسبة إلى جميع المكلفين كما يكون له عموم بالنسبة إلى جميع الأعصار والأمصا.

المطلب الرابع: الفرق بين الخطابات القانونية والقضايا الحقيقية

تتحدد الخطابات القانونية مع القضايا الحقيقية في أنّ الحكم فيهما يتعلّق بالعناوين الكليّة لا الأفراد المعينه الخارجيه، بينما تختلف القضية الحقيقية بالمصطلح الميرزائي عن الخطابات القانونية في أنّه يجعل العنوان الكلي في القضية الحقيقية مشيراً إلى الأفراد ومرآة لما ينطبق عليه في الخارج، بحيث يصدق الحكم على الخارجيات بتوسيط العنوان الجامع لها،^(١) فتكون تلك الأفراد ملحوظة بالعرض، بيد أنّ العنوان الكلي في الخطاب القانوني ليس مرآة للأفراد إطلاقاً، لا بالواسطه ولا مع الواسطه. والثمره تظهر في لزوم توفّر شرائط الخطاب في المخاطبين في القضية الحقيقية فيقتيد الخطاب بما هو مرتبط بشرائطه من القدره والعلم وغيرهما، دون الخطابات القانونية فيصحّ الخطاب القانوني إلى المخاطبين ولو كان بعضهم عاجزين أو غير قابلين للإبعاث.

هذا بناءً على التقريب الميرزائي للقضايا الحقيقية، وأما بناءً على ما إختاره السيّد الإمام قدس سره في تفسير تلك القضايا فتشترك القضايا الحقيقيه مع الخارجيه في إرجاعهما إلى القضايا البتيه وما كان لموضوعه أفراد محققه يصدق عليها بعنوانه، فتتوافق القضيتان مع الخطابات القانونية في أنّ الحكم في كلّ واحد منها ثابت ومتعلّق بالعنوان الكلي ابتداءً؛ فإنّه بناءً على هذا المسلك، ليس الحكم في القضية الخارجيه متعلّقاً بذات الأفراد وأشخاصها الخارجيه مباشرةً وبلا توسط عنوان،

ص: ٩٠

خلافاً لرأى النائينى رحمه الله؛ وتختلفان عن الخطابات القانونيه فى أن موضوعهما قابل للصدق على الأفراد؛ فإنّ العنوان فى الخارجيه مقيد بقيد لا- ينطبق إلأعلى الأفراد الموجوده محققه، وليس الحكم فيها متعلقاً بذات الأفراد وأشخاصها الخارجيه مباشره، وأمّا القضايا الحقيقيه فالموضوع فيها ذو قابليه يصلح أن ينطبق على الأفراد الموجودين حسب مرور الزمان، لا بمعنى كون الطبيعه حاكيه عنها، بل لا تدلّ إلأعلى نفس الطبيعه، وهى قابله للصدق على الأفراد، ومتحدّه معها فى الخارج؛ فإنّ الحكم فيها بما له بقاء فى عالم الإعتبار محمول على العنوان الذى ينطبق على مصاديقه بالتدرّيج وما هو الموجود فيلحظ المتكلم تلك المصاديق بالعرض.

هذا، والخطاب القانونى وإن كان كلياً عامّاً متوجّهاً إلى عموم المكلفين إلأأنه لاينحلّ إلى كلّ مكلف ولا يتوجه خطاب خاصّ أو تكليف مستقلّ إلى كلّ أحد، فلا- يشترط فيه كون جميع الأفراد واجداً للشرائط، ولا يعتبر فيه إلأاحتمال إنبعث طائفه من المكلفين وإنزجارهم بالبعث والزجر فى الأعصار والأمصار.

المطلب الخامس: علاقته بحث تعلق الأمر بالطبيعه والخطابات القانونيه

من المسائل التى تساعد على فهم نظريه الخطابات القانونيه هى مسأله أن الأوامر والنواهي هل تتعلّق بالطبائع أو بالأفراد؟ ومحلّ البحث حول علاقته هذا البحث بالخطابات القانونيه فهل أن القول بالخطابات القانونيه ينسجم مع القول بأنّ الأوامر والنواهي تتعلّق بالأفراد، أو أنه يوافق مع القول بأنّ الأوامر والنواهي تتعلّق بالطبائع؟

وقبل الجواب على هذا السؤال، لا بدّ أولاً أن نوضّح محلّ النزاع فى هذه المسأله:

والذى يمكن أن يكون محلّ النزاع على وجه يرجع إلى أمر معقول: هو أن يكون النزاع فى سرايه الأمر بالطبيعه إلى الأمر بالخصوصيات ولو على النحو الكلى، أى خصوصيه ما بحيث تكون الخصوصيه داخله تحت الطلب تبعاً، فالقائل بتعلق الأحكام بالأفراد يدعى السرايه والتبعيه، والقائل بتعلق الأحكام بالطبائع يدعى عدم السرايه وأنّ الأمر به هو الطبيعه المعزاه عن كل خصوصيته، أى الساذجه الغير الملحوظ معها خصوصيته أصلاً ولا يسرى الأمر إلى الخصوصيات بوجه من الوجوه.

هذا، وقد يعتقد السيد الإمام قدس سره: أنّ محطّ البحث هنا ليس فى تعلق الأحكام بالكلى الطبيعى أو أفراده ممّا هو المصطلح فى المنطق؛ فإنّ الماهيات الإعتباريه المخترعه كالصلاه والحجّ ليست من الكليات الطبيعيه، ولا- مصاديقها مصاديق الكلى الطبيعى، وليست موجوده فى الخارج؛ لأنّ المركّب الإختراعى لا تقع تحت أى مقوله من المقولات العشر؛ بل المراد من الطبيعى هاهنا هو العنوان الكلى، سواء كان من الطبائع الأصيله أم لا. (١)

وعلى أى حال، بقطع النظر عن هذا الإختلاف، يطرح سؤال هو: هل أنّ الشارع حينما يأمر بشىء يأمر بطبيعه ذلك الشىء أو أنّه يأمر الأفراد مباشرة؟

قد إختلف الأصوليون فى ذلك: فمنهم من بنى الخلاف فى هذه المسأله على الخلاف فى المسأله الفلسفيه، أى أصاله الوجود أو الماهيه، فقال إن بنينا على القول بأصاله الماهيه فحينئذ يكون متعلق الأوامر والنواهي هو الطبيعه، وأما إن قلنا إنّ الأصاله للوجود فحينئذ تكون الأوامر والنواهي متعلقه بالأفراد. (٢) ومنهم

١- (١) - مناهج الوصول إلى علم الأصول ٢: ٦٤.

٢- (٢) - كفايه الأصول (طبع آل البيت): ١٣٩.

من بنى المسأله على مسأله هل أن الكلى موجود بوجود أفراده أو لا؟ بمعنى هل تسرى الإراده للخصوصيات اللاحقه للطبيعه فى الخارج أو تقف على نفس الطبيعه؟(١) ومنهم بنى المسأله على البحث اللغوى حيث تشبث بالتبادر فى إثبات تعلقها بالطباع، فهل يستفاد من نفس الدليل تعلق الأمر بالطبيعه أو بالأفراد؟(٢)

إلى غير ذلك.

وقد ذهب المشهور إلى أن الأمر يتعلق بالطبيعه بما هى حاكيه عن الأفراد فى الخارج. قال المحقق الخوئى رحمه الله فى المحاضرات:

إن متعلق الأوامر والنواهي هو الطباع الكليه التى يمكن إنطباقها على الأفراد والمصاديق الخارجيه بشئى ألوانها وأشكالها.(٣)

هذا، ويذهب الإمام الخمينى قدس سره إلى أن الأوامر والنواهي متعلقه بالطباع، بمعنى أن الأمر قبل تعلق أمره بشئىء يتصوره بكل ما هو دخيل فى غرضه، ويبعث المكلف نحوه لوجوده فى الخارج، فإذا لم تكن للخصوصيات الفرديه دخاله فى غرض الأمر لا يمكن أن يبعث نحوها، لأن البعث تابع للإرادته التشريعيه التابعه للمصالح، وتعلقها بما هو غير دخيل فى تحصيلها ممتنع، كتعلقها ابتداء بأمر بلا غايه.(٤)

ثم إنه يصرح قدس سره بأن الأمر يتعلق بالطبيعه من دون ملاحظه الحكايه عن الخارج. يقول قدس سره فى المناهج:

إن الطبيعه لا يعقل أن تكون مرآه لشيء من الخصوصيات الفرديه اللاحقه لها فى الخارج، ومجرد اتحادها معها خارجاً لا يوجب الكشف والدلاله، فالأمر إذا

ص: ٩٣

١- (١) - نهايه الأفكار ١: ٣٨٤-٣٨٦.

٢- (٢) - الفصول الغرويه فى الأصول الفقيهيه: ١٠٧.

٣- (٣) - محاضرات فى أصول الفقه (طبع دار الهادى) ٤: ١٦٩.

٤- (٤) - مناهج الوصول إلى علم الأصول ٢: ٦٥.

أراد توجيه الأمر إلى الطبيعه لا بدّ من لحاظها في نفسها، وإذا أراد الأمر بالأفراد لا بدّ من لحاظها: إمّا بعنوان إجماليّ، وهو مبين لعنوان الطبيعه في العقل، وإمّا تفصيلاً مع الإمكان، وهو أيضاً غير لحاظ الطبيعه؛ فإنّ تصوّر الأفراد غير تصوّر الطبيعه، ضروره أنّ تصوّر الخاصّ الجزئيّ من شئون القوى النازله للنفس، وتعلّق الطبيعه من شئون العاقله بعد تجريد الخصوصيات، فربّما يتصوّر الأفراد مع الغفله عن نفس الطبيعه و بالعكس. (١)

وفي الأخير يقول: إنّ متعلّق الأحكام ليس الوجود الخارجيّ، لأنّ تعلّق الحكم بالوجود الخارجيّ أو الإيجاد بالحمل الشائع لا يمكن إلما في ظرف تحقّقه، والبعث إلى إيجاد المتحقّق تحصيل للحاصل، كما أنّ الزجر عمّا وجد خارجاً ممتنع، ولا الوجود الذهنيّ بما هو كذلك، لأنّه غير ممكن الإنطباق على الخارج، فلا محاله يكون المتعلّق نفس الطبيعه، لكن لما كانت الطبيعه لا يمكن أن تصير متعلّقه لحكم إلما أنّ تصير متصوّره، والتصوّر هو الوجود الذهنيّ، فلا محاله يكون ظرف تعلّق الحكم بها هو الذهن، فالطبيعه متعلّقه للحكم في الذهن، لا بما هي موجوده فيه، ولا بما هي موجوده في الخارج، ولا بما هي مرآه للوجود. (٢)

إذاً، وبعد أن تبيّن لك الأمر، نقول إنّ هذين البحثين يختلفان موضوعاً؛ فإنّ ما تتعلّق به الأوامر والنواهي غير الموضوع الذي تتعلّق به الخطابات القانونيه؛ فإنّ الموضوع الذي يتعلّق به الأمر والنهي هو نفس الطبيعه المأمور بها وهي الصلاه مثلاً، وأما الخطابات القانونيه فالخطاب فيها ليس في متعلّق التكليف، بل المدار في ما يرتبط بالموضوع والمخاطب، فيبحث فيه عن كيفيه إلقاء الشارع لخطاباته وكيفيه جعله وتقنيه.

أضف إلى ذلك أنّ القول بكون الخطابات قانونيه تتوقّف على القول بأنّ الأمر

ص: ٩٤

١- (١) - نفس المصدر.

٢- (٢) - المصدر ٢: ١٣٠.

يتعلق بالطبيعه فيدعى أنّ الخطاب واحد والإنشاء واحد، ولا تنحلّ الخطابات العامه إلى خطابات متعدده بعدد نفوس المكلفين إذا يتعلق ذلك الخطاب بالطبيعه.

وأما لو قلنا إنّ الأمر لا يتعلق بالطبيعه فلا يمكن أن يقال بكون الخطابات قانونيه.

وبكلمه أخرى، إنّ لو قلنا إنّ الأوامر متعلقه بالأفراد فحينئذ لا يمكن أن نقول بأنّ الخطابات قانونيه.

المبحث الثاني: الخطابات القانونيه عند تلامذه السيّد الإمام قدس سره

إشاره

ثمّ إنّ لا بأس بأن نشير إختصاراً إلى إنعكاس هذه النظرية في كتب المحققين الأفاضل من تلامذه الإمام الخميني قدس سره وإن اختلفوا تجاه هذه النظرية، فمنهم الفقيه الأصولي الشيخ محمّد الفاضل اللنكراني رحمه الله الذي يؤكّد على ثبوتها ومنهم من إستشكل على هذه النظرية كآيه الله جعفر السبحاني التبريزي حفظه الله وآيه الله محمّد المؤمن القمي حفظه الله.

المطلب الأوّل: الخطابات القانونيه عند الفقيه الأصولي الشيخ الفاضل اللنكراني رحمه الله

يقول سماحته رحمه الله في كتاب الدراسات:

إنّ الخطابات الشرعيه خطابات كليّه متوجهه إلى عامه المكلفين، بحيث يكون الخطاب في كلّ واحد منها واحداً والمخاطب متعدداً حسب تعدّد المكلفين، والمصحح لهذا النوع من الخطاب العامّ إنّما هو ملاحظه حال نوع المخاطبين دون كلّ واحد منهم، فإن كانوا بحسب النوع قادرين بالقدره العقليه والعاديّه صحّ خطاب الجميع بخطاب واحد، ولا يكون عجز البعض عقلاً أو عادةً موجباً لإستهجان الخطاب العامّ بعد عدم خصوصيته مميزه للعاجز، وهكذا بالنسبه إلى العاصي والكافر، فإنّ المصحح لتوجيه الخطاب العامّ الشامل للعاصي

وللكافر أيضاً إنّما هو احتمال التأثير بالنسبه إلى النوع وإن علم بعدم تأثيره بالنسبه إلى بعض المخاطبين. (١).

ثمّ إنّ رحمة الله يؤكّد على تلك النظرية في موضع آخر ويقول:

وهناك قرينه مهمّته على عدم إنحلال الخطابات العامّه مثل: «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ» ٢

وهي أنّ من خالفها في مقام العمل نعبّر عنه بالعاصي، وهو عبارته عمّن توجه إليه الخطاب ولكنّه خالف التكليف، ومن لا يتوجه إليه التكليف لا ينطبق عليه عنوان العاصي، فنستكشف من ذلك العنوان أنّ العصاه مكلفون بها كالمطيعين، وبعد كون الأمر هو البارئ تعالى الذي يكون عالماً بمخالفة العصاه، فإن قلنا بإنحلالها يكون تكليف العصاه وبعثهم لغواً، فتوجه التكليف إليهم قرينه على عدم إنحلال الخطابات العامّه. وهكذا في الكفار؛ إذ تتحقّق قاعده فقهيه بأنّ الكفار مكلفون بالفروع كتكليفهم بالأصول، وتخصيص بعض الخطابات العامّه بالمؤمنين مثل قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ» ٣ يكون بعنوان التجليل لهم أو لعلل أخرى؛ إذ الحقّ أنّ الكفار مكلفون بجميع الفروع، فإن قلنا بإنحلال الخطابات العامّه يكون الخطاب الشخصي بالنسبه إليهم لغواً، فلا بدّ من الإلتزام بعموميّتها وعدم إنحلالها، سيّما بعد عدم إنحصار الكفار والعصاه بمنطقه خاصّه أو لسان خاصّ أو قبيله خاصّه. (٢).

والمتلخص: أنّ الأوامر الكليه القانونيه لا تنحلّ إلى خطابات شخصيه وأوامر متعدّده فرديه، بحيث كان لكلّ مأمور خطاب مستقلّ مشروط بشرائطه، والوجه فيه لزوم مفساد كثيره المذكوره في محلّه، بل هي أمر واحد وقانون فارد ثابت على

ص: ٩٤

١- (١) - دراسات في الأصول ٣: ٣٨٠-٣٨١.

٢- (٢) - دراسات في الأصول ٢: ٢١١.

الجميع، ولا- يكون مشروطاً بثبوت القدره لكل فرد فرد. وعليه فالعجز في بعض الأفراد لا يوجب سقوط الأمر الكلي وإرتفاع القانون العام. (١)

المطلب الثاني: الخطابات القانونيه عند الفقيه المحقق الشيخ السبحاني

حفظه الله

يقول سماحته حفظه الله: إنَّ الخطاب على قسمين:

تاره، يكون من الشخص إلى الشخص وحده، ففي مثله يشترط وراء القدره العقليه، كون مورد النهي، ممّا يتبلى المكلف أو وجود الداعي إلى ارتكابه.

وأخرى، يكون من مقام إلى أمّه بعنوان: «الناس» و «المؤمنين» و «المواطنين» إلى غير ذلك فليس هناك خطابات وإنبعاث، بل هناك خطاب واحد متعلق بالعنوان حجّه في حقّ الكلّ ممّا رآه أو سمعه ووقف على شموله له.

والخطابات القانونيه سواء أ كانت من مصدر الوحي، أو من مقام بشري كلّها من هذا القبيل، فليست هناك خطابات ولا إرادات في لوح المكلف لا حقيقه ولا إنحلالاً، وإنما الموجود وجود خطاب وبعث واحد متعلق بالعنوان العام بحيث يعدّ حجّه لكلّ من ينطبق عليه العنوان. هذا، والعرف ومجلس الشورى الإسلامى ببابك، وقبلهما وجدانك إذا دعوت أهل المسجد إلى إنجاز عمل، فهل ترى من نفسك تعدّد الإراده وإنحلال الخطاب بالنسبه إلى كلّ واحد؟

ومن هنا يتغيّر ملاك صحّه الخطاب؛ فإنّ ملاكها إذا كان الخطاب شخصياً هو وجود القدره العقليه والعاديه في كلّ فرد، وأمّا ملاكها إذا كان قانونياً فيكفي وجودهما في مجموعه كبيره منهم. فعندئذ يصحّ الخطاب الكلي العام ويكون الخطاب شاملاً لكلّ الأفراد قادرها وعاجزها، متمكّنها عادةً وغير متمكّنها، واجدها للداعي وفاقدها، إذا كان الغالب قادراً ومتمكّناً وذات داع إلى الفعل أو

ص: ٩٧

إنصراف عنه. غاية الأمر يكون العجز الشخصي عذراً لدى العقل. وهذا لا بمعنى سقوط الخطاب أو التكليف عنه، بل الخطاب والتكليف بالصورة القانونية باقيه، غاية الأمر جهل المكلف وعجزه عذر قانوني في مقابل الحجّة القائمة فيقدم عليها. (١)

المطلب الثالث: الخطابات القانونية عند الفقيه الخبير الشيخ محمد المؤمن

حفظه الله

إنّ سماحته حفظه الله قد أوضح مسلك المشهور في بقاء الأمر ثمّ بين ما تلقاه من أستاذه الإمام الخميني قدس سره وإليك لفظه:

لا- ريب في أنّ قوام التكليف الشخصي الموجّه إلى شخص خاصّ بلحاظ أنّ الغرض منه إنبعائه، بإحتمال إنبعائه، إذ الإنبعاث غاية له، والغاية عله فاعليته الفاعل، فلا بدّ من احتمال ترتبه في صدور ذيها، وعليه فلو علم المولى بعدم إنبعاث العبد من بعته لما أمكن صدور البعث الجدّي منه. وأمّا التكليف القانوني الموجّه إلى أشخاص كثيرين داخلين تحت عنوان واحد فظاهر كلماتهم أنّه أيضاً مشروط بشرائط الخطاب الشخصي، وكان قوله صلى الله عليه وآله: «يجب على كلّ مسلم صلاة الظهر» - مثلاً - بمنزله أن يخاطب كلّاً منهم بالخصوص بهذا الخطاب، فيعتبر في توجّه هذا الخطاب العامّ إلى كلّ منهم ما يعتبر فيه لو انفرد بالخطاب، ولذلك قالوا:

بعدم فعليته الخطاب بالنسبة إلى الخارج عن محلّ الإبتلاء، وإستتبع ذلك عدم منجزية العلم الإجمالي بما يكون بعض أطرافه خارجاً عن الإبتلاء.

هذا ظاهر كلمات الأصحاب، إلّا أنّ الحقّ إختلاف مبادئ الخطابات القانونيّة والشخصيّة، فلا يعتبر في القانون إلّا احتمال إنبعاث طائفه من المكلفين، وإن علم بعدم إنبعاث طائفه أخرى عصياناً أو عذراً، فالخطاب القانوني متوجّه حتّى إلى

ص: ٩٨

العاصي والمعذور أيضاً، والشاهد عليه ملاحظه سيره العقلاء في ذلك، ومعلوم أنّ الشارع لم يكن له في جعل الأحكام سنّه حديثه، مضافاً إلى أنّهما لو إتحددا في الشرائط لزم منه عدم تكليف العصاه والكفّار، إذ المولى عالم بعدم إنعائهم - والإنبيعاث هو الغرض المقوّم للخطاب الشّخصي - ولزم منه أيضاً عدم صحّحه جعل الأحكام الوضعيّة في الخارج عن محلّ الإبتلاء، أمّا على القول بانتزاعها عن التّكليفه فواضح، وأمّا على غيره فلائذّ الوضع جعله مقدّمه لجعل التّكليف، فجعله حيث لا تكليف لغو، فمنه يتبيّن أنّه لا بأس بشمول التّكليف القانوني للعاجز عن الإطاعه أيضاً. (١)

المبحث الثالث: إشكاليات الخطابات القانونية

إشاره

كان الكلام إلى هنا في مقام التعريف والتحليل، فعرفنا معنى النظرية ومواصفاتها وما لها من خصوصيات، ولكن هذا كلّه لا يوصلنا إلى مقام التحقيق والتدقيق، وبغية أن نتبين تلك الفكرة بشكل كامل ينبغي لنا أن نستعرض الإشكاليات التي طرحت بشأن الموضوع وساعدت في رفع كثير من التساؤلات والإبهامات حول النظرية، ليكون الناظر على بصيره ويتبين مبلغ صحّحه هذا الإتجاه. ثمّ نذكر ما أورد شيخنا الأستاذ حفظه الله على هذا المقال.

المطلب الأول: إيرادات المحقّقين على هذه النظرية والإجابة عنها

الإشكاليه الأولى: إنّ الإهمال وإن كان في مقام الإثبات أمر ممكن، ولكنّه لا يتصوّر ذلك في مقام الثبوت بمعنى عدم علم المولى بما يطلبه من المكلّف؛ فإنّ اللفظ وإن كان غير ناظر إلى حالات المكلّفين إلّا أنّ المولى غير غافل عن

ص: ٩٩

حالات نوعهم من واجدى القدره وغير واجديها، وواجدى العلم وغير واجديه، والمبتلين بالمزاحم وغير المبتلين. فيرى موقف المكلف من إبتلائه بالحجتين مع عدم سعه الوقت إالواحد منهما، وحينئذ لو سئل المولى عن إنبساط طلبه وشموله لصوره التزاحم، فإن أجاب بالإيجاب، لزم منه الأمر بغير المقذور بالنتيجه، وهذا ما لا يرضى به أحد؛ وإن أجاب بالسلب، فقد رفع يده عن إحدى الحجتين تعييناً أو تخيراً، وهذا ينتج عدم التحفظ على كلا الأمرين، وهو خلاف مختاره قدس سره.

وإن شئت قلت: إن اللفظ وإن كان لا يدل على شرطيه قدره المكلف أو علمه بالمكلف به باعتبار أن الحاكم بذلك هو العقل ولكن طلب المولى مقصور على ما إذا وجد فيه هذان الشرطان. (١)

هذا وأجاب عنه السيد الامام قدس سره فى التهذيب: بأنه ليس معنى عدم الإهمال الثبوتى أن الحاكم حين الحكم يلاحظ جميع الحالات الطارئه على التكليف والمكلف، ويقايس التكليف مع سائر تكاليفه جمعاً ومزاحمة؛ ضروره بطلان ذلك؛ بل المراد من عدم الإهمال هو أن الأمر بحسب اللب إما أن تتعلق إرادته وحكمه بنفس الطبيعه بلا قيد فتكون الطبيعه بنفسها تمام الموضوع، وإمّا أن تتعلق بها مع قيد أو قيود فيكون موضوعها المقيّد. وأمّا الحالات الطارئه للمكلف أو للتكليف بعد جعله، فهى ليست دخيله فى الموضوع حتى يتقيّد بها أو يكون الحاكم ناظراً إليها، فالحاكم فى مقام الحكم لا ينظر إال إلى موضوع حكمه وكل ما هو دخيل فيه لا غير. (٢)

ولكن ينتقده شيخنا الأستاذ حفظه الله بأن هذه الإجابة مصادره بالمطلوب وأن

ص: ١٠٠

١- (١) - المحصول فى علم الاصول ٢: ٨٦.

٢- (٢) - تهذيب الاصول ١: ٤٤٦.

المستشكل لا يرضى عن هذا الجواب؛ فإنَّ الأيراد لا يتوجَّه إلى ما هو دخيل في الموضوع، بل هو راجع إلى الشرائط التي تحفَّ بالمكلف من الإبتلاء والقدرة وما شابه ذلك، فأهملها المولى ثبوتاً؛ إلَّا أن يراد ما يمكن أن يستفاد من المناهج، وهو: أنَّ ما هو المعترى دخله في أصل الغرض ينبغي أن يؤخذ في متعلِّق الأمر، وما لم يكن دخيلاً في غرض المولى حين الجعل، فلا يلزم عليه أن يلحظه في متعلِّق أمره. (١) ومن ثمَّ، ليست الحالات الفرديه الطارئه على المكلف أو التكليف بعد جعله دخيله في الموضوع حتَّى يتفقد الحكم بها أو يكون الحاكم ناظرًا إليها.

هذا والإرادة التشريعه ليست إرادَه شخصيه تتعلَّق بالأفراد فضلاً عن العوارض والحالات بل الإراده قانونيه وغايتها ليست إنبعاث كلِّ واحد واحد، بل الغايه فيها - بحيث تصير مبدأ لها - هي أنَّ هذا التشريع بما أنَّه تشريع قانوني لا يكون بلا أثر، فإذا احتمل أو علم تأثيره في أشخاص غير معينين من المجتمع في كافه الأعصار والأمصار، تتحقَّق الإراده التشريعيه على نعت التقنين، ولا يلزم فيها احتمال التأثير في كلِّ واحد، لأنَّ التشريع القانوني ليس تشريعات مستقله بالنسبه إلى كلِّ مكلف، حتَّى يكون بالنسبه إلى كلِّ واحد بعثاً لغرض الإنبعاث، بل تشريع واحد متوجَّه إلى عنوان منطبق على المكلفين، وغرض هذا التشريع القانوني لا بدَّ وأن يلحظ بالنسبه إليه، لا إلى كلِّ واحد مستقلاً. (٢)

الإشكاليه الثانيه: لا- إشكال في أنَّ الحكم لا- يتعلَّق بالعنوان بما أنَّه موجود في الذهن، بل يتعلَّق به بما أنَّه عبره إلى الخارج، فوجوب الحجج في قوله تعالى: «لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» ٣ تعلَّق بعنوان المستطيع لا- بما أنَّه عنوان كلي موجود في الذهن، بل تعلَّق به بما أنَّه مشير إلى ما في الخارج، وحينئذٍ

ص: ١٠١

١- (١) - مناهج الوصول إلى علم الأصول ٢: ٦١.

٢- (٢) - نفس المصدر ٢: ٦١.

يكون المتعلق حقيقه هو الأفراد، ولا معنى للإنحلال إلهذا، وبه يندفع ما استدلّ به من «لغوئه دعوه كل واحد بخطاب مستقل بعد كفايه خطاب واحد»، وذلك لأنه لا لغويه في البين إذا كان مراد الشارع هو الأفراد؛ لأنه لا طريق حينئذ لتوجيه الخطاب إليهم إلبتوجيهه إلى عنوان كل مشيراً إليهم على نحو الإنحلال.

وأما قضيه إستهجان الخطاب إلى من لا ينبعث منه ففيها: أنّ إتمام الحجّه على جميع العباد يقتضى شمول الحكم وتعميمه لجميع المكلفين في مرحله الإنشاء، كما أنّه في مرحله الإبلاغ والفعليه أيضاً يعم جميع المكلفين لإتمام الحجّه ولأن يهلك من هلك عن بينه ويحيى من حيّ عن بينه. (١) فيصحّ الخطاب إلى من لا ينبعث منه بإتمام الحجّه عليه وإن لم ينبعث منه.

هذا، ولا يخفى أنّه لم يتصوّر توجّه الحكم إلى الأفراد مع التحفّظ على عدم الإنحلال، بيد أنّ المدعى هو وحده الخطاب والإنشاء فقط، لا وحده المنشأ، ويعتقد السيد الإمام قدس سره بأنّ المنشأ هو الحكم على كل مكلف، حيث يصرّح في أنوار الهدايه بأنّ الخطاب واحد، والإنشاء واحد، والمنشأ على كل مكلف من غير توجّهه خطاب خاصّ أو تكليف مستقلّ إلى كل أحد. (٢) وذلك لأنّ العنوان الكلّي وإن كان موضوعاً للاحكام إلبا أنّ الأفراد وطوارئهم غير مقصوده عند جعل الحكم إلبا أنّ المنشأ ينطبق قهرياً على المكلفين.

هذا، والمراد من العناوين هي نفس الطبيعه، لكن لما كانت الطبيعه لا يمكن أن يتعلّق بها الحكم إلبتصورها في الذهن فيكون ظرف تعلّق الحكم هو الذهن، لكن لا بما هي موجوده فيه حتّى يصير كلياً عقلياً ولا بما هي موجوده في الخارج ولا بما هي مرآه للوجود الخارجى، بل بما هي هي بمعنى أنّ التعلّق

ص: ١٠٢

١- (١) - أنوار الأصول ١: ٤٥١.

٢- (٢) - أنوار الهدايه في التعليقه على الكفايه ٢: ٢١٦.

بالطبيعه وسيله لبعث العبد إلى إيجادها في الخارج.

يقول الإمام الخميني قدس سره في المناهج: إنّ متعلق الأحكام ليس الوجود الخارجيّ، لأنّ تعلق الحكم بالوجود الخارجيّ أو الإيجاد بالحمل الشائع لا- يمكن إلّا في ظرف تحقّقه، والبعث إلى إيجاد المتحقّق تحصيل للحاصل، كما أنّ الزجر عمّا وجد خارجاً ممتنع، ولا الوجود الذهنيّ بما هو كذلك، لأنّه غير ممكن الإنطباق على الخارج، فلا محاله يكون المتعلق نفس الطبيعه، لكن لما كانت الطبيعه لا يمكن أن تصير متعلّقه لحكم إلّا أن تصير متصوّره، والتصوّر هو الوجود الذهنيّ، فلا محاله يكون ظرف تعلق الحكم بها هو الذهن، فالطبيعه متعلّقه للحكم في الذهن، لا بما هي موجوده فيه، ولا بما هي موجوده في الخارج، ولا بما هي مرآه للوجود.(١)

وأما الجواب عن إستهجان الخطاب إلى من لا ينبعث منه بإتمام الحجّه العباد، ففيه: أنّ لازم ذلك هو التفكيك في التكليف بين ما إذا أطاع العبد فيكون الحكم حجّه واقعاً في حقّه، وبين ما إذا عصى فيكون الحكم لغرض إتمام الحجّه عليه وهو غير وجيه؛ فإنّ بيان المولى إمّا أن يكون بعنوان الحجّه أو لإتمام الحجّه على العباد ولا معنى للتفصيل بينهما. هذا مضافاً إلى أنّ إتمام الحجّه يصبّ فيما إذا كان هناك إنبعاث من العبد وأما إذا لا يريد المولى إنبعاث العبد بشخصه فلا يوجد موضوع لإتمام الحجّه عليه؛ فإنّه أشار إليه السيّد الإمام قدس سره في التهذيب قائلاً: إنّ ما هو موضوع الإحتجاج من الموالى على العبيد هو صدور البعث منهم بداعي إنبعاثهم، وأما البعث لا بهذا الداعي فليس العقل حاكماً بلزوم إمثاله، كما لو فرضنا أنّ العبد إطلع على أنّ داعيه هو الإمتحان وكشف الحال.(٢)

الإشكاليه الثالثه: إنّّه يلزم على القول بالخطابات القانونيه عدم إمكان قصد

ص: ١٠٣

١- (١) - مناهج الوصول إلى علم الأصول ٢: ١٣٠.

٢- (٢) - تهذيب الأصول ١: ٤٤١.

الأمر في التعدييات للمكلف؛ لأنه حينئذٍ لم يتعلّق الأمر بشخص المكلف فكيف يقصده، بيد أنه لا إشكال ولا كلام في إمكان قصد الأمر لكلّ مكلف ولازمه أن يكون المتعلّق أشخاص المكلفين في الواقع، ولكن يندرجهم في عنوان واحد بإنشاء واحد وبخطاب واحد؛ وهذا نظير ما إذا قال البائع: «بعت هذه المائه» الذي لا إشكال في إنحلاله إلى مائه تملك، ولذلك لو كان بعضها ملكاً لغير البائع صار البيع باطلاً أو فضولياً بالنسبة إليه مع بقائه على صحته بالإضافة إلى غيره، وليس هذا إلّا من باب تعدّد المنشأ وإن كان الخطاب والإنشاء واحداً. (١)

وأما الجواب فإنّه بناءً على مختاره قدس سره لا يعتبر فيها قصد الأمر المتعلّق بالمكلف نفسه، بل يمكن حسب فهم العرف، قصد إمتثال الأمر الكليّ الشامل لجميع المكلفين قانوناً، من غير حاجة إلى مزيد من ذلك في تحقّق قصد الأمر وإنساب العمل إلى الله تعالى. وعليه يكون إندراج المكلفين تحت عنوان واحد وإنشاء واحد هو نفس ما ادّعاه السيّد الامام قدس سره في رأيه فلا يكون هذا إشكالاً على مسلكه، بل بالإمكان أن يعدّ هذا الكلام شاهداً لنظريه الخطابات القانونيه.

وتوضيح ذلك هو أنّ الخطاب القانوني لا يلاحظ فيه الأفراد لا إجمالاً ولا تفصيلاً، إلّا أنّه ينطبق قهرياً على الأفراد فيرتبط الخطاب بكلّ واحد منهم، وأما إن لم يلتفت العبد إلى هذا الإنطباق فلا يرتبط العنوان الكليّ بالمكلف نفسه؛ إذ الخطاب توجه إلى العنوان الكليّ لا إلى المكلف الخاص فكيف يمكن للمكلف قصد الأمر.

الإشكاليه الرابعه: إنّ ما أفاده قدس سره خلط بين قيود الموضوع والمتعلّق، ففي المتعلّق، الأمر كما ذكره، فإنّ حرمة شرب طبيعه الخمر ثابتة وإن لم يكن جميع أفرادها تحت قدره أو مورداً للإبتلاء، بل لو لم يكن الموجود إلّا خمرًا واحداً، مع

ص: ١٠٤

ذلك تكون الحرمة فعليته، وهذا بخلاف موضوع التكليف في الواجبات العينية؛ فإن الإلتزام بأن الموضوع هو طبيعه المكلف من دون لحاظ الأفراد منافٍ للإلتزام بعينته التكليف، بل يلزم منه كون الواجبات كفائيةً بأجمعها؛ إذ التكليف فيها على طبيعى المكلف ولا خصوصيه لأى فرد خاص، مع إنه لا معنى للواجب العيني إلما أن كل واحدٍ واحدٍ مكلف بالفعل بمعنى توجه التكليف إلى كل شخص في الواجبات العينية؛ ولو من جهة إنطباق عنوان كالمستطيع عليه. ونتيجة ذلك:

الإنحلال بحسب تعدد الموضوع، والمدعى إشتراط الموضوع بالقدره، فإن العاجز غير قابل للبعث والزجر.

وبعبارة أخرى: إن البعث والزجر في الواجبات العينية متعلقان بكل شخص شخص، لا بالطبيعه المهمله، فلا بد من إمكان الإنبعاث لكل واحد واحد لا للطبيعه المهمله، فمع عجز المكلف عن الإمتثال يخرج عن موضوع التكليف؛ لعدم إمكان الإنبعاث بالنسبه إليه، ولذا بنى فى بحث الترتب على إشتراط التكليف بالقدره بلا كلام. (١)

ويظهر جوابه ممّا تقدّم من بيان كيفية فعلية الأحكام بالنسبه إلى جميع المكلفين بنحو لا يلزم منه الإنحلال وتعدّد الخطاب، فيتوجه التكليف إلى فرد فرد من المكلفين؛ فإنّ الشارع لَمّا جعل خطابات الشريعة بصياغه القانون لم ينظر إلى الأفراد مطلقاً، فلا يمكن الإيراد عليه بإنقلاب العينيات بالكفائيات. نعم، إنّ العقل يطبق التكليف قهراً على المكلفين فما لم يسقط عن المكلف إتيان الغير فهو العيني وإلّا يكون كفائياً. وبكلمه أخرى، قد تُعرف الميزه بينهما من كيفية التقنين وما هو دخيل فى ملاك الحكم وأنه هل يحصل بفعل الجميع أو بفعل البعض؟ فإنّ المولى تارة يقنن الحكم بصياغه لا يسقط خطابه عن ذمه أحد إلّا

ص: ١٠٥

بإمثاله نفسه ولا يكفيه عمل الغير في إسقاطه؛ وتارة يجعل الحكم بحيث يسقط الحكم الكلي عن ذمه الآخرين المنطبق عليهم قهراً، في ما إذا أتى به واحد أو طائفة منهم، فالأول سمي بالعيني والثاني هو الكفائي. وبعبارة ثالثة، إن كيفية تعلق الخطاب بالطبيعة في الواجب العيني تختلف عن الواجب الكفائي، بحيث إن الخطاب يتعلق بالطبيعة فتطبق قهراً في الأول على كل فرد من مصاديقها، مع أن الثاني يتعلق بها من جهة إمكان تحققها بوجود واحد من الأفراد الخارجي لا على التعيين.

الإشكاليه الخامسة: إن مفاد هذه النظرية من أن الأحكام الشرعيه غير مقيدده بالقدرة، لا شرعاً ولا عقلاً، وأن يكون العاجز معذوراً بحكم العقل لا يمكن الإلتزام به؛ فإنه كيف يمكن للحكيم أن يوجه حكمه إلى العاجز على نحو الإطلاق مع إلتفاته بعجزه؟ أليس هذا تكليفاً بما لا يطاق ومخالفاً لما ورد من الآيات والروايات في هذا المقام، كقوله تعالى: «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا»^١

وكقول الصادق عليه السلام: «اللّه أكرم من أن يكلف ما لا يطيقون، واللّه أعزّ أن يكون في سلطانه ما لا يريد»^(١) وبالجملة، إن القدرة من الشرائط العامه للتكليف ويدلّ عليه:

أولاً، إن الإطلاق وعدم التقييد بالقدرة من جانب الحكيم قبيح عقلاً؛ فإن الحكيم إذا إلتفت إلى العاجز كيف يمكن أن يكلفه مطلقاً؛ فإن التكليف بما لا يطاق قبيح عليه، وترك ذكرها في الخطاب من باب الوضوح وعدم الحاجه إلى البيان عقلاً.

وثانياً، الآيات والروايات الواردة في هذا المجال، فمن الآيات قوله تعالى:

ص: ١٠٦

«وَأَعِدُّوا لَهُمْ مِمَّا اسْتِطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ» ١ وقوله: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ» ٢ وقوله: «فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا» ٣ ومن الروايات أيضاً ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله: «إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم». (١) هذا بالنسبة إلى الحكم الفعلي، وأما بالنسبة إلى الحكم الإنشائي فيمكن أن يقال بعدم كونه مقيداً بالقدره، وكذا الكلام بالنسبة إلى العلم فإنه من شرائط الوجوب بالنسبة إلى مقام الفعلية وإن كان الحكم الإنشائي مطلقاً من هذه الجهة شاملاً للعالم والجاهل. (٢)

ولا يخفى أولاً أنّ مورد الخطاب في الخطابات القانونية عنوان جامع كلى ينطبق على جميع الأفراد لبناً، فلا يختص بالعاجز ولا الناسى ولا الجاهل مباشراً حتى يلزم المحال، بل شموليه الحكم لهم إنّما يكون لأجل الإنطباق القهري الحاصل من صدق العنوان العام المأخوذ في الدليل عليهم. وعليه يمكن التفكيك بين توجه الخطاب وشموله قهرياً. فما هو القبيح إنّما هو الخطاب المتوجه إلى العاجز بينما أنّ المدعى هو ضرب القانون بشكل عام فيشمل العاجز والجاهل كما يشمل القادر والعالم قهراً ولا يلزمه قبح الخطاب إليهم قطعاً.

ثانياً، ما أشار قدس سره إليه في التهذيب، وهو: أنّ تصرّف العقل بالتقييد في حكم الغير وإرادته مع كون المشرّع غيره باطل؛ إذ لا معنى لأن يتصرّف شخص في حكم غيره؛ إذ التقييد والتصرّف لا يمكن إلا للجاعل لا لغيره. نعم، يخصّ للعقل حكم مقام الإطاعة والعصيان، وتشخيص أنّ مخالفه الحكم في أيّ مورد توجب إستحقاق العقوبة وفي أيّ مورد لا- توجبه، وليس للعقل إلا الحكم بأنّ الجاهل

ص: ١٠٧

١- (٤) - الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ٣: ٤٥٧.

٢- (٥) - أنوار الأصول ١: ٤٥٢-٤٥٣.

والعاجز ونظيرهما معذورون في ترك الواجب أو إتيان الحرام من غير تصرّف في الدليل. فظهر أنّ ما يطلب من العقل لإنقاذ الجهال والعجزه عن لهيب النار يحصل بحكمه بأن هؤلاء معذورون في ترك الامتثال، ولا حاجة معه إلى التقييد، لو لم نقل إنه محال. والذي أوقعهم فيه هو توهم قبح الخطاب إليهم؛ غافلاً عن أنّ الملاك في الأحكام الكليّة غير الجزئية والشخصية، كما تبيننا عليه. (١)

نعم، بقيت هنا الآيات التي تدلّ بظاهاها على اشتراط التكليف بالقدرة فما إدعاه قدس سره خلاف ظهورها كآية «وَلَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا» ٢ حيث إنه يفترض فيها الأفراد بعينه وكآية «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ» ٣ وعليها تصير العسر أو الحرج شخصياً كما زعمه المشهور. ويمكن أن يقال إنها ترتبط مقام الامتثال لا بحيث جعل، فيكون الخطاب بحسب الجعل عاماً يشمل الجميع. نعم، لا يتوقّع في مقام الامتثال ما لا يسعه الإنسان. وسيأتى الكلام بشأنه في البحوث المقبلة.

الإشكاليه السادسة: إنّ النسبه بين الحكم والملاك تكون بمنزله المعلول إلى العلّه، كما أنّ النسبه بين الحكم والطاعه أو العصيان كذلك، ومن الواضح أنّه لا يعقل قيام الملاك بما لم يتعلّق به الحكم، فعليه لا شكّ في أنّ الملاكات قائمه بأفعال المكلفين لا بالعناوين، وبما أنّ التكليف والحكم لا ينفكّ عن الملاك، فيثبت أنّ لكلّ فرد تكليفاً مستقلاً؛ إذ كيف يكون الملاك في ما لا يتعلّق به الحكم لعدم كون المكلف ملحوظاً في الخطاب القانوني، مع أنّ الملاك يتوفّر في أفعالهم، فالإلتزام بعدم الإنحلال يستلزم تفكيك الملاك عن الحكم وهو محال؛ فإنّ القائل

ص: ١٠٨

بالخطاب القانوني ذهب إلى عدم صله الخطاب بالمكلف وحالاته فيكون الحكم (المعلول) قائماً بشيء والملاك (العله) قائماً بشيء آخر وهذا تفكيك بين العله والمعلول.

والجواب: أنّ الخطابات الشرعية جعلت بنحو العموم، والملاك في حسناتها، يغير ما هو الملاك في حسن الخطاب إلى آحاد المكلفين، فيمكن للمولى اعتبار الحكم بحسب نوع المكلفين والمصالح والمفاسد النوعية لهم لا بحسب الأفراد فيجعل الحكم بنحو الكلي القانوني الشامل لجميع المكلفين العاجزين منهم. وهذه المصلحة غير قائمه بأفعال المكلفين، فلا تنحصر عله الحكم في المصلحة الموجودة في أفعالهم حتى يلزم منه الإنفكاك بين العله والمعلول.

الإشكاليه السابعه: إنّ الموضوع في هذه النظرية ما هو؟ إن كان المدعى هو أنّ الموضوع يكون كلياً طبيعياً فيرد عليه أنّ طبيعته لا- يتعلّق بها الخطاب، وإنّما يتعلّق الخطاب بالأفراد؛ وذلك لأنّ الآثار إنّما تترتب على الأفراد في الخارج فحسب؛ وإن كان المدعى هو أنّ العنوان يكون مخاطباً كعنوان «المؤمن» أو «المستطيع» مثلاً- فهو أيضاً غير تام؛ لأنّ العنوان يكون مشيراً إلى الخارج، أي به ينظر إلى المعنون الموجود في الخارج، فلا يكون منظوراً فيه؛ لأنّ الحكم لا يتعلّق بالعنوان الموجود في الذهن، بل يتعلّق بما هو موجود في الخارج.

ولكن الجواب كما تقدّم مراراً أنّه بناءً على هذه النظرية يمكن التحفّظ على وحده الخطاب والالتزام بأنّ تلك الإراده الواحده المتعلّقه بالخطاب القانوني - حيث تعلّق بعنوان عام على نحو اللا بشرط - تشمل جميع المكلفين بالإنطباق.

فالموضوع ليس كما ذكره المستشكل بل هو الكلي الذي ينطبق قهراً على المصاديق إلّا أنّ المولى لا يلاحظها عند التشريع لا إجمالاً ولا تفصيلاً.

الإشكاليه الثامنه: لا تنتطبق هذه النظرية على طائفه من الخطابات الشرعيه

كقوله تعالى: «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ»^١ من دون فرق في ذلك بين القول بأن مدلوله هو الحكم الوضعي والإرشاد إلى اللزوم أو أن مدلوله هو الحكم التكليفي؛ فبناءً على الأول تشير الآية إلى لزوم العقد الذي يتحقق في الخارج لا في الذهن؛ فإن كلى العقد لا يتصف باللزوم، بل ما يتصف به هو كل فرد من العقود، وعلى الثاني تدل الآية على وجوب الوفاء بالعقد، وحيث إن الحكم يتعلق بالوفاء والمراد من العقد - وهو متعلق الوفاء - ليس إلا شخص العقد وفرده الخارجي، فليس كلى العقد متعلقاً لوجوب الوفاء، وحينئذ لا بد أن يكون المتعلق - وهو الوفاء - هو الفرد لا الكلى، وإذا كان الوفاء متعدداً بتعدد العقود فيتعدد الحكم المتعلق به، وينحل لا محاله.

فتحصّل أنّ هذه النظرية لا تكون عامّة ولا تنسجم مع عده من الخطابات كهذه الآية المباركة؛ فإن الخطاب فيها سواء كان المراد منه الحكم الوضعي أو التكليفي، تعلق بالمصاديق الخارجية لا بالعناوين الكلية فتعدد بتعدد العقود الخارجية وإنحل لا محاله.

والجواب: أنّ الإشكال نشأ من الخلط بين الموضوع (أى المخاطب) والمتعلق؛ فإنّ الأول هو المحور الذى تركز عليه النظرية بينما أنّ الإستشكال يركز على الثانى وهو أجنبى عن مصبها؛ فإنّ المقصود من آية «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ»^٢ بناءً على الخطابات القانونية هو العنوان الكلى (أى كلى المكلف) الذى تعلق الخطاب به ولكنه يتكثّر بلحاظ إنطباقه القهرى فيشمل الحكم جميع المكلفين. وبهذا الإنطباق يصحّ توجيه التكليف إليهم، ويختصّ كل واحد منهم بالحكم المخصوص به، فيمكن لهم الوفاء بالعقود، ويتمشى منهم قصد

القربه فى العبادات، ويتم بذلك حجّيه الحكم بالنسبه إلى الجميع. هذا، وطبيعه المتعلّق أيضاً تلحظ على نحو لا بشرط، لا على نحو بشرط لا أو بشرط شيء، فلم يلحظ فيه كلّ فرد من العقود إلّا أنّه تصدق عليها بالتطبيق لا بالمفهوم.

يقول الإمام الخميني قدس سره فى جواهر الأصول:

إنّ الخطابات العامه لا تنحلّ كلّ منها إلى خطابات بعدد نفوس المكلفين، بحيث يكون لكلّ منهم خطاب يخصّه، بل يكون الخطاب العمومى خطاباً واحداً يخاطب به العموم، وبهذا يفترق عن الخطاب الخصوصى فى كثير من الموارد.

وعليه يتصوّر المقتن القانون الكلى، ويصدّق بفائدته لهم، فيريد التقنين والجعل، فيوجه الخطاب إليهم بالعنوان، فمتعلّق الحكم، الكلى وموضوعه العنوان؛ ففي قوله تعالى: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ»^١ لم يلحظ حال كلّ واحدٍ واحدٍ منهم بنحو العموم لينحلّ إلى خطابات عديده، بل خطاب واحد متعلّق بالعموم.

وكذا جعلت النجاسه على عنوان البول لا على أفراد البول، فكلمّا تحقّق العنوان يتعلّق به الحكم. (١)

الإشكاليه التاسعه: إنّ هذه النظرية يلزم منها أنّ الخطاب الكلى ينطبق على المكلفين مطلقاً، ولو كان عاجزاً عن الإتيان بالمكلف به فالتكليف يكون ثابتاً وفعلياً فى حقّه وإن كان معذوراً لعجزه، بينما أنّ البعث والتحريك لا يمكن بالنسبه إليه فهو قبيح قطعاً؛ فإنّ حقيقه التكليف هو البعث والزجر، المتحقّقان من داع، والداعى من البعث ليس إلّا الإنبعاث والإنزجار، مع أنّهما يستحيلان من المكلف العاجز فكيف تتعلّق الإراده الفعلية به؟ وعليه فلا بدّ من تقييد التكليف بالقدره حتّى يخرج منه العاجز لعجزه.

ص: ١١١

والجواب: هو أنّ البعث والزجر ليس إلمافي الخطاب الشخصى، وهذا بخلاف الخطاب القانونى فلم يترتب عليه الإشكال المذكور؛ فإنه قدس سره يصرح بذلك فى الجواهر ويقول: إنّ الإرادة التشريعية ليست إرادته إتيان المكلف وإنبعائه نحو العمل، وإلّا يلزم فى الإرادة الأزلية عدم إنفكاكها عنه وعدم إمكان العصيان، بل هى عبارة عن إرادته التقنين والجعل على نحو العموم، وفى مثله يراعى المصلحه العقلائية، ومعلوم: أنه لا تتوقف صحته عندهم على صحه الإنبعث من كلّ أحد، كما يظهر بالتأمل فى القوانين العرفيه،^(١) وغايه ذلك هو الإنبعث والإنزجار بحسب النوع فى مقام الإمتثال.

الإشكاليه العاشره: إنّ لازم عدم الإنحلال هو التفصيل فى الأحكام الكليه القانونيه بين العمومات والمطلقات؛ لأنه لا إشكال فى إنحلال الخطابات التى صدرت بنحو العموم الأفرادى إلى أحكام عديده بعدد الأفراد - كما إعترف نفسه به - ولا وجه لهذا التفصيل؛ لوضوح أنّ الأحكام لا- تختلف بسبب كون الدالّ عليها مطلقاً أو عاماً، فلا فرق بين المطلق والعام الأفرادى من حيث الإنحلال. نعم الفرق بينهما إنّ فى العام الأفرادى يكون ذلك بالدلاله المطابقه، وفى المطلق بالدلاله الالتراميه.^(٢)

والجواب: أنه لا- يخفى الفرق بين الموضوع (الذى وضع عليه الحكم ويتوجه إليه الخطاب) والمتعلق (ما تعلق به الحكم) فما أفاده المستشكل صحيح بالنسبه إلى متعلقات الأحكام؛ فإنّ الإنحلال فى المطلق إنّما صدر بالنسبه إليها. ومن ثمّ يختلف قوله تعالى «أحلّ الله البيع»^٣ عن قول القائل: «أحلّ الله كلّ البيع» فتدلّ ألفاظ العموم على تكثير البيوع؛ ومن الواضح، أنّ البيع من متعلقات الأحكام، لا

ص: ١١٢

١- (١) - المصدر ٣: ٣٢٢.

٢- (٢) - أنوار الأصول ١: ٤٧٥.

من موضوعات الخطاب التي هي مورد البحث في الخطاب القانوني، أي المكلف الذي تنطبق عليه (أحلّ الله البيع)، فلا دلالة في المتعلّق على التّكثير بلحاظ كلّ من يجب عليه الوفاء بالعقد.

فتحصّل أنّ المدعى هو عموميّه الموضوع في الخطاب القانوني، سواء كان الدالّ عليه العموم أو الإطلاق فلا ترتكز النظرية على المتعلّق وإن كان المتعلّق في الخطاب أيضاً، أمراً كلياً غير مشير إلى الأفراد كما تقدّم توضيحه.

الإشكاليه الحاديّه عشر: قد أفاد قدس سره في بحث الترتّب أنّ المحال هو طلب الجمع بين الضدّين لا الأمر بالضدّين، وفيه: إذا كان الأمران المتعلّقان بالضدّين مطلقين ولم يكن أحدهما مشروطاً بترك الآخر كان لازمه طلب الجمع، كما إذا قال المولى لعبده: (أنقذ هذا و أنقذ هذا) لأنّ المفروض أنّ لكلّ واحد منهما بعثاً يخصّه، والجمع بين البعثين في آن واحد محال. (1)

والجواب أنّه لا يستلزم الجمع بين الطلبين بمحال؛ فإنّ الأمر لا يتعلّق إلما بنفس الطبائع المختلفه، من غير نظر إلى الخصوصيات والحالات الطارئه. وعليه إنّ الأمر بالشىء لا يقتضى عدم الأمر بضدّه في التكاليف القانونيه.

يقول الإمام الخميني قدس سره في التهذيب:

إنّ البحث في الأحكام القانونيه والتكليف فيها لم يتعلّق بالفرد المرّد ولا بالجمع حتّى يستلزم التكليف بالمحال، والمفروض أنّ كلّ واحد من الأمرين تامّ في الباعثيه، وليس ناظراً إلى حال إجتماعه مع الآخر؛ فإنّ التزاحم وعلاجه متأخّران عن رتبه الجعل والفعليه. فحينئذٍ، كلّ واحد يقتضى تحقّق متعلّقه وإيجاده في الخارج، إلّا أن يظهر من العبد عذر في ترك إمتثاله، فإذا صرف قدرته في واحد منهما فقد حقّق دعوته بالإمتثال وترك دعوه الآخر عن عذر، وأمّا إذا لم

ص: ١١٣

يصرف قدرته في شيء منهما فقد ترك دعوته كل واحد بلا عذر، فيستحق عقابين.

وترتب على ذلك: أنه لو ترك و اشتغل بفعل محرّم لاستحق ثلاث عقوبات؛ لملاك العصيان في كل واحد. وأمّا إذا كان أحدهما أهمّ، فإن اشتغل بإتيان الأهمّ فهو معذور في ترك المهمّ؛ لعدم قدره عليه مع اشتغاله بضده بحكم العقل، وإن اشتغل بالمهمّ فقد أتى بالمأمور به الفعلي، لكن لا يكون معذوراً في ترك الأهمّ، فيثاب بإتيان المهمّ ويعاقب بترك الأهمّ.

وبالجملة: أن العقل يحكم بصرف قدره في إمتثال الأهمّ؛ كي يكون معذوراً في ترك المهمّ، ولو عكس لاستحقّ عقوبه على الأهمّ؛ لأنّه تركه بلا عذر، ولكنّه يثاب على المهمّ لإتيانه، ولو تركهما لاستحقّ عقوبتين، ولو اشتغل بمحرّم لاستحقّ ثلاثه عقوبات. (١)

المطلب الثاني: إیرادات الأستاذ حفظه الله على هذه النظرية

قد ظهر مما تقدّم عدم ورود الإشكاليات المذكوره بشأن هذه النظرية ولكن ناقشها أستاذنا المعظم حفظه الله بوجه نتعرض لها وفق ما يبدو لنا:

الإشكاليه الأولى: إن تصوير هذا المقال وإن كان ممكناً ثبوتاً إلّا أنّه قدس سره لم يبرهن على صدور الخطابات الشرعيه بنحو القانون بإقامه دليل سديد له في مقام الإثبات؛ فإنّ العرف يحكم بالإنحلال ويفهم من الخطابات العامه تعددها بعدد أفراد الموضوع، بل تُلحظ اليوم في مجلس التقنين الحالات والعوارض الطارئه على الأفراد في مقام الإنشاء ولو إجمالاً؛ ولكن لم يعتمد السيّد الإمام قدس سره في استحاله ذلك الأمر العرفي والعقلاني دليل وبرهان تطمئنّ به النفس، مع أنّ صرف توفر الفرق بين الخطاب القانوني والشخصي لا يدلّ على أنّ الأحكام الشرعيه

ص: ١١٤

تكون بشكل القضايا القانونية؛ اللهم إلا أنها تصلح لأن تجعل في إطار القضايا القانونية ولكنه لا توجد هاهنا قرينه قويه على ذلك المدعى.

نعم، يمكن أن يقال إن المشهور ذهبوا إلى أن عدم تعدد الإنشاء يكون بحسب الأفراد، وهذا إقرار ضمناً منهم بعدم الإنحلال في الخطابات الشرعية. إلا أن هذا القول يدفعه التسليم بأن هناك إنشاء واحد إلا أن هذا الخطاب الواحد يكون حجته على جميع المكلفين. وتوضيح ذلك هو أنه قد وقع الخلط هاهنا بين الإنحلال في الحجية من جهة، والإنحلال في الإنشاء والخطاب من جهة أخرى، والمشهور يعتقدون بالإنحلال في مقام حجية الخطاب ومدلوله لا في مقام الإنشاء فيكون الخطاب حجته على الجميع، وعليه إن الحكم القانوني لا يتباين بالإنحلال كما لا يتباين عدمه؛ وعليه إذا كان في فعل كل مكلف ملاك مستقل تعلق به غرض المولى يكون الثابت في حقه حكماً على إستقلاله وإن كان إنشاء هذه الأحكام كلها بخطاب واحد؛ فلا يتوجه الخطاب إلى العاجز لكي يكشف الخطاب عن جعل الحكم له أيضاً؛ إذ قدره تعتبر من قيود موضوع التكليف فيقبح تكليف غير القادر على متعلقه.

هذا، ولا يقاس الإنشاء المتقوم بالإيقاع، بالإخبار المتقوم بالحكاية؛ فإنه لا تنحلّ الجمل الخبرية بنظر العرف إلى أخبارات متعدده حتى يلزم أن يحكم على المخبر بأن النار بارده أنه قد كذب بعدد ما في الخارج من أفراد النار؛ فإن الكذب يعتبر من صفات القول فيقام باللسان، وعليه لا يقصد من هذه القضية الطبيعية إلا الإخبار عن قضية كلية واحده، ولا يقال إنه كلام متعدد لإنحلال مدلوله؛ ولو فرض فيه الإنحلال قهراً فلا ملازمه بينه وبين تعدد الكذب أيضاً؛ فإن الموصوف بالكذب هو الدال ولو بحسب مدلوله، وهذا بخلاف الإرادة التشريعية؛ فإن المقنن عندما يخاطب عموم الناس يريد بتلك الإرادة فعل شيء أو تركه من جميع

الآحاد بحيث لا يغنى فعل الآخرين عن فعله، وهو قرينه على أن خطابه وإن كان واحداً ولكنه ينحل مدلوله عرفاً فيتعدّد الإمثال والعصيان.

الإشكاليه الثانيه: إن طائفه من الآيات تدلّ بظاهرها على إشتراط التكليف بالقدره، وعلى نفى تكليفه تعالى بما فوق وسع المكلف، وهو يعمّ الحرج وغير المقدور، فتؤكد على نظريه المشهور من إنحلال الأحكام؛ كآيه «وَلَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْرَهَا» ١ وآيه «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْرَهَا» ٢ حيث إنه يفترض فيها الأفراد بعينه؛ فإن الله تعالى أشار فيهما إلى أصل التكليف وإستنده إلى نفسه فلا يرتبط بمرحله الثواب أو العقاب، وعليه تدلّ الآيتين على أن هناك قانوناً كلياً وهو: أنه لا يجعل التكليف العاجز إطلاقاً، فيشترط الحكم بالقدره، وبالتالي ينحلّ ذلك الحكم إلى فرد فرد من العباد؛ فإنّ الظاهر منها كون المولى فى مقام المولويه لا الإرشاديه، وأنّ المولى فى مقام جعل الأحكام لا يكلف نفساً إلّا بقدر وسعها فتقيّد الأحكام الشرعيه بالقدره. وكآيه «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ» ٣

وعليها يصير العسر أو الحرج شخصياً كما إعترف به المشهور فينسجم مع نظريه الإنحلال وإشتراط الحكم بالقدره. ويقرب منها ما ورد فى بعض الأحاديث كمعتبره حمزه بن الطيار عن أبى عبد الله عليه السلام ففيها: «وكلّ شيء أمر الناس به فهم يسعون له، وكلّ شيء لا يسعون له فهو موضوع عنهم». (١)

الإشكاليه الثالثه: إنّ الظاهر من لفظه «نفساً» فى آيه «وَلَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْرَهَا» ٥ وآيه «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْرَهَا» ٦ هو أنّ المولى يلحظ النفوس

ص: ١١٦

وأحوالهم حين الجعل، فيستلزم منه إنحلال الخطاب والتكليف؛ بل يستفاد من ظهور قوله تعالى «عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ...»^١ أيضاً أنه تعالى يلحظ مقام الإمتثال عند جعل الأحكام؛ إذ إن معنى الآية هو: أنهم كانوا لما حرم عليهم الجماع في شهر رمضان بعد النوم خالفوا في ذلك، فذكرهم الله بالنعمه في الرخصه التي نسخت تلك الفريضه. والسبب لإحلال ما ذكر، هو قلّه الصبر عنهنّ وصعوبه الإجتناّب عنهنّ لبعض، كما لا يخفى.

وكذلك يظهر من قوله تعالى في وجوب الثبات في القتال: «الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا...»^٢ تقدّم العلم بحالهم وحال ما كلفهم؛ لأنه إنّما يحسن من المكلف أن يأمر بما يعلم حسنه وأنّ المكلف يتمكّن من فعله على الوجه الذي كلفه وإلّا لقبّح التكليف أصلاً. وعليه تدلّ الآية على أنّ كل فرد من المسلمين في مقابل إثنين من المحاربين، لا أكثر منهما؛ ويؤيده موثقه مسعده بن صدقه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّ الله عزّ وجلّ فرض على المؤمن - إلى أن قال - ثمّ حوّلهم عن حالهم رحمهً منه لهم، فصار الرجل منهم عليه أن يقاتل رجلين من المشركين تخفيفاً من الله عزّ وجلّ فنسخ الرجلان العشره»^(١).

وعليه ما أفاده الإمام قدس سره من نظريه الخطابات القانونيه لا يوافق ما ورد في هذه الطائفة من الآيات القرآنيه؛ فإنّ الملحوظ في الخطابات الشرعيه هو لحاظ نفوس المكلفين وأحوالهم في الإمتثال بنحو إنحلالى، ويستلزم منه عدم تكليف للعاجز لا أنّه يعدّر عقلاً.

الإشكاليه الرابعه: إنّ الإمام الخمينى قدس سره قد فضّل بين الموضوع والمتعلّق، حيث يعتقد في الثانى بالفرق بين العموم والإطلاق فتدلّ ألفاظ العموم على

ص: ١١٧

التكثير وتعلّق على كلّ فرد فرد من الحكم بينما لا يستفاد الإنحلال من الإطلاق؛ فإنّه يدلّ على نفس الطبيعه من دون ملاحظه شىء آخر فى الحكم. (١) ولكنّه قدس سره لم يعتقد بهذا الفرق فى موضوع الخطاب ولم يفصل بينهما كذلك؛ بل ذهب إلى عدم الإنحلال فيهما، مع أنّه لا وجه لهذا الفرق بينهما إذا كان المولى فى مقام جعل الحكم، حتّى يقال بالتفصيل فى ما فهم من إستعمال أداء العموم بين الموضوع والمتعلّق؛ فإنّه ليس هنا شاهد فى الموضوعات لكى ترفع اليد عن ظهور أدوات العموم فى إستغراق الأفراد والقول بعدم لحاظ الأفراد فيها.

هذا من جهه، ومن جهه أخرى، إنّ قدس سره يعترف بإنحلال المتعلّق فى النواهي، فيصير الخطاب فى «لا تشرب الخمر» منحلّاً بعدد الأفراد بخلاف «أقيموا الصّلاة» ٢

يقول الإمام الخمينى قدس سره فى التهذيب:

فالأولى أن يتشبّث فى جانب النهى بذيل فهم العرف المتّبع فى تلك المقامات فى كلتا المرحلتين؛ أى مرحله أنّ الطبيعى ينعدم بعدم جميع الأفراد، ومرحله أنّ النهى إذا تعلّق بالطبيعه ينحلّ إلى النواهي، من غير أن تستعمل الطبيعه فى الأفراد، ومن غير فرق بين كون النهى زجراً أو طلب ترك. (٢)

وعليه لا- تكون هذه النظرية جامعاً؛ فإنّها تنسجم مع الخطابات الإيجابيه دون السلبيه؛ فإنّ القول بكون الخطابات قانونية تتوقّف على القول بأنّ الأحكام تتعلّق بالطبيعه، وأما لو قلنا إنّ الحكم لا- يتعلّق بالطبيعه فلا- يمكن أن يقال بكون الخطابات قانونية. وبكلمه أخرى، إنّ لو قلنا إنّ الأحكام متعلّقه بالأفراد فحينئذ لا يمكن أن نقول بأنّ الخطابات قانونيه.

ص: ١١٨

١- (١) - جواهر الأصول ٣: ٣٠٨.

٢- (٣) - تهذيب الأصول ٢: ١٥.

الإشكاليه الخامسه: إنه لا- ملازمه بين إرادته البعث أو الزجر فى التشريع وبين عدم وضع الأحكام بصياغه القانون، بل يجوز التفكيك بينهما بأن نعتقد أنّ الإراده التشريعيه ليست إلما بنحو القانون ومع ذلك نذهب إلى إنحلال الخطاب ولحاظ الأفراد وحالاتهم فى إنشاء الحكم وتظهر ثمرته فى عدم ورود الإيرادات التى أوردها السيد الإمام قدس سره على نظريه المشهور حيث لم نفسر التكليف بالبعث كما ذهب إليه الإمام مع عدم الإلتزام بنظريه الخطابات القانونيه على ما فسرها.

وأما ما ذهب إليه المشهور من جريان الإحتياط وعدم إجراء البراءه عند الشكّ فى القدره ففيه: أنّه قد يتفق عدم التطابق بين آراء الفقهاء فى أبواب الفقه ومبانيهم الأصوليه فليس ذلك أمراً جديداً، ولا يكشف ذلك عن عدم إشتراط التكليف بالقدره؛ بل يمكن أن يقال إنّ الشرائط التى ترجع إلى مقام الإمتثال بحيث إنّ جعلها قد صدر من المولى، لا تجرى فيها البراءه، بل المرجع هو الإحتياط؛ مع أنّه قد يفهم عرفاً ثبوت الملا-ك للقادر والعاجز عبر تناسب الحكم والموضوع، فلا يحتاج إلى نفس الخطاب؛ أضف إليه أنّ القدره المشروطه فى الخطاب هو حصولها من حين وصوله إلى حين الإمتثال، وأنّ جريان البراءه فيها مشروط بالفحص عن القدره؛ فإنّ كلّ شرط لا يعلم وجوده وعدمه إلّا بالفحص يجب الفحص عنه. وعليه لا يصحّ أن يعمل العبد عملاً يعجزه عن إتيان التكاليف كما إذا أغمى عليه فلا-يمكنه الصلاه والصوم؛ فإنّ الإشتغال اليقيني يقتضى البراءه اليقنيه، والقطع بالفراغ يحصل بإجراء الإحتياط فى المقام. فالبحث فى التعجيز يشبه البحث فى المقدمات المفوّته وعليه كما لا يجوز إتلاف الماء قبل وقت الصلاه للتوضؤ فى الوقت فكذلك لا يجوز تعجيز الإنسان نفسه لتفويت غرض المولى الذى يحكم العقل بعدم جوازه.

وبكلمه أخرى، إنّ الشكّ فى التكليف إذا انتهى إلى مقام الشارع وحدوث

جعله فلا شبهه في جريان البراءة فيه. وأما إذا كان للشك طرفان: من جهة يرتبط بالشارع ومن جهة يتصل بالعبء - كما نحن فيه - فلا يصح جريان البراءة فيه؛ وذلك كما إذا قال المولى إن كنت قادراً فيكون جعل التكليف عليك فعلياً وإن كنت عاجزاً يكون هذا العجز مانعاً من فعلية الجعل فيجرب فيه أصل عدم المانع وهو العجز؛ فإن المفروض عدم سبق الشك في القدره لوجودها في حاله السابقه ومع الشك فيها يجرى إستصحاب القدره أو إستصحاب عدم العجز وتكون نتيجه مطابقاً لما ذهب إليه المشهور من ثبوت التكليف على ذمه المكلف في هذه الحاله.

هذا، ولا يتم القياس بين الأحكام التكليفية والوضعية؛ فإنه لا تقبح عرفاً نجاسة الخمر الذي لا يوجد في محل الإبتلاء، بينما لا يحسن الخطاب المنجز بالنسبه إلى ما لا- إبتلاء به ولو بأي عنوان من العناوين، فيكون النهى عن إجتنابه أمراً لغواً قبيحاً بحسب العرف؛ فإن الفعل والترك الاختياريين لزم أن يكونا مورد الإبتلاء حتى يمكن إستنادهما إلى الفاعل أو التارك.

فتحصّل أنّ شرط حسن الخطاب أو تنجيزه هو كون متعلقه مورد الإبتلاء، فلو كان بعض أطراف العلم الإجمالي خارجاً عن محل الإبتلاء ولا- يبتلى بتركه المكلف عادة، لا- علم بالخطاب المنجز فكان التكليف بالنسبه إليه منتفياً، ولتجرى البراءة في الطرف الآخر الذي يشك في حدوثة، بلا معارض.

كما أنّ قياس القدره على متعلق التكليف، بالعالم بالتكليف مع الفارق؛ إذ لا يمكن أخذ العلم بحكم في موضوع ذلك الحكم فيكون للموضوع إطلاق بالإضافه إلى العالم والجاهل، بمعنى الإطلاق الذاتى لا محاله، وشمول خطاب الحكم للجاهل به لا بعنوان الجاهل، بل بعنوان البالغ العاقل لا بأس به، فيكون وصول هذا الخطاب بنفسه أو بوجه آخر موجباً للعلم به فيتنجز، بخلاف شموله للعاجز الذي لا يمكنه تحقيق المتعلق في الخارج إطلاقاً؛ فإنّ إعتبار التكليف في

حقّه لغو فضلاً عن توجّه الخطاب إليه. (١).

وأما العصيان، فلا يكون قيداً في الخطاب لكي يؤدّي ذلك إلى عدم صحّته الخطاب بالنسبة إلى العاصي لقبح خطاب من لا ينبعث منه؛ لأنّه لا يتعلّق الحكم إلى ما ثبت أو ترك للشئ بالضروره، فلامحاله يلحظ ذلك العصيان كظرف للخطاب؛ فإنّ الوجدان شاهد على إمكان توجيه الخطاب إلى من يعلم بعصيانه، والعاصي في هذا الظرف قادر على إتيان التكليف، بل يكفي إمكان الإنبعاث والإنزجار في جعل الحكم ولا يحتاج إلى فعليتهما؛ بمعنى أنّ الداعي في الخطابات هو جعل ما يمكن أن يكون داعياً ويصلح أن يكون باعثاً أو زاجراً، وهو أمر يجتمع مع العصيان فيصحّ الخطاب إليه ويترتب عليه الأثر، وهو أنّه يصحّ للمولى أن يعاقب العبد على عصيانه. ومنه أيضاً يظهر أنّه يجب قضاء الصلاه على النائم في جميع الوقت، بل يمكن أن نتمسك لذلك بدليل وجوب القضاء كما لا يخفى.

وبهذه المناقشات تردّ نظريه «عدم الإنحلال في الخطابات القانونيه» ولولاها لكانت هذه النظرية نعيم القول، التي لها مساس مباشر بموضوعات الحقل الأصولي وبواسطته بموضوعات الحقل الفقهي فيدفع بها كثير من الغوامض التي تكون في الأصول والفقهاء. وسيجيء مزيد بيان في تطبيقاتها في المسار الفقهي والمسائل الأصوليه.

المبحث الرابع: الخطابات القانونيه عند السيّد مصطفى الخميني رحمه الله

إنّ السيّد الأصولي المحقّق الخميني رحمه الله قد أشار في بيان كفايه تعلّق الإراده بالقانون العام مع إعتبار الحكم لكلّ أحد بما يخصّه، إلى أن تلك الإراده الواحده

ص: ١٢١

المتعلّقه بالخطاب العام القانوني، تنحلّ حكماً.

وتوضيح ذلك هو أنّه رحمه الله قد أشكل في بادء الأمر على عدم إنحلال الخطاب:

بأنّ الخطاب إمّا أن يتعلّق بفرد فرد من المكلفين أو لا- يتعلّق، فإن قيل بالأول فهذا يوجب القول بأنّ الخطاب ينحلّ إلى الأفراد ولا يقول به السيّد الإمام قدس سره وإن قيل بالثاني، فمعناه أنّ الخطاب لا يتعلّق بالأفراد فلا يجب عليهم شيء، وعليه كيف يقال إن زيدا عصي أو أطاع مع أنّ الخطاب لا ينحلّ إلى الخطاب الخاص المتّوجه إليه حسب الفرض.

ثمّ قد أجاب السيّد المصطفى رحمه الله على هذا الإشكال: بأنّ الامام قدس سره حينما أنكر إنحلال الخطاب يقصد من ذلك الإنحلال الحقيقي لا الحكمي؛ فالخطاب القانوني وإن كان متعلّق بالجميع ولا ينحلّ إلى الأفراد حقيقةً إلّا أنّه ينحلّ حكماً بمعنى أنّ العقل والعرف يحكمان بالإنحلال وإن لم ينحلّ حقيقةً.

وتوضيح ذلك: إنّ الإرادة التشريعية عند المشهور معناها: إرادة المولى تحريك العبد، إلّا أنّ السيّد الإمام قدس سره يقول إنّ هذا التفسير للإرادة غير تام، بل المقصود من الإرادة التشريعية هو إرادة جعل الحكم على نحو القانون. فالمولى حينما يقول:

«أَوْفُوا بِالْعُقُودِ»^١ فهذا الخطاب واحد والإنشاء واحد، إلّا أنّ الكثرة إعتبارية بلحاظ أنّ المراد معنى كلّ إنحلال، فالإنحلال في المراد لا الإرادة إلّا أنّ الإنحلال يسرى من المراد إلى الارادة ومعنى السرايه: هو أنّ الارادة في الواقع ليست متعدّدة بل لأنّ المراد متعدّد فيسرى هذا التعدّد إلى الإرادة وهذا ما يسمّى بالإنحلال الحكمي.

قال السيّد مصطفى الخميني رحمه الله في تحريرات الأصول قبل أن يبيّن نظريته:

إنّه قد ذهب القوم إلى إنحلال الخطاب إلى الخطابات: وهي أنّ كلّ واحد من

أفراد المخاطبين، لا- بد أن يكون مورد التكليف ومورد الحكم، من غير إرتباط حكمه بحكم الفرد الآخر، لأن العموم أصولي إستغراقي، فيكون الحكم الكلي منحلماً إلى الأحكام الكثيره، ولذلك تجرى البراءه العقلية في الشبهات الموضوعيه، و يتعدّد العقاب والثواب بتعدّد المكلفين، فيتعدّد الحكم، فيكون كلّ فرد مورد الحكم المخصوص به. ولكنّه كيف يعقل توجيه تلك الإراده إلى الفرد الذي هو جاهل، والمولى ملتفت إلى جهله، وإلى الفرد الذي هو عاجز وغافل، والمولى ملتفت إلى حاله؟! فإن كان الخطاب القانوني، معناه عدم الإنحلال بحسب الأفراد، فيكون الأفراد بلا تكليف، فهو خلف. وإن أريد منه: أنهم مع كونه قانونياً مورد التكليف والحكم، فهو مناقضه ومستحيل. وبعبارة أخرى: لسنا قائلين بإنحلال الخطاب الذي هو معنى جزئي حرفي قائم بالمخاطب، وبما نصوّره بصوره المخاطب، بل مقصودنا من «إنحلال الخطاب» هو إنحلال الحكم العام الإستغراقي حسب الأفراد، وأن كلّ فرد مخصص بحكم يخصّ به، ويستتبع إطاعته وعصيانه وثوابه وعقابه. فيتوجّه السؤال هنا إلى كيفية إمكان الإنحلال الحكمي الراجع إلى التكاليف الكثيره، وكلّ تكليف متوجّه إلى شخص وباعث إياه نحو الماده، ولو كان هذا الشخص عاجزاً غافلاً- جاهلاً، فكيف يتوجّه إليه هذا التكليف، فهل يكون هذا إلماً القول: بأن هؤلاء الأفراد بعناوين خارجه، ليسوا مورد التكليف الفعلي؟! (1)

ثمّ عالج الإشكال بناءً على مسلكه المختار من الإنحلال الحكمي قائلاً:

إذا أحطت خبيراً في طي هذه المقدمه، تقتدر على حلّ المعضله الأخيره: وهي أنّ كلّ واحد من الأفراد وإن كان محكوماً بحكم مخصص به، والحكم وإن تقوم بالإراداه، بمعنى أنّه هو عينها، أو هو أمر متأخر عنها لا حقّ بها، ولكن تكفي تلك

ص: ١٢٣

الإرادة المتعلّقه بالكلّي والقانون العام لإعتبار الحكم المزبور لكلّ أحد؛ أو يقال بأنّ تلك الإرادة الواحدة المتعلّقه بالخطاب العام القانوني، تنحلّ حكماً - حسب الأفراد، وحسب حكم العقل وفهم العرف - إلى الأفراد، فيكون الإنحلال إلى الكثير بنحو العموم الإستغراقي، ويكون الإنحلال حكماً؛ ضروره أنّ الوجدان قاض بوحده الإرادة، فالكثرة إعتباريه بلحاظ أنّ المراد معنى كلّي إنحلالى. وهذا المعنى الإنحلالى يوجب سريان الإنحلال حكماً إلى الإرادة، لا واقعاً وموضوعاً، فإنّه خلاف الوجدان، ومنافٍ للبرهان. فعلى هذا، كلّ فرد من الأفراد بما أنه إنسان، وبما أنه مؤمن مسلم، محكوم بالحكم الإنحلالى الّذى يتوجّه إلى الآحاد، حسب توجيه الخطاب الكلّي، لا حسب توجيه الخطاب الشخصى. فقوله تعالى:

«يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ»^١ وإن كان فى قوة الإنحلال إلى أفراد المؤمن ومصاديقه الذاتيه، ولكن لا يلزم من كونه فى قوة الكثير، كون كلّ واحد من هذا الخطاب بالقوّه، جامعاً لجميع الشرائط المعبره فى صحّه توجيه الخطاب الشخصى الفعلى. فما هى الشرائط فى الخطاب الشخصى، شرائط لأجل أنّه خطاب فعلى، وإذا كان الخطاب بالقوّه فلا تعتبر تلك الشرائط، مع إنحلال هذا العام والقانون الكلّي إلى الكثير إنحلالاً حكماً موجباً لصحّه إنتساب كلّ واحد إليه، وإختصاصه بالحكم المخصوص به. (١)

هذا وقد أورد سماحه الأستاذ حفظه الله على ما أفاده السيّد مصطفى الخمينى رحمه الله:

أولاً إنّ ما ذكر وإن كان كلاماً دقيقاً، إلّا أنّ ما يستفاد من كلام السيّد الامام قدس سره هو أنّ الخطاب لا يمكن فيه الإنحلال مطلقاً فهو قدس سره يرفض الإنحلال بكلا قسميه الحقيقى والحكمى، ولو كان مراده قدس سره الإنحلال الحقيقى فحسب، لكان اللازم عليه

ص: ١٢٤

أن يتبّه على ذلك. فما أفاده رحمه الله معارض لما صرّح به والده من عدم الإنحلال في الخطاب بوجه من الوجوه، بل الخطاب متوجّه إلى عنوان عام واحد، من دون أن ينحلّ إلى تكليف مستقلّ لكلّ أحد من مكلفين، فهذا أجنبي عن القول بالإنحلال.

وثانياً، إنّه لو سلّمنا أنّ السيّد الإمام قدس سره يقصد من عدم الإنحلال: عدم الإنحلال الحقيقي، فحينئذ ينحلّ الخطاب إنحلالاً حكماً، ولكنّه لو قلنا بهذا التقريب الذي أفاده ولده الشهيد رحمه الله تعود المحاذير ويترتب عليه ما يترتب على القول بالإنحلال من تعدّد الإرادة والحكم؛ وذلك لأنّ الفرد حينئذ يكون مخاطباً وبالتالي، كيف يتوجّه الخطاب إلى العاجز والجاهل؟

نعم، بناءً على ما فهمناه من نظريه الإمام، يمكن أن نجيب على ذلك: بأنّ الإرادة لا يمكن أن تنحلّ لا بالإنحلال الحقيقي ولا بالإنحلال الحكمي، إلّا أنّ السيّد الإمام قدس سره يريد أن يفكك بين الخطاب والحجيه، فالخطاب واحد إلّا أنّ الحجيه على الجميع؛ لأنّ الخطاب قانوني متعلّق بالكل. فالخطاب واحد شامل للمجتمع وليس فيه إنحلال بعدد المكلفين إلّا أنّ ذلك الخطاب الواحد حجّه على الجميع.

المبحث الخامس: كلام بعض المحقّقين في الخطابات القانونيه ونقده

قد ظهر ممّا تقدّم توضيح ما ذهب إليه الإمام الخميني قدس سره بما لا مزيد عليه، وقد أفاد بعض المحقّقين حفظه الله في تبين هذه النظرية ما لا يقول به السيّد الإمام وإليك ملخص كلامه:

إنّ الخطابات القانونيه متأثره عن وضع القانون في المجتمع الحالي الذي يعتبر ذلك كموجود مستقل في نفسه، فنشأت من وضع القانون يومياً، بينما كانت تلك الخطابات في الأزمنه السابقه لم تعدّ عرفاً كأمر مستقل بل كانت شعاعاً لشخصيه

الحاكم فلم يكن لها وجود منحاز عن شخصيه الأمرء. وبكلمه أخرى، لم يوجد القانون فى الأزمنه السابقه إلأما أمر به المولى جوراً أو عدلاً.

هذا، ولا- نقول بعدم وجود توفر لفظه «القانون» الذى يعدّ كلمه يونانيه، فى الأزمنه السابقه بل هذه موجوده حتّى قبل ظهور الإسلام؛ فالمراد أنّه لم يوجد بهذا النحو المتعارف والمكتوب فى زماننا هذا.

وعليه إنّ النظام السائد فى بداءه ظهور الإسلام وزمن نزول الآيات هو نظام العبيد والموالى: «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ»^١. فكان المنشأ لوجوب إطاعه العبد من المولى هو أنّ العبد كان جزءً من شخصيه المولى وكان القانون شعاع لشخصيته، فتحلّ أحكام الموالى إلى العبيد وحالاتهم، فلو لم يمثل أوامر المولى ليصدق عليه أنّه قد ضيّع أمر المولى وأهان به.

والأحكام الشرعيه تشعّر إلى الجوّ الحاكم حين النزول من سيطره الموالى على العبيد. فليس الخطاب الشرعى بنحو الخطاب القانونى الدارج يومياً فى وضع القوانين.^(١)

والخلاصه إنّ ما يعتقدّه السيّد الإمام الخمينى رحمه الله من كون الخطابات الشرعيه خطابات قانونيه، ليس إلأما ينعكس اليوم من وضع القوانين وعدّها بوجود منحاز إعتبارى دون أن يكون قوامه بوجود الأفراد.

هذا، وناقشه الأستاذ حفظه الله بما يلى:

أولاً، إنّّه لا- ملازمه بين كون الخطاب قانونياً وبين أن يكون للقانون وجود منحاز سوى شخصيه الحاكم؛ فلا يصحّ تفرّيعه على إستقلال القانون، بل بالإمكان أن يتصوّر القانون وكان ذلك مرتبطاً بشخص الحاكم، فهو يجعل القانون الكلى لعموم الناس من دون ملاحظه الأفراد. وبكلمه أخرى، لا يبتنى مسلك الخطابات

ص: ١٢٤

القانونية على وجود المنحاز للقانون أصلاً، لأنّ المقنن يلحظ النسبه بينه وبين المخاطب ويفرض المخاطب عاماً فيصدر الحكم بنحو قانوني ولا يحلظ الأفراد فيه.

ثانياً، لا- معنى للتشقيق في القانون بلحاظ تحقّق وجوده في الخارج مستقلاً وعدم تحقّقه كذلك؛ إذ الأمر الإعتباري لا يعقل تصويره بقطع النظر عن لحاظ الجاعل والمعتبر عليه؛ ولذلك نرى أنّه إذا تخلف شخص عن القانون يقال له إنك ضيقت حقّ الحاكم وحقوق الآخرين.

ثالثاً، إنّ العبد آنذاك لم يحسب من شخصيه الموالى حتّى يعدّ عصيانه إهانه للمولى، بل إنّ كان جزءاً من أموال المولى بحسب فهم العرف والعقلاء. أضف إلى ذلك، أنّه لا شبهه في لزوم إطاعته للمولى؛ فإنّ ذلك يحكم به العقل إقتضاءً لحقّ المولويه.

رابعاً، إنّ ما يستفاد من كلامه من أنّه تحمل ألفاظ القرآن على الجوّ السائد في المجتمع زمن النزول وفي إطار نظام الموالى والعبيد خطأً جدّاً؛ إذ يلزم منه عدم حجّيه القرآن وآياته لزماننا هذا، وهو مما تدفعه نفس الآيات القرآنيه التي تكون هدى للناس وتتحلّى بالكتاب. إذاً، نحن نعتقد أنّ دلالة الآيات والروايات تختلف عن بقيه الألفاظ والمكتوبات فلا يتدخّل في دلالتها فهم العرف وثقافته زمن النزول.

نعم، هناك أمور توجب الظهور في معنى خاصّ أو تكون قرينه على الفهم أو يكون هناك مختصّات بالنبي صلى الله عليه و آله.

ويتضمّن مبحثين:

المبحث الأول: التطبيقات الأصوليه للخطابات القانونيه

المبحث الثاني: التطبيقات الفقيهيه للخطابات القانونيه

ص: ١٢٩

قد تقدّم البحث عن نظريه الخطابات القانونيه، مفهومها وأركانها وأدلتها والمناقشه فيها، ولكن تركت هذه النظرية تأثيراً كبيراً في قسم من البحوث الأصوليه وفي مسار البحث الفقهي، فلها تفرّعات ومعطيات، ويعتقد السيد الشهيد مصطفى الخميني رحمه الله أنّ هذا الرأي هو بارقه ملكوتيه يمكن أن ينحلّ بها كثير من المعضلات وأساس طائفه من المشكلات، فلهّ تعالى درّه، وعليه أجره، جزاه الله خيراً. (١)

وسيظهر أنّ تطبيقاتها كثيره وواسعه جداً سيّما عند الإمام الخميني قدس سره وقد سار أيضاً على هذا النهج ولده المحقّق السيد مصطفى الخميني رحمه الله وتلميذه الألمعي سماحه آيه الله العظمى الشيخ محمّد الفاضل اللنكراني رحمه الله في كثير من مواضع الفقه والأصول. ونحن نسرد عدد من تطبيقاتها المختلفه في الحقل الأصولي ثمّ الفقهى.

هذا، وسيلاحظ القارئ الكريم أنّ هناك عديداً من الأدلّه لم نوردّها في

ص: ١٣١

البحث، وذلك لأنّ التركيز في هذا الباب ليس على النتيجة أو تحديد الرأى النهائى فى المسائل المطروحه، بل إنّما إطلاله سريعه على كيفيه الإستدلال بالنظريه المذكوره.

إذا، قد وقع البحث حول معطيات هذه النظريه فى مبحثين:

المبحث الأول: التطبيقات الأصوليه للخطابات القانونيه

إشاره

تظهر لوازم هذه النظريه (عدم إنحلال الخطابات القانونيه) فى مختلف المسائل الأصوليه ونحن نشير هنا إلى نماذجها الأساسيه فى الجهات التاليه:

الجهه الأولى: شموليه الخطابات القرانيه لغير الحاضرين

هل تختصّ الخطابات الشفاهيه نحو قوله تعالى: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا»^١ و «يا أَيُّهَا النَّاسُ»^٢ بالموجودين فى زمن الخطاب بل الحاضرين مجلس التخاطب، أو يعمّ المعدومين فضلاً عن الغائبين عنه؟ وأنه هل يستلزم شمول الخطاب للمعدومين المحال أو لا؟

ولا- يخفى عدم إختصاص النزاع بما يتضمّن خطاباً، بل يجرى فى جميع الأحكام الموضوعه على العناوين الكليه ولو لم يكن بلسان الخطاب، مثل قوله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»^٣ وقوله تعالى: «لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ...»^٤ وقوله تعالى: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ...»^٥ فإنه وإن لم يشملها عنوان البحث، لكن يشملها ملا-كه؛ فإنّ الملاك فى عدم الجواز، هو أنّ

المعدوم لا يكون شيئاً، فكما لا يصلح مخاطبه المعدوم والحديث معه، فكذلك لا يصلح توجيه حكم تكليفي أو وضعي إليه؛
بداهه أنه لا يصلح إيجاب الحجاج أو الدين مثلاً على من كان معدوماً. (١)

وعليه إنَّ النزاع إنما هو في أنَّ شمول الخطابات القرآنيَّة والأحكام المتعلِّقه بالعناوين الكليَّة الوارده فيها للمعدومين هل يستلزم
تعلُّق التكليف بهم والمخاطبه معهم الممتنع عقلاً- بداهه، أو لا- يستلزم ذلك الأمر المستحيل؟ فالنزاع إنما هو في الملازمه بين
الأمرين التي هي أمر عقلي.

قد ذهب السيّد الإمام قدس سره إلى عدم الإستلزام قائلاً: إنَّ تلك الأحكام الموضوعه على المكلفين إنما هو بنحو القضيه
الحقيقيه والجعل القانوني على مصاديق العناوين بنحو الإجمال فيما إذا كانت القضيه محصوره، أو على نفس العناوين في
غيرها. (٢)

وتوضيح ذلك كما تقدّم هو: أنَّ القضيه الحقيقيه هي التي يكون الحكم فيها على نفس الطبيعه، وهي قابله للصدق على كلّ
فرد، ومتَّحده معها في الخارج؛ لا بمعنى وضعها للأفراد ولا بمعنى كون الطبيعه حاكيه عنها ولهذا يصحّ أن يقال: إنَّ كلّ فرد من
الطبيعه إمّا موجود أو معدوم بلا- تأوّل. فلا- تكون القضايا الحقيقيه أخباراً عن الأفراد المعدومه، بل أخبار عن أفراد الطبيعه بلا
قيّد، وهي لا- تصدق إلّا على الأفراد الموجوده في ظرف وجودها، فيكون الاخبار كذلك بحكم العقل من غير تقييد
وإشراط. (٣)

ثمَّ إنَّ في القضيه الحقيقيه يكون الحكم على الأفراد المتصوِّره بالوجه الإجمالي، وهو عنوان «كلّ فرد»، أو «جميع الأفراد»،
فإنَّ عنوان «كلّ» و «جميع»

ص: ١٣٣

١- (١) - جواهر الأصول ٤: ٤٤٨.

٢- (٢) - مناهج الوصول إلى علم الأصول ٢: ٢٨٧.

٣- (٣) - المصدر ٢: ٢٨٦.

متعلق للحكم، ولَمَّا كان هذا العنوان موضوعاً للكثيرات بنحو الإجمال فيإضافته إلى الطبيعه يفيد أفرادها بنحو الإجمال، فالحكم فى المحصوره على أفراد الطبيعه بنحو الإجمال، لا- على نفس الطبيعه، ولا- على الأفراد تفصيلاً، فقولهم: إنَّ الحكم على الطبيعه التى هى مرآه للأفراد، ليس بشىء.(١)

إذا، تبين أنَّ عنوان المستطيع إنَّما يصدق على خصوص المكلف الموجود الحاصل له الإستطاعه، فكما أنه لا- يصدق على المكلف الغير المستطيع كذلك لا يصدق على المعدوم بطريق أولى؛ لأنه ليس بشىء. نعم، بعد الوجود وصورته متصفاً بذلك الوصف ويتحقق مصداق لذلك العنوان، يشمله الحكم،(٢) فغايه ما هناك جعل الحكم على العنوان الذى لا ينطبق إلأعلى الموجود خارجاً؛ فإنَّ الشىء ما لم يوجد ولم يتشخص ليس له ماهيه كما ليس لها وجود. فالإنسان إنسان بالوجود، ولولاه لا إنسان ولا ماهيه ولا غير ذلك. فالقصور من ناحيه نفس العناوين لا من جانب الوضع.(٣) ف «كلّ نار حارّه» إخبار عن مصاديق النار، دلالة تصديقيه؛ والمعدوم ليس مصداقاً للنار ولا لشيء آخر، كما أنَّ الموجود الذهني ليس ناراً بالحمل الشائع، فينحصر الصديق على الأفراد الموجوده فى ظرف وجودها، من غير أن يكون الوجود قيماً، أو أن يفرض للمعدوم وجود أو ينزل منزله الوجود، ومن غير أن يكون القضيّه متضمّنه للشرط، كما تمور بها الألسن موراً.(٤)

بناءً على ما إختارناه، لا يكون المعدوم مصداقاً لها حال العدم، ولا يتوجّه إليه التكليف؛ وأما إذا صار المصداق موجوداً فيشملة الحكم. فإذا رأى المكلف أنّ

ص: ١٣٤

١- (١) - معتمد الأصول ١: ٣١٥.

٢- (٢) - المصدر ١: ٣١٦.

٣- (٣) - تهذيب الأصول ٢: ٢٢١.

٤- (٤) - المصدر ٢: ٢٢٢.

فى كتاب الله تعالى: حج البيت على الناس إذا استطاعوا، من غير تقييد بما يخصه بالموجودين فى زمن الرسول، ويكون نفسه مصداقاً للمستطيع، يرى أنه مأمور بالحج من غير توهم أن ذلك الحكم على هذا العنوان مستلزم لتوجه التكليف إلى المعدوم، ضروره أنه قبل وجوده وإستطاعته ليس من الناس ولا من أفراد المستطيع بالضروره، وبعد وجوده وإستطاعته يصدق عليه هذان العنوانان، ولازم جعله كذلك شمول الحكم له. (١)

وبالجملة: هذا القسم لا يستلزم جعل الحكم على المعدوم، بل على العنوان الذى لا ينطبق إلا على الموجود. فاتضح وجه شمول قوله تعالى: «الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ» ٢ وأشباهه الوارده فى الذكر الحكيم وغيره ويسقط الإشكال من إستلزام تعلق التكليف بالمعدوم.

وأما الخطابات الشفاهيه نحو قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا»، ٣ و «يَا أَيُّهَا النَّاسُ» ٤ فقد يثار حولها إشكال آخر من جهة لزوم مخاطبه المعدوم، حيث إن معنى الخطاب توجيه الكلام إلى المخاطب، سواء اشتمل الكلام على «كاف» الخطاب أو أداه النداء، أو كان التوجيه إليه بالحمل الشائع من غير ما يدلّ وضعاً على التخاطب.

فالجواب عنه أن خطابات الله تعالى فى القرآن لم تقع بينه تعالى وبين المؤمنين، ولم يكن المؤمنون - حتى الحاضرين مجلس الوحي أو فى مسجد النبى - مخاطبين بها؛ ضروره أن الوحي إنما نزل على شخص رسول الله صلى الله عليه وآله، وكلام الله وخطاباته لم تكن مسموعه لأحد من الأمة.

ص: ١٣٥

بل الظاهر من الآيات والروايات كقوله تعالى: «نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ»،^١ أن الوحي إنما كان بتوسط أمين وحيه جبرائيل عليه السلام فجبرائيل غالباً كان حاكياً لتلك الخطابات منه تعالى إلى رسوله، وهو صلى الله عليه وآله حاك بالواسطه؛ فالقرآن هو حكاية الخطاب بلا واسطه، أو بواسطه أمين الوحي، وعلى أى حال، خطابات الله النازله إلى رسول الله صلى الله عليه وآله لم تكن متوجهة إلى العباد مباشرة، سواء كانوا حاضرين في مجلس الوحي أو في مسجد النبى، أم لا؛ فإنها ليست خطابات شفاهيه لفظيه؛ بحيث يقابل فيها الشخص الشخص، فيخاطب بها الناس، لاستحاله أن يكلمهم الله تعالى بلا واسطه، مع عدم لياقتهم لذلك، إلا أنبياء الله عليهم السلام الذين بلغوا فى الكمالات ما بلغوا، حتى صاروا لائقين بأن يخاطبهم الله ويكلمهم؛ بل لم يثبت وجود مجلس خطاب عند صدور الحكم ونزول الوحي.

فالتعبير بالخطابات الشفاهيه أيضاً مسامحه؛ لعدم كون واحد من المكلفين مخاطباً بها أصلاً، بل إنما هى قوانين كليه بصوره المخاطبه أوحى الله تعالى بها نبيه صلى الله عليه وآله وهو بلغها إلى الناس كما أنزلت على قلبه. (١)

هذا، وإن أحرف النداء موضوعه لإيجاده، لا للنداء الحقيقى، وهو جزئى حقيقى يوجد فى آن، ثم يندم وينقطع فى الآن الثانى، ولا بقاء له، فلا يمكن نداء المعدوم وخطابه، بل الخطابات القرآنيه الإلهيه خطابات قانونيه كتيبه، كما هو منهج جميع العقلاء وديدنهم من الموالى العرفيه؛ حيث إنهم فى مقام جعل القوانين يكتبون ذلك ولو بنحو النداء والخطاب، ثم يأمر المبلّغين بنشرها وتبليغها بين الناس، فمن إطلع عليها يعلم بأنه مكلف ومخاطب بها لا بالخطاب الشخصى، فكذلك الخطابات القرآنيه خطابات كتيبه، نزل بها جبرئيل على قلب سيد

ص: ١٣٦

المرسلين صلى الله عليه وآله فإنه مخاطب بتبليغ مثل «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا»^١ ونحوه إلى الناس، ولم يكن صلى الله عليه وآله أيضاً واسطه فيه؛ بأن يخاطب صلى الله عليه وآله الناس عن الله تعالى حتى كأنه تعالى خاطبهم؛ لما عرفت من عدم لياقتهم لذلك، فيستحيل وقوع غير الأنبياء مخاطبين - بالفتح - له تعالى، ولا كشجره موسى؛ بأن يكون خطابه وتبليغه تعالى بنحو إيجاد الصوت من الشجرة، وحينئذٍ فكل من هو مصداق لموضوع ذلك الخطاب الكتابي فهو محكوم بحكمه؛ بلا فرق في ذلك بين الموجودين في زمن القانون الكتابي وبين المعدومين، بدون أن يستلزم ذلك مخاطبه المعدوم، وحينئذٍ فليس للإشكال مجال. (١)

ثم إن ما ذكرنا: من أن المقتن لم يكن طرف المخاطبه في القوانين الإسلاميّة، بل يكون المقتن غير المبلغ؛ لأنّ الأوّل هو الله تعالى، والثاني هو الرسول صلى الله عليه وآله أولاً، وذو الوسائط ثانياً، بتوسط الكتب وغيرها من وسائل التبليغ، سنّه جاريه في جميع العالم؛ لأنّ المقتن في القوانين العرفيه والسياسيه إمّا شخص، أو هيئه وجماعه، ولم يتعارف أن يكون الواضع مبلغاً، وكذلك لم يكن المبلغ مخاطباً ومنادياً لأفراد الحكومه، بل كان ناقلاً وحاكياً للخطاب والنداء. فترى أنّ المقتن يضع القوانين، وبعد وضعها يتشبّث في إبلاغها وإعلامها بالكتب والصحف والمذيع والتلفزيون ونحوها. وحينئذٍ: فالفرد الحائر للشرائط من الشعب المأمور بالعمل بها إذا عطف نظره إلى كتاب القانون لأهل وطنه لا يشكّ أنّه مأمور بالعمل به؛ وإن تأخر عن زمان الجعل بكثير، بل لم يكن موجوداً في ظرف الوضع، ولكن جعل الحكم بصوره الخطاب على الناس في قول القائل «يا أَيُّهَا الناس» كافٍ في شموله له؛ وإن وجد بعد زمن الخطاب بمدّه متراخيه. وما ذلك إلّا لأجل كون

ص: ١٣٧

الخطاب كتيباً أو شبيهاً بذلك، وهو ليس بخطاب لفظي حقيقه، ولا يحتاج إلى مخاطب حاضر.

والقانون الإسلامى المجعول فى شريعتنا إنما هو على هذا النحو مع خصوصيته زائده، وهو عدم إمكان مخاطبه فيه بالنسبه إلى الناس وإظهار الوحي الجارى بلسان الرسول صلى الله عليه وآله إنما هو عن طريق التبليغ لا بنحو المخاطبه، فالخطاب بنحو «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» ١ مثلاً- لا- يكون المخاطب فيها أحد من المؤمنين أصلاً، بل إنما هو خطاب كتبي حُفِظ بالكتب ليعمل به كلٌّ مَنْ نظر إليه، نظير الخطابات الواقعه فى قوانين المكتوبه المنتشره بين الناس ليطلعوا عليها فيعملوا بها. فقوانينه عامه لكلٍّ من بلغت إليه بأى نحو كان من غير لزوم محذور. (١)

ووضّح ذلك تلميذه المحقق سماحه آيه الله العظمى الفاضل اللكرانى رحمه الله قائلاً:

إنّ دليل كون القرآن معجزه بارزه وكامله لرسول الله صلى الله عليه وآله هو أنّ بعد كون الإسلام بعنوان الدين الكامل والباقي والمستمرّ إلى يوم القيامة لا بدّ له من معجزه كذلك، ولا يمكن أن تكون معجزه دائميّه سوى الكتاب، ولذا لا يمكن لأحد من أبناء البشر الإتيان بمثل سوره صغيره من القرآن إلى يوم القيامة. ويستفاد من ذلك أنّ ترتيب السور والآيات القرآنيه وتدوين كلّ آيه وسوره فى محلّها بواسطه الكتاب كان فى عصر رسول الله صلى الله عليه وآله، وأمره الناشئ من الوحي الإلهي؛ إذ لا يصحّ إطلاق الكتاب على الأوراق المنتشره والمتفرّقه بين الناس، وتعريفه بالكتاب يهدينا إلى الإلتزام بذلك. فلا يكون مثل قوله تعالى: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» ٣ خطاباً شفاهياً، بل يكون خطاباً كتيبياً، ولا يلزم فيه حضور المخاطبين

ص: ١٣٨

ومجلس التخاطب وأمثال ذلك، ويؤيده تكليف الكفار بفروع الدين، مثل تكليفهم بالأصول وشمول الأحكام لجميع أبناء البشر، وذكر عنوان المؤمنين في بعض الآيات يكون من باب المثال والإشارة إلى خصوصيته بعض المكلفين.

ويؤيده أيضاً أن استفادة الحكم من الآية المشتملة على أداه الخطاب والآية الغير المشتملة لها تكون على نحو واحد وجداناً، ولا تختص الأولى بالحاضرين في مجلس التخاطب حتى تشمل الغائبين والمعدومين بمعونه قاعده الإشتراك، بل لا فرق بينهما من حيث شمول جميع المكلفين بصورة القضية الحقيقيه. (١)

فظهر: أن القرآن كله حكاية لما أنزله الله تعالى على قلب رسوله الأعظم، فقوله صلى الله عليه وآله: قال الله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة...» ٢ حكاية لخطابه تعالى إياه بقوله: «قل كذا...» فكان رسول الله صلى الله عليه وآله مبلّغاً لما أوحى الله تعالى لقلبه. وهذا نظير قولك لصاحبك: «قل لفلان كذا» فتكون الخطابات القرآنية شبيهة بالخطابات المصدّرة في أوائل الكتب والرسائل، فكما أن الخطابات الكتابية باقية إلى زماننا ونسبها الأولين والآخرين إليها على حدّ سواء، فكذلك الخطابات القرآنية. فلا محالة يكون إختصاصها إليهم بلا وجه، بل إختصاصها إليهم ثمّ تعميمها إلى غيرهم لغو باطل؛ إذ لا وجه لهذا الجعل الثانوى من قوله مثلاً «إنّ حكى على الآخرين حكى على الأولين» بعد إمكان الشمول للجميع على نسق واحد. بل عدم الدليل على الإختصاص كافٍ فى بطلانه بعد كون العنوان عامّاً أو مطلقاً، وبعد كون الخطاب الكتبى إلى كلّ من يراه أمراً متعارفاً، كما هو المعمول من أصحاب التأليف من الخطابات الكثره. (٢)

ص: ١٣٩

١- (١) - دراسات فى الأصول ٢: ٥٢١.

٢- (٣) - جواهر الأصول ٤: ٤٥٥؛ تهذيب الأصول: ٢: ٢٢٧.

الجهه الثانيه: تصحيح الواجب المشروط قبل تحقق شرطه وما شابه ذلك

واجه الأصوليون في الواجب المشروط مشكله، وحاصلها: أنّ إنشاء التكليف من المقدمات التي يتوصّل بها المولى إلى تحصيل المكلف به في الخارج، فإذا لم يكن الواجب المشروط قبل تحققه في الخارج مراداً للمولى - كما هو مذهب المشهور - فلا يعقل أن يتوصّل العاقل إلى تحصيل ما لا يريد فعلًا بإنشاء التكليف المشروط. (1) وإذا لم يرد فعلًا قبل تحقق شرطه، فلا فائده في الإنشاء والبعث الكذائي، وهل هو إلّا بعث عبث؟! فللمولى الحكيم أن يصبر إلى أن يتحقق الشرط، فيأمره عند ذلك بإتيانه، دفعاً للغويه توجيه الخطاب إلى المكلف وتكليفه بذلك قبل تحقق شرطه.

هذا، وإنّ حلّ هذه العويصه على نحو يطابق المبنى المشهور من إنحلال الأحكام ولحاظ الحالات الفرديه للمكلف في صحه الخطاب، جعل القوم في موقف عظيم: فمنهم من صار بصدد تصحيح الشرط المتأخر، ومنهم من تمسك بأجوبه فراراً عن الشرط المتأخر.

وقد تصدّى الإمام الخميني قدس سره لحلّ المشكله عبر التمسك بنظريته في الخطابات القانونيه قائلاً:

إنّه إنّما يتطرّق هذا الإشكال في الخطابات الشخصيه القائمه بمخاطب واحد مثلاً؛ وأمّا في الخطابات والأحكام القانونيه الكليه المتوجهه إلى عامه المكلفين بخطاب واحد، فلا مخلص للمشرّع المقنّن إلّا يجعله مشروطاً بعد ما يرى إختلاف آحاد المكلفين في واجديتهم الشرط وعدمه. فيأذن: لا مناص له إلّا من جعل الحكم على العنوان مشروطاً بالشرط لينبعث كلّ من كان واجداً للشرط، وينتظر الفاقد إلى أن يتحقق له الشرط. والشارع الأقدس حيث رأى مصلحه

ص: ١٤٠

الحجّ مثلاً على فرض الإستطاعه، ورأى إختلاف المكلفين فى واجديتهم للإستطاعه وعدمها، فأمر بالحجّ على فرض الإستطاعه، فقال عزّ من قائل: «وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً» ١، فمن كان مستطيعاً يحجّ، وينتظر الفاقد لها إلى أن يرزقه الله الإستطاعه. (١) ثم إن إنشاء البعث فى الواجب المشروط ليس للتوصل به إلى المبعوث إليه فعلاً حتّى يتوهم عدم معقوليته، بل للتوصل إليه على تقدير تحقّق الشرط، وكم فرق بينهما؟! مثلاً إنشاء إيجاب الحجّ على تقدير الإستطاعه إنّما هو للتوصل به إلى إيجاب الحجّ فى ظرف الإستطاعه لا قبله، وكم له نظير فى الأوامر العرفيه! كما هو أوضح من أن يخفى. (٢)

هذا، وبما سردناه يتّضح الحال أيضاً فى مسأله أمر الأمر مع علمه بانتفاء شرطه حيث يقول قدس سره فى المناهج:

إنّ هذا البحث [أيضاً] قد يقع فى الأوامر الشخصيه، كأمره تعالى للخليل عليه السلام وقد يقع فى الأوامر الكليه القانونيه:

فعلى الأوّل: فلا إشكال فى إمتناع توجّه البعث لغرض الإنبعث إلى من علم الأمر فقدان شرط التكليف فيه، بل لا يمكن ذلك بالنسبه إلى من يعلم أنّه لا- ينبعث ولو عصياناً، بل إلى من يعلم أنّه آت بنفسه بمتعلّق الطلب ولا- يكون الطلب مؤثراً فيه بوجه، ضروره أنّ البعث لغرض الإنبعث إنّما يمكن فيما يحتمل أو يعلم تأثيره فيه، ومع العلم بعدم التأثير لا- يمكن البعث لغرض الإنبعث، وكذا الحال فى الزجر والنهى. ولا يخفى أنّ مناط إمتناع إرادته البعث لغايه الإنبعث فى هذه الموارد واحد، وهو عدم تحقّق مبادئ الإيراده، من غير فرق بين إمتناع الإنبعث ذاتاً أو وقوعاً أو إمكانه مع العلم بعدم وقوعه. هذا كلّ فى الإيراده الشخصيه

ص: ١٤١

١- (٢) - جواهر الأصول ٣: ٨٤.

٢- (٣) - المصدر ٣: ٨٣.

وأما الإرادة التشريعيّة القانونيه فغايتها ليست إنبعاث كلّ واحد واحد، بل الغايه فيها - بحيث تصير مبدأ لها - هي أنّ هذا التشريع بما أنّه تشريع قانونيّ لا- يكون بلا- أثر، فإذا احتمل أو علم تأثيره في أشخاص غير معيّنين من المجتمع في كافّه الأعصار والأمصار، تتحقّق الإراده التشريعيّه على نعت التقنين، ولا- يلزم فيها احتمال التأثير في كلّ واحد؛ لأنّ التشريع القانونيّ ليس تشريعات مستقلّه بالنسبه إلى كلّ مكلف، حتّى يكون بالنسبه إلى كلّ واحد بعثاً لغرض الإنبعاث، بل تشريع واحد متوجّه إلى عنوان منطبق على المكلفين، وغرض هذا التشريع القانونيّ لا بدّ وأن يلحظ بالنسبه إليه، لا إلى كلّ واحد مستقلّاً، وإلّا لزم عدم تكليف العصاه والكفّار، بل والذى يأتى بمتعلّق الأمر ويترك متعلّق النهى بإرادته بلا تأثير لتكليف المولى فيه، وهذا ممّا لا يمكن الإلتزام به. وقد عرفت أنّ مناط الإمتناع فى البعث الشخصى فى العاجز والقادر العاصى واحد، فإذن ما لا يجوز أمر الأمر مع العلم بانتفاء الشرط فيه هو الأوامر الشخصيه المتوجّهة إلى أشخاص معيّنين، وأما الأوامر الكليه القانونيه المتوجّهة إلى عامّه المكلفين، فلا تجوز مع فقد عامّتهم للشرط، وأما مع كون الفاقد والواجد غير معيّنين مع وجودهما فى كلّ عصر و مصر - كما هو الحال خارجاً - فلا- يلزم تقييد التكليف بعنوان الواجد مثلاً، وإلّا يلزم تقييده بعنوان غير العاصى وغير الجاهل وغير النائم، وهكذا، وهو كما ترى. فلا يكون الخطاب العامّ خطابات مستقلّه لكلّ منها غايه مستقلّه، فتدبر. (1)

وقس على ما ذكر آنفاً مشكله قبح التكليف التحريمى بحقّ من لا يوجد لديه الداعى إلى إرتكابه؛ كقبح تكليف صاحب المرؤه بستر العوره؛ فإنّ الدواعى مصروفه عن كشف العوره، فلا يصحّ الخطاب؛ ونظيره نهى المكلفين عن شرب

البول وأكل القاذورات ممّا يكون الدواعى عن الإتيان بها مصروفه؛ إذ أئى فرق بين عدم القدره العاديه أو العقليه على العمل، وبين كون الدواعى مصروفه عنها؟!

والجواب إنّ هكذا التكليف يوجب نقصاناً فى التكليف الشخصى، ولكنّه بناءً على ما إختاره الإمام قدس سره مندفع جدّاً؛ فإنّ الخطابات الإلهيه فعليه فى حقّ الجميع؛ كان المكلف عاجزاً أو جاهلاً أو مصروفاً عنه دواعيه أو لم يكن؛ وإن كان العجز والجهل عذرين عقليين. (١)

الجهه الثالثه: إتحاد الطلب والإراده ودفع الإشكال عن تكليف الكفّار

قد اختلفت كلمات الأصوليين فى إتحاد الطلب مع الإراده مصداقاً، أو تغيّرهما مفهوماً ومصداقاً. فعن المشهور من الإماميه والمعتزله هو الإتحاد مصداقاً؛ (٢)

وعن الأشاعره إختلافهما مصداقاً ومفهوماً. (٣)

وعليه ربّما استدلّ للأشعرى على إختلاف الطلب والإراده - كما أشار إليه فى التحريرات - بأنّه لا شبهه فى إستحقاق الكفّار بل مطلق العصاه للعقاب، ولا شبهه فى أنّ صحّه العقوبه منوطه بترشّح الإراده الجديّه من المولى متوجّهه إلى أفعالهم وأعمالهم، ولا كلام فى أنّ إرادته تعالى عله الإيجاد، فلا يعقل التفكيك بينها وبين متعلّقها، فلا بدّ من الإلتزام بأمر آخر وراء الإراده، وهو المسمّى ب «الطلب والكلام النفسى» وإلّا يلزم عدم صحّه العقوبه، بل وعدم إستحقاقهم.

ويمكن تقريب هذا البرهان بوجه آخر: وهو أنّه تعالى وكلّ مولى إذا كان عالماً بالكفر والعصيان، لا يتمكّن من ترشيح الإراده الجديّه بالنسبه إلى العبد المزبور، كما لا يعقل ترشيح الإراده بالنسبه إلى بعث الحجر والعاجز والجاهل والناسى مع

ص: ١٤٣

١- (١) - تهذيب الأصول ٣: ٢٣٣.

٢- (٢) - بدائع الأفكار (تقريرات المحقّق العراقى): ١٩٨.

٣- (٣) - فوائد الاصول ١: ١٣٠.

حفظ العناوين، فإذا يلزم عدم إستحقاق هؤلاء الكفرة الفجرة للعقوبه، لعدم إمكان تعلق الإراده بالبعث أيضاً، فلا بدّ من الإلتزام بالطلب الذي هو محقق إستحقاق العقوبه، ولا إراده بعد ذلك رأساً.

وعند ذلك تحصل المغايره بين الطلب والإراده بالضروره، فإنّه إذا سئل عنه:

«هل يريد ذلك» أو «أراده» فلا جواب إلّا: «أنّه لم يردّه» لعدم الأمر به، وعدم إظهاره، بعد كون الإراده هي الفعل النفسانيّ ومن مقوله الفعل تسامحاً، وإذا سئل عنه: «هل يطلبه ويشتهي ويميل إليه» فالجواب: «نعم». فتحصل: أنّ تصحيح العقوبه لا ينحصر بالإراده المظهره أو الإراده نفسها، أو الطلب الإنشائيّ، بل ربّما يكون تصحيح العقوبه بأمر آخر وهو الطلب، بل والإشتهاء النفسانيّ غير البالغ إلى حدّ الإراده، لأجل الموانع الراجعه إلى إمتناع العبيد عن الإطاعه والامثال. (١)

ثمّ يقول السيّد الشهيد رحمه الله:

ولعمري، إنّ بعد هذا التقريب، لا- يتمكّن الأعلام من حلّ هذا الإعضال، وهذا من غير فرق بين ما ذكرناه في مصبّ الإراده التشريعيه، وبين كون مصبّها صدور الفعل عن الغير إختياراً، وبين كون مصبّها إيصال الغير إلى الفائده.

فأجاب عن الإشكال وقال:

إنّ الخلط بين الخطابات الشخصيه والكلية القانونيه يورث هذا الإشكال، وأوقع الأصحاب في إنحرافات. وإجمال الجواب هو أنّ من شرائط الخطاب الشخصى، إحتمال تأثير الأمر فى المخاطب والمأمور، وإلّا فلا تصدر الإراده الجديه مع فقد الإحتمال، ولعلّ لذلك قال الله تعالى: «فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا» ٢ لعدم إمكان أمره تعالى جدّاً، لعلمه بعدم إنبعائه مثلاً.

ص: ١٤٤

ومن شرائط الخطاب القانوني، إحتمال تأثير القانون في المجتمع البشري، من غير ملاحظه الأفراد والأشخاص، ومن غير إنحلال الخطاب إلى الخطابات، فإذا كان جميع المجتمع والأمة، كافرين وتمرّدين وعاصين، فلا يعقل الخطاب القانوني الجدي أيضاً، إلّامن الغافل غير الملتفت. ولذلك صحّ الخطاب لجميع الطوائف المشار إليها، بما فيهم العالم والقادر والذاكر وغير المتمرّد والمؤمن، وغير ذلك، بمقدار يصحّ جعل القانون، ويمكن ترشّح الإراده الجديه متعلّقه بمثل هذا القانون الكلي العام، فإفهم وإغتم، فإنّه مزال الأقدام. وهذا ما أفاده السيّد الوالد المحقّق في المسائل المختلفه، وإن تغافل عنه هنا، والأمر سهل. (١)

الجهه الرابعه: فعليه الحكمين المتزاحمين في عرض واحد

إنّ الأمر بالشىء هل يقتضى النهى عن ضده الخاص في باب العبادات أو لا؟ قد أنكر الشيخ البهائي رحمه الله ثمره البحث في هذه المسأله وذهب إلى أنّ الأمر بالشىء إذا لم يقتض النهى عن ضده، فلا أقلّ من عدم الأمر به؛ لإمتناع تعلّق الأمر بالضدّين معاً. فالضدّ إذا كان عباداً يقع باطلاً؛ لإعتبار قصد الأمر في صحّه العباده. (٢)

وتوضيح ذلك هو أنّه قد يحكم ببطلان العباده في مسأله الضدّ مطلقاً؛ نظراً إلى أنّ صحّتها متوقّفه على تعلّق الأمر الفعلي بها، وحينئذٍ فلو لم نقل بالإقتضاء وأنّ الضدّ يصير منهياً عنه فلا أقلّ من عدم تعلّق الأمر الفعلي به؛ لإمتناع تعلّق الأمر بالمتضادّين، فبطلانه لو كان عباداً يستند على هذا إلى عدم تعلّق الأمر به، كما أنّ بطلانه بناءً على الإقتضاء مسبّب عن تعلّق النهى به، فالضدّ العبادى باطل على أى

ص: ١٤٥

١- (١) - تحريرات في الأصول ٢: ٣٠-٣٢.

٢- (٢) - زبده الأصول: ١١٧.

تقدير. (١) فلا يحتاج في اثبات بطلان الضد العبادى إلى إثبات أن الأمر بالشىء يستلزم النهى عن ضده مطلقاً.

هذا، وأجاب المحقق النائنى رحمه الله عن الإشكال بتصحيح وجود الأمر المتعلق بالعباده بنحو الترتب؛ (٢) بأن يكون الأمر بالأهم مطلقاً غير مشروط والأمر بالمهم مشروطاً بعصيان الأمر الأول بنحو الشرط المتأخر أو بالبناء على معصيته. ولكن السيد الإمام قدس سره إعتراض على هذا الرأى وهدم أساس الترتب مع تفاصيله، (٣)

وعالج الإشكال بناءً على نظريته وصوّر الأمر بالمهم والأهم فى عرض واحد، من دون أن تكون فعلية أحدهما متوقفاً على عصيان الآخر كما هو مقتضى القول بالترتب؛ فيقول فى المعتمد:

إنّ الخطابات الواردة فى الشريعة إنّما تكون على نحو العموم، ولا يشترط فيها أن يكون كلّ واحد من المخاطبين قادراً على إتيان متعلقها، بل يعمّ القادر والعاجز، ومعدوريه العاجز إنّما هو لحكم العقل بقبح عقابه على تقدير المخالفه، لا لعدم ثبوت التكليف فى حقه، وحينئذٍ فالعجز إمّا أن يكون متعلقاً بالإتيان بمتعلق التكليف الواحد، وحينئذٍ فلا إشكال فى معدوريه المكلف فى مخالفته، وإمّا أن يكون متعلقاً بالجمع بين الإتيان بمتعلق التكليفين أو أزيد بأن لا يكون عاجزاً عن الإتيان بمتعلق هذا التكليف بخصوصه ولا يكون عاجزاً عن موافقه ذلك التكليف بخصوصه أيضاً، بل يكون عاجزاً عن الجمع بين موافقه التكليفين ومتابعه الأمرين. (٤)

ثمّ يقول قدس سره فى المناهج:

ص: ١٤٦

١- (١) - معتمد الأصول: ١: ١٢٣.

٢- (٢) - فوائد الاصول ١: ٣٧٤-٣٧٣.

٣- (٣) - مناهج الوصول إلى علم الأصول ٢: ٣٠-٥٨؛ تنقيح الأصول ٢: ١٢١-١٢٥.

٤- (٤) - معتمد الأصول ١: ١٣١-١٣٢.

وعندئذ إن متعلّقى التكليفين قد يكونان متساويين فى الجهه والمصلحه، وقد يكون أحدهما أهمّ. فعلى الأول، لا إشكال فى حكم العقل بالتخير، بمعنى أنّ العقل يرى أنّ المكلف مخير فى إتيان أيّهما شاء، فإذا اشتغل بأحدهما يكون فى مخالفه الأمر الآخر معذوراً عقلاً من غير أن يكون تقييد وإشتراط فى التكليف والمكلف به، ومع عدم إشتغاله بذلك لا يكون معذوراً فى ترك واحد منهما، فإنّه قادر على إتيان كلّ واحد منهما، فتركه يكون بلا عذر، فإن العذر عدم القدره، والفرض أنّه قادر على كلّ منهما، وإنّما يصير عاجزاً عن عذر إذا اشتغل بإتيان أحدهما، ومع معذور فى ترك الآخر، وأما مع عدم إشتغاله به فلا يكون معذوراً فى ترك شىء منهما، والجمع لا يكون مكلفاً به حتى يقال إنّ غير قادر عليه، وهذا واضح بعد التأمل.

وأما إذا كان أحدهما أهمّ، فإن إشتغل بإتيان الأهمّ فهو معذور فى ترك المهمّ، لعدم القدره عليه مع إشتغاله بضدّه بحكم العقل، وإن إشتغل بالمهمّ فقد أتى بالمأمور به الفعلى، لكن لا يكون معذوراً فى ترك الأهمّ فيثاب بإتيان المهمّ ويعاقب بترك الأهمّ.

فقد اتّضح ممّا ذكرنا أنّ الأهمّ والمهمّ كالمساويين فى الأهمّيّه، كلّ منهما مأمور به فى عرض الآخر، والأمران العرضيان فعليّان متعلّقان بعنوانين كليّين من غير تعرّض لهما لحال التزام وعجز المكلف، والمطارده التى تحصل فى مقام الإتيان لا توجب تقييد الأمرين أو أحدهما أو إشتراطهما أو إشتراط أحدهما بحال عصيان الآخر لا شرعاً ولا عقلاً، بل تلك المطارده لا توجب عقلاً إلّا المعذوريه العقليه عن ترك أحد التكليفين حال الإشتغال بالآخر، وعن ترك المهمّ حال إشتغاله بالأهمّ.

فظهر أنّ الأمر بالشىء لا يقتضى عدم الأمر بضدّه فى التكاليف الكليه القانونيه

كما فيما نحن فيه. فما ادعى شيخنا البهائيّ ليس على ما ينبغي، كما أنّ ما أجابوا عنه بنحو الترتّب وتصوير الأمر بالمهمّ مشروطاً بعصيان الأهمّ ممّا لا أساس له. (١)

ويقول قدس سره في الجواهر:

إنّهم قاسوا الخطابات العموميه القانونيه - أي الخطابات المتوجّهه إلى عامّه الناس أو جماعه منهم - بالخطابات والأحكام الجزئيه، فإعتبروا فيها ملائحه حالات جميع أفراد من خوطب بها، بحيث لا يتوجّه الخطاب إلى العاجز أو الجاهل أو الساهي منهم، أو غيرهم، كما لا يتوجّه الخطاب الشخصى إليهم، مع أنّ لها شأنًا يغيره.

وعليه إنّ الأحكام المتعلّقه بالطبائع لا تعرّض لها لحال الأفراد بالنظر إلى ذاتها فضلاً عن لحاظها بالنسبه إلى أفراد طبيعه أخرى فلم يكن مفاد المطلق إثت بالمتعلّق سواء أتيت بمتعلّق الآخر أم لا، بل غايه ما هناك هي أنّ الطبيعه تمام الموضوع للحكم.

ومن ثمّ، إنّ الأمر بالشئيين اللذين لا يمكن إتيانهما وجمعهما في الوجود، لا يكون أمراً بغير المقدور؛ وذلك لأنّه إذا فرض في زمان، تكليف بإنقاذ الغريق، وفي نفس ذلك الزمان تكليف آخر بإتيان الصلاه، فكُلّ واحد من التكليفين لو لوحظ مستقلاً يكون مقدوراً له، ولا يكون قيام التكليفين على الضدّين إلّا كقيام التكليف على الأمرين المتوافقين غير المتزاحمين في أنّ كلّ واحد حجّه في مفاده، لا في الجمع بينهما، فالأمر المتعلّق بكلّ من المتزاحمين لم يكن أمراً بغير المقدور؛ لعدم المضادّه بينهما في مقام تعلّق التكليف، والمضادّه التي وقعت بينهما إنّما هي لجمعهما في الوجود، وهو غير متعلّق للتكليف. وتوارد الأمرين على موضوعين لا يمكن جمعهما في الوجود وفي زمان واحد إنّما يقبح في الخطابات

ص: ١٤٨

الشخصيه، وأمّا في الخطابات القانونيه التي تختلف حالات المكلفين فغير مضرّ بعد اختلاف حالاتهم؛ فربّما كثيراً لا يصادف المكلف إلّا بواحد منهما، وربّما يتفق تصادف المكلف بهما.

وبالجملة: يصحّ توارد الأمرين على عامّه المكلفين في الخطابات القانونيه؛ ومنهم المكلف الواقف أمام المتراحمين، ولا يستهجن، والذي يحكم به العقل هو أنّ المكلف لا بدّ وأن يقوم بالوظيفة لإجابه الأمرين بنحوٍ لو خالف واحداً منهما لعدم سعه الوقت لهما، لعدّ معذوراً.

إذا عرفت هذه المقدمات فعند تراحم التكليفين: فتاره: يكونان متساويين في الملاك والمصلحه، وأخرى: يكون لأحدهما مزيه على الآخر:

ففي صورته تساوى ملاك متعلّق التكليفين وتراحم المهتمين، أو مصداقين من طبيعه واحده، تكون الأحكام القانونيه باقيه على قوّتها الفعلية، ولكن مع ذلك لم ينسّد باب الأعدار العقليه؛ بداهه أنّه مع كون الحكم فعلياً يرى العقل معذوريه المكلف، كما إذا كان جاهلاً بالجهل القصورى، ففيما نحن فيه حيث يكون المكلف أمام الأمرين المتراحمين، ويكون له قدره على الإتيان بكلّ واحد منهما، فإن صرف قدرته في أحدهما يكون معذوراً في ترك الآخر، وبالعكس من غير أن يكون ذلك تقييداً وإشراطاً في التكليف أو المكلف به، فيكون مخيراً في الإتيان بأيّهما شاء، ولو تركهما معاً لا لعذر يستحقّ عقابين.

وأمّا إذا لم يصرف العبد قدرته في إنقاذ واحد منهما، بل تركهما، لا يكون له عذر له أصلاً، بل يعاقب على تركهما، فترك الإنقاذ في إحدى الصورتين يكون عذراً دون الأخرى، مع أنّه للمولى غرض وإشتياق تامّ في إنقاذ الغريقين في الصورتين.

نعم، إذا اشتغل بأحدهما وصرف قدرته فيه وترك الآخر يُعدّ معذوراً، فعند

تركه كليهما لا لعذر يكون مسئولاً بالنسبه إلى ترك كل منهما؛ لكونه مقدوراً له، فيعاقب عقابين. نعم الجمع بينهما غير مقدور له، لكنّه غير مكلف به؛ لعدم تعلق التكليف به، فتدبر.

فظهر: أنّ ما أفاده شيخنا البهائي رحمه الله: من أنّ الأمر بالشىء وإن لم يقتض النهى عن ضده، إلّا أنّه يقتضى عدم الأمر به، لا وجه له؛ لصحّه الأمر بالضدين فى عرض واحد. (١)

الجهه الخامسه: عدم إعتبار المندوحه فى إجتماع الأمر والنهى

إذا إجتمع متعلّق الأمر والنهى من حيث الإيجاد والوجود فهل يوجب أن يتعلّق الأمر بعين ما تعلّق به النهى ولو لمكان إطلاق كلّ منهما لمتعلّق الآخر؟ فيمتنع صدور مثل هذا الأمر والنهى وتشريعهما معاً بلحاظ حال الإجتماع، ويكون بين الدليلين المتكفلين لذلك تعارض العموم من وجه؛ أو أنّه لا يلزم من الإجتماع المذكور تعلّق كلّ منهما بعين ما تعلّق به الآخر؟ فلا يمتنع تشريع مثل هذا الأمر والنهى، ولا يكون بينهما تعارض.

وعلى الثانى، فهل وجود المندوحه للمكلف وتمكّنه من إيجاد الصلاه خارج الدّار الغصبيّه - مثلاً - يجدى فى رفع غائله التّراحم بين الأمر والنهى ويكفى فى إنطباق المأمور به والمنهى عنه على الجامع وهو الصّلاه فى الدّار الغصبيّه فتصحّ الصّلاه؟ أو أنّ وجود المندوحه (أخذ قدره المكلف فى التكليف) لا يجدى فى ذلك ولا ينطبق المأمور به على المجمع؟ (٢)

قد صرّح الأصوليون بلزوم وجود المندوحه لقبح التكليف بما لا يطاق فى صوره عدم المندوحه، حيث إنّ مأمور بها فإذا نهى عنها ولا مندوحه له عن

ص: ١٥٠

١- (١) - جواهر الأصول ٣: ٣٢٨-٣٣١.

٢- (٢) - فوائد الاصول ٢: ٣٩٧.

الخروج كان تكليفاً بالمحال. وبكلمه أخرى، لو لم يكن يتمكن العبد من الإمتثال فلا- يكون أمر في السبب حتى يتنازع في إجتماعه مع النهي؛ لأنّ الصلاة في المغصوب ليست مورد الأمر، والصلاة المطلقة غير مقدوره، فلا بدّ من وجود المندوحه حتى لا يلزم التكليف بالمحال المستتبع للتكليف المحال مع الإلتفات والتوجه، كما هو الظاهر. (١)

هذا، وقد يعترض عليهم السيّد الإمام قدس سره ويقول:

الظاهر إنّ ما ذكروا من توهم إعتبار المندوحه إنّما نشأ من خلط الأحكام والخطابات الكليه القانونيه بالأحكام والخطابات الجزئيه والشخصيه، مع أنّه قد أشرنا غير مرّه إلى أنّ لكلّ منهما ملاكاً وضابطهً تخصّه؛ بداهه إعتبار احتمال الإنبعث في الخطاب الشخصى بالنسبه إلى المخاطب، وعدم إعتبار ذلك في الخطاب القانوني؛ فإنّ المعتمد في جعل الأحكام القانونيه، هو إنبعث أو إنزجار طائفه منهم في الأعصار والأمصار، ولا- يعتبر فيها ملاحظه حالات كلّ واحد من الأفراد مع ما هم عليه من الإختلاف؛ فبعضهم عاجز، وبعضهم جاهل... إلى غير ذلك من الأعذار، وغايه ما يقتضيه العقل عند طرؤ الجهل أو العجز أو غيرهما، هي معذوريه المتلبس بها، لا تقييد الحكم بعدمها، فإذا تعلّق الحكم بعنوان وإبتلى الشخص بأعذار - منها إبتلاؤه بعدم القدره عليه بلحاظ إنطباق عنوان حكم آخر عليه - لا يصير الحكم إنشائياً، بل فعلياً، وغايه ما يقتضيه حكم العقل هي معذوريه الشخص عن القيام بإمتثال الحكم الفعلى. والسرّ في ذلك هو عدم إنحلال التكليف الواحد بعدد رؤوس آحاد المكلفين حتى يكون كلّ فرد مخصوصاً بخطاب يخصّه، حتى يستهجن خطابه بالبعث نحو الصلاة مثلاً، وبالزجر عن الغصب، حتى يصير المقام من التكليف بالمحال، أو التكليف المحال

ص: ١٥١

من المولى الحكيم، بل تكليف واحد بإرادته واحده؛ وهى إرادته التشريعية وجعل الحكم على العنوان ليصير حجه على كل من أحرز دخوله تحت العنوان. (١)

فعلى هذا نقول: العنوانان اللذان تعلق بأحدهما الأمر وبالأخر النهى، إما غير مرتبطين ويفترق كل منهما عن الآخر بحسب نوع حالات المكلفين فى الأعصار والأمصار، كعنوانى الصلاة والغضب، حيث إن عامه الناس فى الأعصار والأمصار، يتمكّنون غالباً من إتيان الصلاة فى غير الدار المغصوبه، نعم ربّما يتفق لبعضهم ويتضيق عليه الأمر نادراً، بحيث لا يتمكّن إلامن الصلاة فى الدار المغصوبه؛ وإما أن يكونا متلازمين وغير منفكين بحسب التحقق الخارجى.

إذا فرضنا أن العنوانين من قبيل القسم الثانى - أى متلازمين وجوداً بحيث لا ينفك أحدهما عن الآخر فى جميع الأمكنه والأزمنه وعند جميع المكلفين ممن غير أو حضر، فالبعث إلى أحدهما والزجر عن الآخر مع كون حالهما ذلك مما لا يصدر عن الحكيم المشرّع بل من غيره؛ لأن الإرادته الجدّيه إنما تنقدح فى مورد يقدر الغير على إمتثاله، وعند التلازم فى الوجود كان التكليف محالاً لأجل التكليف المحال، فضلاً عن كونه تكليفاً بالمحال ومعه لا يلزم التقييد بالمندوحه.

وأما إذا فرضنا أنّهما من قبيل القسم الأول، أى غير مرتبط أحدهما بالآخر فى الوجود الخارجى غالباً، وإنما يتصادقان أحياناً، وإنّ عامه الناس يتمكّنون من إتيان الصلاة فى غير الدار المغصوبه غالباً، وإنه لو ضاق الأمر على بعضهم بحيث لم يتمكّن إلامن الصلاة فى الدار المغصوبه، لكان من القضايا الإتفاقيه التى يترقب زوالها، فلا حازه إلى إعتبار المندوحه لما قد حقّقنا أنّ الأحكام الشرعيه لا تنحلّ إلى خطابات بعدد الأفراد حتّى يكون كلّ فرد مخصوصاً بخطاب خاص فيستهجن الخطاب إليه بالبعث نحو الصلاة والزجر عن الغضب، ويصير المقام من التكليف بالمحال أو التكليف المحال، بل معنى عموم الحكم وشموله قانوناً هو

ص: ١٥٢

جعل الحكم على عنوان عام مثل المستطيع يجب عليه الحجج، ولكن بإرادته واحده وهى إرادته التشريع وجعل الحكم على العنوان، حتى يصير حجه على كل من أحرز دخوله تحت عنوان المستطيع، من دون أن يكون هناك إرادات وخطابات وحينئذ فالملاك لصحه الحكم الفعلى القانونى هو تمكّن طائفه منهم من إتيان الأمور به، وإمتثال المنهى عنه لا كل فرد فرد. وعجز بعض الأفراد لا يوجب سقوط الحكم الفعلى العام بل يوجب كونه معذوراً فى عدم الإمتثال.

والحاصل، أنه إن أريد بقيد المندوحه حصول المندوحه لكل واحد من المكلفين فهو غير لازم؛ لأنّ البحث فى جواز تعلق الحكمين الفعليين على عنوانين ولا يتوقف ذلك على المندوحه لكل واحد منهم؛ لأنّ الأحكام المتعلقة على العناوين لا تنحلّ إلى إنشاءات كثيره حتى يكون الشرط تمكّن كل فرد بالخصوص. (١)

الجهه السادسه: تصحيح الجمع بين الحكم الواقعى والظاهرى

قد تقدّم أنّ المراد من الحكم الواقعى هو الحكم الذى لم يؤخذ فى موضوعه الشكّ فى حكم شرعى مسبق، بينما المقصود بالحكم الظاهرى هو الحكم الذى أخذ فى موضوعه واشترط فيه الشكّ فى حكم شرعى مسبق.

ثمّ إنّ ترشّح الإراده الواقعيه الجديّه بالنسبه إلى الحكم الواقعى، وترشّح الإراده الجديّه الأخرى بالقياس إلى إمضاء أو تأسيس ما يؤدى إلى خلاف الإراده الأولى، مع الإلتفات إلى التخلف المزبور غير معقول، ففى جميع موارد الأمارات والأصول لا يعقل ذلك، ويلزم باعتبار آخر ونظر ثان إجتماع النقيضين، فإنّ من إيجاب العمل بالطرق والإرتضاء بإمضاء الأمارات وجعل الحجيه يلزم

ص: ١٥٣

- تبعاً لهذه الإرادة - إنتفاء الإرادة الإيجابية والتحريمية النفسية الأولية، فلازم الجمع بينهما وجودها وعدمها؛ كما أنّ ارتفاع النقيضين ظاهر حديث الرفع، فإنّ مقتضى الإشتراك وجود الإرادة التحريمية بالنسبة إلى ملاك الجاهل، ومقتضى حديث الرفع عدمها، فلا بدّ من حلّ ذلك، ولأجله إتخذ كلّ منهم مهرباً وطريقاً. (1)

ولكن يمكن التفصّي عن الإشكال عبر التمسك بالخطابات القانونية، كما أجاب عنه ولده الشهيد مصطفى الخميني رحمه الله في التحريات وقال:

إنّ من الممكن حلّ هذه الغائله من ناحيه الخطابات القانونيه، وإن خفى الأمر على مؤسسها وذلك أنّ الخلط بينها وبين الشخصيه أوقعهم في هذه المخمصه والمشكله، وأنّ الخطاب القانوني يحتمل التكليف الفعليه على كافه الأنام، ولو كان الأفراد والآحاد عاجزين ما داموا، وجاهلين ما عاشوا. وعليه إتضح مادّه المغالطه والغائله، وأنّ الإشتراك ممكن وتواتر الأخبار والإجماع على الإشتراك ليس على ما لا يعقل ثبوتاً، بل هو على ما يعقل وواقع إثباتاً بمراجعته القوانين العرفيه في مختلف الميادين.

إذا تبينت هذه المقدمه الوجيزه، يظهر حلّ الغائله فيما نحن فيه؛ فإنّ الشرع والمقنن إن كان يترشح منه الرضا والإمضاء في باب الأمارات والطرق، وما يشبهها - كالأصول المحرزه والأماره التأسيسيه - أحياناً بالنسبه إلى خصوص صوره الخطأ، وكان ينحلّ قانون إمضاء الطرق والأمارات وتلك الأصول إلى الأحكام الطريقيه الشخصيه، ينقدح الإشكال: بأنّه كيف يمكن أن يرتضى المولى بتطرّق خبر الواحد الخاطئ بالنسبه إلى زيد، مع علمه بأنّ زيدا محكوم بوجوب صلاه الجمعه، فهل يعقل وجود تلك الإراده الإلزاميه الوجوبيه، مع الارتضاء وإمضاء سلوكه ذلك الطريق المنخفي؟! فإنّ إنحلال هذا القانون إلى الإمضاءات و الارتضاءات الجزئيه الشخصيه، يوجب هذه المعركه.

ص: ١٥٤

وأما بناءً على المحافظة على تلك القوانين الكليه على نهج كلى قانونى، وأن الإرادة تعلقت بضرب القانون النفسى والطريقى، فالنفسى عام يشمل الكل من غير إنحلال إلى الأشخاص، وهكذا الطريقى ففى مواقع الإصابه يكون الإمضاء والارتضاء القانونى موجوداً، ويكون الطريق حجه منجزه. وهكذا فى موارد الخطأ يكون الطريق حجه معذرة، ولا تختص الحجه بصوره الخطأ، أو بصوره الإصابه، بل الحجه مشتركه، وإلا فلا يكون حجه ومنجزاً ومعذراً، لأن التنجيز والتعذير فرع إرتضاء الشريعة به.

وبالجملة تحصل: أن تمام المشكله ناشئه من ملاحظه الإراده الشخصيه فى ناحيه القانون النفسى، وملاحظه الإمضاء الجزئى فى ناحيه القانون الطريقى، وحيث إن فى موارد الخطابات النفسيه، يكون الناس مختلفين بحسب القدره والعجز، والعلم والجهل، ويكون الحكم فعلياً بالنسبه إلى الكل، لعدم إختصاص الخطاب بعنوان «العاجز والجاهل» كذلك فى مورد إمضاء الطرق العقلانيه، تكون جميع الطرق بالنسبه إلى كافه الناس، ممضاه بإمضاء واحد، أو يكون كل واحد من الطرق مرضى العمل، و ممضياً بإمضاء يخصه. ولكن فى موارد الإصابه والخطأ، لا يكون إمضاء وإرتضاء مخصوصاً بهما، بل الطرق أو خبر الثقه بعنوانه ممضى ومورد الإرتضاء، وعندئذ لا يلزم إمتناع، لعدم الإنحلال فى ناحيه الخطاب.(1)

الجهه السابعه: تصحيح المعنى الحقيقى للرفع وعموميته

قد وقع البحث فى مفاد «الرفع» الوارد فى روايه حريز عن أبى عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وهى: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي تِسْعَةُ أَشْيَاءَ الْخَطَأُ وَالنُّسْيَانُ وَمَا أُكْرِهُوا عَلَيْهِ

ص: ١٥٥

وَمَا لَيَعْلَمُونَ وَمَا لَيُطِيقُونَ وَمَا اضْطُرُّوا إِلَيْهِ وَالْحَسَدُ وَالطَّيْرَةُ وَالتَّفَكُّرُ فِي الْوَسْوَسَةِ فِي الْخَلْقِ مَا لَمْ يَنْطِقُوا بِشَفْهِ» (١).

هل الرفع في هذا الحديث بمعناه الحقيقي وهو إزالة الشيء بعد وجوده وتحققه، أو هو بمعنى الدفع أى المنع عن تقرر الشيء وتحققه عند وجود مقتضيه، فاستعمل في المقام مجازاً؟

قد أفاد المحقق النائيني رحمه الله: أن الرفع في الأشياء التسعة بمعنى الدفع، مضافاً إلى أن استعمال الرفع مكان الدفع ليس مجازاً، ولا يحتاج إلى عنايه أصلاً؛ فإن الرفع في الحقيقيه يمنع ويدفع المقتضى عن التأثير في الزمان اللاحق؛ لأن بقاء الشيء - كحدوثه - يحتاج إلى علّه البقاء، فالرفع في مرتبه وروده على الشيء إنما يكون دفعاً حقيقه باعتبار علّه البقاء، وإن كان رفعاً باعتبار الوجود السابق، فاستعمال الرفع في مقام الدفع لا يحتاج إلى علاقه المجاز، بل لا يحتاج إلى عنايه أصلاً، بل لا يكون خلاف ما يقتضيه ظاهر اللفظ؛ لأن غلبه استعمال الرفع فيما يكون له وجود سابق لا يقتضى ظهوره في ذلك. (٢)

هذا وقد ذهب الإمام الخميني قدس سره إلى أن مفادها هو الرفع وإزاله الشيء بعد وجوده وتحققه قائلاً:

والتحقيق: أنه فيه إنما هو بمعناه الحقيقي، وهو إزالة الشيء بعد وجوده وتحققه، وذلك لأن الرفع إنما نسب إلى نفس تلك العناوين؛ أى الخطأ والنسيان...

إلى آخر التسعة، وهى عناوين متحققه قد نسب الرفع إليها إدعاءً... ولذلك يجوز نسبه الرفع إلى الموضوع إدعاءً بواسطة رفع آثاره أو دفعها أو دفع المقتضى عن التأثير، وذلك لا يوجب أن يكون الرفع المنسوب إلى الموضوع بمعنى الدفع، ولذا

ص: ١٥٦

١- (١) - وسائل الشيعه ١٥: ٣٦٩.

٢- (٢) - فوائد الأصول ٣: ٣٣٧.

ترى أنّ تعديل الرفع الدفع يخرج الكلام عن البلاغه، فإذا قيل: دفع النسيان والخطأ إلى غير ذلك، يصير الكلام بارداً مبتدلاً.

هذا كله إذا نسب الرفع إلى نفس تلك العناوين ادّعاء من غير تقدير في الكلام، كما هو التحقيق.

ولو سلّمنا بأنّ التقدير رفع الأحكام والآثار أمكن أن يقال أيضاً: أنّه بمعناه الحقيقي لا بمعنى الدفع: أمّا في الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وما لا يطيقون وما اضطروا إليه فالأمر واضح؛ لشمول أدلّه الأحكام - إطلاقاً أو عموماً - مواردّها، فقوله تعالى: «السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» ١ و «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ» ٢ يشمل جميع المكلّفين ولو كانوا منطبقين للعناوين المذكورة؛ فإنّه - بحسب جعل القانون والإرادة الاستعماليّة - يشمل الناسى والمخطئ والمكره وغيرهم، وكذلك سائر الأحكام المجعولة في الشريعة، ومفاد الحديث حينئذٍ رفع جميع الآثار، فهو تخصيص لأدلّه الأحكام الأولى المجعولة قانوناً، فإنّ التخصيص والنسخ عبارته عن إنتهاء أمد الحكم.

فدليل الرفع إنّما يرفع الأحكام عنهم، فالرفع إنّما تعلق بالأحكام الثابتة المتحقّقة في الموضوعات بحسب الإرادة الإستعماليّة... فالرفع إنّما يستعمل باعتبار رفع الحكم القانوني العامّ عن منطبق هذه العناوين، ولا معنى للدفع في هذا المقام.

هذا، وأمّا في الطّيره والحسد والوسوسة في الخلق، فالظاهر أنّ إطلاق الرفع فيها أيضاً بمعناه الحقيقي؛ وذلك لأنّ الظاهر من الحديث الشريف - من إختصاص رفع التسعة بالأمة المرحومه - أنّ لتلك العناوين كانت أحكام في الأمم السالفه،

ومعلوم أنّ الأحكام الصادره عن الأنبياء المشرّعين لم تكن بحسب الوضع القانوني والإرادة الإستعماليّه مقيدّه بزمان ومحدوده بحدّ، بل هي أيضاً كانت مجعوله على العناوين الكلّيه، مثل «يا أَيُّهَا النَّاسُ»^١ ونحوه، فكان لها الإطلاق أو العموم بالنسبه إلى جميع الأزمنه، وبهذا الإعتبار يقال: إنّها منسوخه، وإن لم يكن بحسب اللُّب نسخ ورفع، بل كان أمدها وأجلها إلى حدّ محدود، فإذا كان للأحكام المترتبه على تلك الموضوعات إطلاق أو عموم بالنسبه إلى جميع الأزمنه يكون إستعمال الرفع فيها بمعناه الحقيقي، ولا يكون للدفع معنّى بالنسبه إليها إلّا بحسب اللُّب والواقع، وهو ليس مناط صحّه الإستعمالات.

ولا يخفى أنّ هذا الوجه يأتي بالنسبه إلى جميع العناوين؛ فإنّ الظاهر أنّ لجميعها أحكاماً رُفعت عن هذه الأُمّه إمتناناً، ولو لا ذلك كانت ثابتة لها كالتى قبلها.

فتلخص كون الرفع بمعناها؛ سواء كان الرفع بلحاظ رفع التسعه بما هي هي، أو كان رفع تلك الأمور حسب الآثار الشرعيه. (١)

الجهه الثامنه: كليه الأدله الإمتنانيه

قد إشتهر بين الأصحاب أنّ أدله الرفع والخرج ونحوهما ممّا تكون إمتنانيه فلا يشمل ما لو كان الأمر على خلاف الإمتنان؛ ولهذا قالوا بصحّه الصوم الضرري أو الحرجي إذا أقدم المكلف عليه. (٢)

يقول الشيخ الأعظم رحمه الله في الفرائد: واعلم أنّه لو حكمنا بعموم الرفع لجميع الآثار فلا يبعد إختصاصه بما لا يكون في رفعه ما ينافي الإمتنان على الأُمّه كما

ص: ١٥٨

١- (٢) - أنوار الهدايه في التعليقه على الكفايه ٢: ٤٠-٤١؛ تنقيح الأصول ٣: ٢٢٦.

٢- (٣) - كتاب البيع للإمام ١: ٥٢٦.

إذا إستلزم إضرار المسلم؛ فإتلاف المال المحترم نسياناً أو خطأ لا يرتفع معه الضمان وكذلك الإضرار بمسلم لدفع الضرر عن نفسه لا- يدخل في عموم ما إضطروا إليه؛ إذ لا- إمتنان في رفع الأثر عن الفاعل بإضرار الغير فليس الإضرار بالغير نظير سائر المحرّمات الإلهيه المسوغه لدفع الضرر.(1)

ومن هنا يعتبر المحقّق النائيني رحمه الله في التمسك بحديث الرفع أن يكون في رفعه منه وتوسعه على العباد، فالأثر الّذى يلزم من رفعه التضييق عليهم لا يندرج في عموم الحديث.(2)

هذا، وقد ذهب الإمام الخميني قدس سره إلى أنّ الإمتنان في الأدلّه الإمتنانيّه إنّما هو الإمتنان على الأُمّه، لا على الشخص، فلا بدّ من لحاظ الإمتنان في القانون، لا الأشخاص والأفراد. والخلط بين الأمرين أوجب إشتباهات كثيره في كلماتهم، ولذا بنينا على أنّ تحمّل الحرج والإتيان بالمأمور به لا يسقط الأمر. فمعنى حكومه دليل الحرج رفع الحكم الناشئ من جعله الحرج، وفي هذا الرفع إمتنان على الأُمّه، والإمتنان عليهم إقتضى هذا الجعل والقانون، لا الإمتنان الشخصيّ في مورد خاصّ حتّى يقال: الدليل الامتناني لا يشمل مورد خلاف الإمتنان على الغير، أو الإمتنان يقتضى المعذوريّه، لا عدم المشروعيه.(3)

يقول الإمام الخميني قدس سره في كتاب البيع:

إنّ الأحكام الإمتنانيّه إنّما هي إمتنانيّه بحسب القانون الكلّي، ولا يلاحظ فيه آحاد المكلفين، فإذا كان في جعل قانون إمتنان على الأُمّه، كان الحكم إمتنانياً، وإن فرض مصادمته في موردٍ لشخص أو أشخاص، وكونه موجباً لحرمانهم عن

ص: ١٥٩

١- (١) - فرائد الأصول ٢: ٣٥.

٢- (٢) - نفس المصدر ٣: ٣٤٨.

٣- (٣) - كتاب البيع (تقريرات لآيه الله القدير): ٢٧٥.

حقّ أو ملك؛ كما أنّ المصالح والمفاسد فى الأحكام على رأى العدليّ ليست بمعنى كون الحكم بالنسبه إلى كلّ أحد ذا مصلحه وكما فى الأحكام السياسيّه والجزائيّه، فإنّها أحكام إمتنائه على الأئمّه، وإن كان فيها ضرر وخرج على الجانى. فحديث الرفع إمتنانى، مع أنّ جواز أكل مال الغير عند الإضطراب بلا- إذن صاحبه أو مع نهيه، خلاف المئمّه بالنسبه إليه، وهذا لا ينافى الإمتنان بحسب القانون.(١)

وقد أضاف إليه ولده الشهيد مصطفى رحمه الله:

بأنّه بناءً على القول بعدم إنحفاظ الخطابات الكليه القانونيه بالنسبه إلى حال الجهل والسهو والنسيان، لا يمكن تصوير الأحكام الفعليه بالنسبه إليهم، فيلزم منه لغويه حديث الرفع، وعدم الحاجه إليه؛ ضروره أنّ مع عدم وجود التكليف ثبوتاً لا معنى لذلك قطعاً؛ وإن قلنا بأنّ الخطابات العامه القانونيه تستتبع الأحكام الفعليه بالنسبه إلى الكلّ على حد سواء، فيكون المئمّه فى نفس الرفع المستند إلى «ما لا يعلمون...»(٢) وأما على مذهبهم من صرف تلك القوانين العامه عن ظواهرها، فلا بدّ من أن يكون الرفع بلحاظ الشمول الإنشائيّ، ويكون دفعاً حقيقهً، وهذا واضح المنع، للزوم التفكيك فى الإسناد الواحد عرفاً.

ولعمري، إنّ الأصحاب لعدم تمكّنهم من تصوير الحكم الفعلى فى هذه الموارد، إرتكبوا ما إرتكبوا فقالوا: «إنّ الإمتنان بلحاظ إمكان التضييق من ناحيه جعل التكليف الآخر، أو الإحتياط والتحفظ» وأنت خير بما فيه من ظهور الغرابه، فإنّ الحديث ناظر إلى أنّ رفع ما لا يعلمون مئمّه، لا الأمر الآخر الأجنبيّ.

وبالجملة: لا يلزم من الجمع بين حديث الرفع والقوانين الكليه، إختصاص

ص: ١٦٠

١- (١) - كتاب البيع للإمام الخميني ١: ٥٢٦-٥٢٧.

٢- (٢) - وسائل الشيعه ١٥: ٣٦٩.

التكليف بالعالمين والذاكرين، حتّى نحتاج إلى ضمّ الإجماع من الخارج لإثبات الإشتراك، كما لا يخفى على الفطن العارف. (١)

الجهه التاسعه: تصحيح التمسك بالإحتياط

قد إستقرّت آراء المحقّقين من المتأخّرين على أنّ من شرائط تنجيز العلم الإجماليّ أن يكون تمام الأَطراف ممّا يمكن عادةً إبتلاء المكلف بها، فلو كان بعضها خارجاً عن محلّ الإبتلاء لا ينجز العلم، ويكون الطرف الآخر مورداً للبراءة العقليّه والشرعيّه. وعلّوا ذلك بإستهجان الخطاب أو الخطاب المنجّز أو التكليف الفعليّ بالنسبه إلى الخارج عنه؛ ضروره أنّ النهي المطلق عن شرب الخمر الموجود في أقصى بلاد المغرب يكون مستهجنًا؛ لأنّ التكليف إنّما تتوجّه إلى المكلفين لأجل إيجاد الداعي إلى الفعل أو الترك، فما لا يمكن عادةً تركه أو إتيانه لا مجال لتعلّق التكليف به. والمقصود من الخروج عن محلّ الإبتلاء أعمّ ممّا يكون غير مقدور عادةً، أو يرغب عنه الناس عادةً وتكون الدواعي مصروفةً عنه نوعاً، والميزان: إستهجان الخطاب عند العقلاء. (٢)

قال المحقّق النائيني رحمه الله في الفوائد:

يعتبر في تأثير العلم الإجمالي إمكان الإبتلاء بكلّ واحد من الأَطراف، فلا أثر للعلم الإجمالي إذا كان بعض أطرافه خارجاً عن مورد الإبتلاء؛ فإنّ المطلوب في باب النواهي مجرّد الترك وإستمرار العدم وعدم نقضه بالوجود، كما أنّ المطلوب في باب الأوامر هو مجرّد الفعل ونقض العدم الأزلي، ولا إشكال في إعتبار القدره العقليّه على كلّ من طرفي الفعل والترك في صحّه كلّ من الأمر والنهي وإلّا لزم التكليف بما لا يطاق أو بتحصيل الحاصل. ولكن يختصّ النهي بقيد زائد، وهو أنّه

ص: ١٤١

١- (١) - تحريرات في الأصول: ٣-٤٤٦-٤٤٩.

٢- (٢) - أنوار الهدايه في التعليقه على الكفايه ٢: ٢١٤.

يعتبر في صحته مضافاً إلى قدره العقليّ على الفعل المنهَى عنه قدره العاديّ عليه بحيث يتمكّن المكلف عادةً من نقض العدم وفعل المنهَى عنه، ولا يكفي في صحه النهى مجرد قدره العقليّ على الفعل، لإستهجان التكليف بترك ما لا يقدر على فعله، فإنّ الترك حاصل بنفسه. والتكليف المطلق بترك ما يكون منتركا عادةً يكون كالتكليف المطلق بترك ما يكون منتركا عقلا من حيث اللغوِيه والإستهجان، فلا يصحّ النهى المطلق عن شرب الخمر الموجود في أقصى بلاد الهند مع عدم إمكان الإبتلاء به عادةً.

ثم إنّ مناط إستهجان الخطاب إنّما هو بعدم صلاحيته للدعوه إلى المتعلّق لبعده تمكّنه منه عادةً، بحيث يرى العرف مثل هذا الشخص أجنبيّاً عن هذا الفعل فعلاً، من دون فرق بين كون خطابه أمراً أو نهياً. وكون الغرض من الأمر إيجاده ومن النهى تركه لا- يجدى فرقاً في رفع إستهجان الخطاب إلى من هو أجنبيّ عن العمل، ويرونه العرف بحسب العاده غير قادر عليه، كما لو قيل لشخص قبل تزويجه:

إرفق مع زوجتك، في ظرف لا يكون له أسباب الزواج مهيناً عادةً. (١)

وحاصل الكلام أنّ العلم الإجمالي إنّما يكون مؤثراً إذا كان المعلوم بالإجمال ممّا يصحّ النهى عنه في أى طرف كان حتّى يعلم بالتكليف على كلّ تقدير، ومع خروج بعض الأطراف عن مورد الإبتلاء لا علم بالتكليف على كلّ تقدير، لإحتمال أن يكون متعلّق التكليف هو الخارج عن مورد الإبتلاء، فلا- يجرى فيه الأصل النافى للتكليف، لأنّه لا يترتب عليه أثر عمليّ ويبقى الطرف الآخر الذي يمكن الإبتلاء به جارياً فيه الأصل بلا معارض.

هذا، ولكنّ الإمام الخميني قدس سره يعتقد أنّ الخروج عن محلّ الإبتلاء لا يوجب نقصاناً في التكليف، ولا بدّ من الخروج عن عهده بترك ما يكون في محلّ الإبتلاء.

ص: ١٦٢

وتوضيح ذلك كما يقوله السيد الإمام قدس سره ردّاً على المسلك المشهور هو:

أنّه يظهر من كلام الأصحاب رحمهم الله أنّهم تلقّوا ذلك على نحو إرسال المسلّمات والأصول المسلّمه. والوجه فيما ذكره هو أنّهم يرون أنّ الخطاب العمومى الواحد ينحلّ إلى خطابات عديده بعدد رءوس المكلفين، بحيث يكون لكلّ من الخطابات المنحلّه إليها مبادئ تخصّه، حتّى يكون وزانها وزان الخطابات الشخصيه، بحيث كلّ ما يصحّ فيه الخطاب الشخصى يصحّ فيه الخطاب العمومى، وكلّ ما لا يصحّ فيه ذلك لا يصحّ فيه هذه، مع أنّه ليس كذلك، بل خطاب واحد متعلّق بكثيرين، فلا تعدّد فى ناحيه الخطاب، بل التعدّد إنّما هو فى ناحيه المتعلّق.

أضف إلى ذلك: أنّ الإراده التشريعيه ليست إرادته إتيان المكلف وإنبعاثه نحو العمل، وإلّا يلزم فى الإراده الأزليه عدم إنفكاكها عنه وعدم إمكان العصيان، بل هى عبارته عن إرادته التقنين والجعل على نحو العموم، وفى مثله يراعى المصلحه العقلانيه، ومعلوم: أنّه لا تتوقّف صحّته عندهم على صحّه الإنبعاث من كلّ أحد، كما يظهر بالتأمّل فى القوانين العرفيه.

ومن هنا تبين أنّ إستهجان الخطاب الخاصّ غير إستهجان الخطاب الكلّيّ، فإنّ الأوّل فيما إذا كان الشخص غير متمكّن، والثانى فيما إذا كان العموم - الذى يكون غيره كالمعدوم - غير متمكّن عادةً، أو مصروفه دواعيهم عنه.

وبعبارة أخرى، إنّ الأحكام الكلّيّه القانونيه مثل الأحكام الشرعيّه والخطابات الإلهيّه والنبويّه صلى الله عليه وآله وكذا أوامر الموالى العرفيه الكلّيّه القانونيه، فهى إنّما تُستهجن إذا كان المأمور به والمنهى عنه خارجاً عن إبتلاء جميع المكلفين، وأمّا إذا لم يكن كذلك لإبتلاء بعض المكلفين به، وإن خرج عن مورد إبتلاء بعض آخر فهو غير مُستهجن. غايه الأمر أنّ العقل يحكم بمعذوريه العاجز والجاهل القاصر فى المخالفه، وليس ذلك تقييداً لحكم الشارع.

إذا عرفت ذلك: فالعلم الإجمالي المتعلق بالتكليف الفعلي المنجز لا بدّ من الخروج عن عهده، وهو يقتضى موافقه القطعيه والإحتماليه، وترك المخالفه القطعيه والإحتماليه، ومجرد كون أحد الأطراف خارجاً عن محلّ الإبتلاء ومصروفه عنه الدواعى لا يوجب عدم تنجيز التكليف المعلوم. (١)

وتبعه في ذلك المرجع الدينى سماحه آيه الله العظمى الفاضل اللنكرانى رحمه الله وقال:

إنه لو كان بعض الأطراف فى الشبهه المحصوره خارجاً عن محلّ الإبتلاء غير مقدور بالقدره العاديه لا يكون ذلك موجباً لعدم تنجز التكليف المعلوم إجمالاً؛ لأنّ التكليف يكون ثابتاً ولو كان متعلقه خارجاً عن محلّ الإبتلاء؛ لأنّ الخروج عن محلّ إبتلاء بعض المكلفين لا يوجب إستهجان الخطاب العامّ والتكليف بنحو العموم، بل الملاك فى الإستهجان هو خروجه عن محلّ إبتلاء عامّه المكلفين أو أكثرهم، وحينئذ فلا بدّ من الإحتياط بترك ما هو محلّ للإبتلاء أيضاً، هذا مع العلم بالخروج. (٢)

الجهه العاشره: إجراء الأصل العقلى فى نسيان الأجزاء

لو ثبت جزئيه شىء للمأمور به فى الجملة، وشكّ فى أنّه جزء على الإطلاق فتفسد الصلاه بالإخلال به مطلقاً ولو سهواً، أو يختصّ جزئيه بصوره الإلتفات، فلا تفسد الصلاه لو أخلّ به سهواً و غفلةً. فهل الأصل العقلى عند ترك الجزء نسياناً هو البراءه والإكتفاء بالناقص، أو الإشتغال ولزوم الإعاده؟

قد إعتقد الشيخ الأنصارى رحمه الله بعدم جريان الأصل العقلى؛ لأنّ ما هو جزء حال

ص: ١٦٤

١- (١) - أنظر: جواهر الأصول ٣: ٣٢٠-٣٢٢؛ أنوار الهدايه فى التعليقه على الكفايه ٢: ٢١٥-٢١٧؛ تنقيح الأصول ٢: ١٢٤-١٢٥.

٢- (٢) - دراسات فى الأصول ٣: ٣٨١.

التوجه والإلتفات جزء حال السهو والغفله أيضاً، فيانتفائه ينتفى المركب، والمأتى به ليس موافقاً للمأمور به؛ لأن الغفله لا توجب تغيير المأمور به ولا تغيير الأمر المتوجه إليه قبل الغفله، ولم يحدث بالنسبه إليه من الشارع أمر آخر متوجه إلى الغافل؛ لعدم إمكان توجيه الخطاب نحو الغافل والساهى - بعنوانهما - بالصلاه الفاعده للجزء؛ لأنه لو خاطبه كذلك فإما أن لا يتذكر أصلاً، فلا يوجب هذا الأمر إنبعائه وتحريك عضلاته نحو الفعل المأمور به، وإن تذكر وزال سهوه وغفلته بسبب توجيه الخطاب نحوه كذلك خرج عن عنوان الساهى الذى هو الموضوع للحكم فى ذلك الخطاب، ويصير محكوماً بحكم الملتفت، وعلى أى تقدير فالخطاب الخاص به لغو لا يمكن صدوره من الحكيم، وإذا امتنع ذلك فى حقه وجب عليه الإعادة بمقتضى الأمر الأول - إلى أن قال: - وهذا معنى ما إختارناه من فساد العباده الفاعده للجزء نسياناً، بمعنى عدم كونها مأموراً بها ولا مسقطاً عنه. (١)

هذا، ولكن تُفصى عن الإشكال بوجوه:

منها، ما أجاب به المحقق النائنى قائلاً: إنَّ الأقوى جريان البراءه من الخصوصيه الزائده المشكوكه، وهى فيما نحن فيه جزئيه المنسى فى حال النسيان، فالأصل يقتضى عدم جزئيه المنسى، ويلزمه أن يكون الجزء من الأجزاء الغير الركتيه، لإختصاص جزئيه بحال الذكر، فلا يلزم من الإخلال به نسياناً بطلان العمل، وذلك من خواص الجزء الغير الركنى. نعم، إنَّ أقصى ما تقتضيه أصاله البراءه عن الجزء المنسى هو رفع الجزئيه فى حال النسيان فقط ولا تقتضى رفعها فى تمام الوقت إلماع إستيعاب النسيان لتمام الوقت. (٢)

ص: ١٤٥

١- (١) - فرائد الأصول: ٢: ٣٦٣-٣٦٤.

٢- (٢) - نفس المصدر ٤: ٢٢٠.

ومنها: ما أجاب به الإمام الخميني قدس سره بناءً على مسلكه المختار: إنَّ ما هو الموضوع في دائره التشريع هو عنوان المؤمن أو الناس الأعمّ من العاجز والقادر، والجاهل والعالم، ولأجل ذلك يكون الحكم فعلياً في حقّ الجميع، غير أنّ العجز والجهل عذر عقلي عن تنجّز التكليف، والملاك لصحّه هذا الخطاب وعدم إستهجانّه هو صلوحه لبعث عدد معتدّ به من المكلفين.

هذا، وحيث إنّ العجز والجهل مانع عن التنجيز لا- عن الفعلية، فإنّ جريان البراءة لا- يتوقّف على إختصاص الناسي والساهي بالخطاب، بل يكفي في ذلك الخطابات العامّة القانونيه من قوله تعالى: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِتُدْلُواكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ» ١ والخطابات الوارده على العناوين العامّة، من قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا» ٢، أو «يَا أَيُّهَا النَّاسُ» ٣ ضروره أنّ الغرض من الخطاب هو بعث المكلف نحو العمل، وهذه الخطابات كافيه في البعث نحو العمل، غير أنّ العالم والعامد يبعث منه إلى المركّب التامّ، والساهي والغافل عن الجزء إلى المركّب الناقص؛ لأنّ المفروض هو سقوط التكليف بالجزء عن الناسي، وأنّه فرق بينه وبين غيره في تعلق التكليف، فيكون إختصاصه بالخطاب مع حصول الغرض بتلك الخطابات لغواً.

وعليه إذا فرض أنّ الصلاة التامّة ذات مصلحه في حقّ الذاكر، والصلاه الناقصه ذات مصلحه وذات ملاك بالنسبه إلى غيره، والمفروض - كما عرفت - وجود خطاب واحد باعث لهما نحو المطلوب القائم به الملاك، يكون المقام حينئذٍ من صغريات الأقلّ والأكثر، إذا أتى الناسي بالمركّب ثمّ تتبّه؛ لأنّ الناسي بعد ما أتى بالمركّب الناقص ووقف على الجزء المنسي يشكّ في أنّ الجزء

المنسى هل كان له إقتضاء بالنسبه إليه في حال النسيان حتى يحتاج إلى الإعادة أو لا إقتضاء له؛ فتجرى في حقّ البراءه من غير فرق بين النسيان المستوعب وغيره؛ لأنّ الأمر الداعي إلى المركّب داع بعين تلك الدعوه إلى الأجزاء، والمفروض أنّ الأجزاء التي كان الأمر بالمركّب داعياً إليها قد أتى بها الناسى، وبعد الإتيان بها يشكّ في أنّ الأمر هل له دعوه أخرى إلى إتيانها ثانياً حتى يكون داعياً إلى إتيان الجزء المنسى أيضاً أولاً؟ ومع الشكّ فالأصل البراءه. (١)

هذا، ومن النتائج الأصوليه للخطابات القانونيه أيضاً عدم صلوح تقييد المطلقات بكتاب خاص بالنسبه إلى شخص أو طائفه معينه، بل الجمع العرفى بينهما إنّما يجرى إذا كان كلّ منهما من الأحكام الكليه القانونيه. (٢)

المبحث الثاني: التطبيقات الفقهيّه للخطابات القانونيه

اشاره

ثمّ إنّ لهذه النظرية وما تتضمّنه من فعليّه التكاليف بالنسبه إلى جميع المخاطبين فروعاً وتطبيقات فقهيّه كثيره في الأبواب الفقهيّه المختلفه، سنشير إليها في المطلبين وهما: الآثار العباديه والنماذج المعاملية.

المطلب الأول: الآثار العباديه

اشاره

هناك تطبيقات فقهيّه عباديه لهذه النظرية نستعرض أهمّها فيما يلي:

الجهه الأولى: حكم الصلاه في النجس مع الجهل بالحكم

إنّ مقتضى إطلاق أدلّه شرطيه الطهاره أو مانعيه النجاسه كقوله عليه السلام في صحيحه زراره: «لا صلاه إلّا بطهور»، (٣) بناءً على أنّ الطهور في المستثنى أعمّ من الخبث،

ص: ١٦٧

١- (١) - تهذيب الأصول ٣: ٢٢٩ و ٣٤٨.

٢- (٢) - كتاب البيع (للإمام الخميني) ٢: ٦٠٢.

٣- (٣) - وسائل الشيعه ١: ٣٧٢.

هو بطلان الصلاة الواقعة في النجس مطلقاً؛ سواء كان عن عمد، أو جهل بالحكم أو الموضوع، أو النسيان أو غيرها من الأعذار؛ فلا بدّ من إلتماس دليل على صحّة الصلاة المأتمى بها في النجس.

قد يقال إنّ الأدله قاصره عن إثبات الحكم للجاهل؛ لقبح تعلق التكليف بالغافل،^(١) وعليه يكون المأتمى به مع النجاسه مجزياً؛ لأنّه صلاه تامّه في حقّه بعد عدم الدليل على إثبات المانع أو الشرطيه في حقّه.

هذا، ويعتقد السيّد الإمام قدس سره بعدم قصور الأدله عن إثبات التكليف لمطلق المكلفين، ولا مانع من تعلّقه بالعناوين الكليّه الشامله لعامّه المكلفين، وإن كان التارك عن عذر معذوراً في أدائه، فتشمل أدله الشرطيه الجاهل أيضاً؛ والسرّ فيه:

عدم إنحلال الخطاب المتعلّق بالعناوين كـ «الناس» و «المؤمنين» إلى خطابات جزئيه بعدد النفوس أو العناوين الطارئه، ولهذا يكون العصاه مكلفين، مع أنّ العاصي الذي يعلم المولى طغيانه، لا- يمكن تكليفه جدّاً لغرض الإنبعاث؛ لإمتناع إنقذاح إرادته التكليف جدّاً ممّن لا يطيع.^(٢)

الجهه الثانيه: حكم الورود في الصلاه قبل الوقت خطأ

لو دخل في الصلاه قبل الوقت خطأ وإنكشف الخطاء قبل تمام الصلاه أو بعده فيمكن الإستدلال لصحّتها وإدراك الوقت، تبعاً للمشهور بما رواه إسماعيل بن رباح عن أبي عبد الله عليه السلام قال «إذا صلّيت وأنت ترى أنّك في وقت ولم يدخل الوقت فدخّل الوقت وأنت في الصلاه فقد أجزأت عنك»^(٣) بناءً على أن يكون لفظ «ترى» الواقع في الروايه موضوعاً للكشف عن الواقع؛ فإنّ توجّه التكليف

ص: ١٤٨

١- (١) - مدارك الأحكام ٢: ٣٤٤.

٢- (٢) - كتاب الطهاره (للإمام الخميني) ٤: ٢٧٩-٢٨٠.

٣- (٣) - وسائل الشيعه ٤: ٢٠٦.

إليه [بناءً على القول بالإنحلال] مشكوك فيه، لأنَّ حال وجود الأماره لا يكون التكليف الواقعي متوجَّهاً إليه، لأنَّه غير ملتفت، وبعد الإلتفات الحاصل بعد الصلاه يحتمل عدم توجَّه التكليف إليه إذا أتى بالصلاه مع قيام ما يحتمل أماريته، ففي الحقيقه كان المورد من موارد الشكِّ في التكليف.

هذا وقد أورد عليه الإمام قدس سره إشكالاً مبنائياً من أنَّ التكليف القانونيه الشرعيه ثابتة وفعليه بالنسبه إلى جميع المكلفين من غير فرق بين العالم والجاهل والناسى والساهى والعاجز وغيرهم، وإتِّمَّ المكلف مع أحد تلك العناوين معذور عن العمل بالواقع وعن إطاعه المولى، فبعد الإلتفات يكون شكُّه في إمتثال الأمر المعلوم وسقوط التكليف الفعلي، فتبطل الصلاه وتجب إعادتها. (١)

الجهه الثالثه: سقوط الأداء في فاقد الطهورين

إنَّه يقتضى إطلاق آيه الوضوء (٢) أن تشترط الصلاه بالطهور مطلقاً ولو مع العجز عنه، ولكنَّه توهم بناءً على القول بالإنحلال، أنَّ الأمر قاصر عن إثبات الشرطيه حال العجز، لعدم إمكان توجَّه الخطاب إلى العاجز؛ فإنَّ العقل يستقلُّ بقبح تكليفه.

وقد أورد عليه المحقق النائيني رحمه الله: إنَّ مثل تلك الأوامر إرشاديه لا يعتبر فيها القدره على متعلقاتها؛ لأنَّ مفادها ليس إلاَّ الإرشاد إلى دخل متعلقاتها في متعلق الخطاب النفسى، ففي الحقيقه أنَّ تلك الخطابات بمنزله الإخبار؛ لا بعث فيها ولا تحريك إلى المتعلقات حتَّى تقتضى القدره عليها فتشمل صلاه العاجز أيضاً؛ فإنَّه لا فرق بين الشرطيه المستفاده من مثل «لا صلاه إلَّا بطهور» (٣) أو المستفاده

ص: ١٦٩

١- (١) - كتاب الخلل في الصلاه: ١٠١.

٢- (٢) - سورة المائده: ٦.

٣- (٣) - وسائل الشيعه ١: ٣٧٢.

هذا، ويعترض عليه السيد الإمام قدس سره بأنّ مطلق الأوامر نفسه كانت أو غيريه أو إرشاديه، إنّما تستعمل في معناها وهو نفس البعث والإغراء، فإنّ الهيئته موضوعه لذلك من غير أن يكون الوجوب أو غيره مفادها، لكن البعث إذا توجّه إلى طبيعته من غير دلالة على أنه لأجل مطلوب آخر، ينتزع منه النفسية، وإذا تعلّق بشيء مع الدلالة على أنه لآخر ينتزع منه الغيرية، أو الإرشاد إلى الشرطية أو الجزئية حسب اختلاف المقامات.

فقوله تعالى «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ...»^٢ لا- ينسلخ عن البعث إلى غسل الوجوه والأيدي، بحيث تكون الهيئته مستعملة في الإخبار بإشتراط الصلاة بالوضوء؛ ضروره أنّ هذا الإستعمال مع كونه غلطاً لا مجازاً مخالف لفهم العرف والعقلاء، بل الهيئته مستعملة في معناها وهو البعث والإغراء؛ لكن لما كانت مسبوقه بقوله «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ...»^٣ تكون دالّة على أنّ البعث إليه لأجل إشرط الصلاة به، ففهم الشرطية أو إنتزاعها إنّما هو من البعث والإغراء مع خصوصية المورد.

ثمّ يقول: إنّ الأوامر الكليّة القانونيه غير مشروطه عقلاً- بصحّه توجّهها إلى كلّ فرد فرد من المكلفين، وليست الخطابات الكليّة منحلّة كلّ إلى خطابات متوجّهة إلى آحادهم؛ فيكون كلّ خطابٍ منحلّ منظوراً فيه شرائط توجّه الخطاب، وإلّا لزم منه مفسد كعدم تكليف العصاه والكفّار، والجاهل بالحكم أو الموضوع، بل وإختصاص الوضعيات بمن يختصّ به التكليف... إلى غير ذلك ممّا يطول ذكره، والخلط بين شرائط الخطاب الجزئي الشخصي والخطاب العامّ القانوني، منشأ

ص: ١٧٠

لكثير من الإشتباهات والإختلاطات. ومن هنا تبين أنّ إطلاق الآيه يقتضى إشتراطها بالطهور مطلقاً ولو مع العجز عنه، ومقتضاه سقوط الصلاه مع تعذر حصول الشرط. (١).

الجهه الرابعه: تصحيح الطهاره المائيه مع تعين التيمم

إذا عارض استعمال الماء فى الوضوء أو الغسل واجب أهم كما إذا كان بدنه أو ثوبه نجساً ولم يكن عنده من الماء إلّا بقدر أحد الأمرين من رفع الحدث أو الخبث، فذهب السيد اليزدى رحمه الله إلى أنه يجب استعمال الماء فى رفع الخبث ثم يتيمم؛ لأنّ الوضوء له بدل وهو التيمم بخلاف رفع الخبث. (٢).

هذا، ولكنّ السيد الإمام قدس سره قد ذهب إلى أنه يصحّ الوضوء أو الغسل حينئذ لا لأجل الترتب بل لأجل عدم إمتناع تعلق الأمرين بعنوانين متزاحمين فى الوجود؛ سواء كانا من قبيل الأهمّ والمهمّ أو لا؛ لأنّ الأوامر متعلقه بنفس الطبائع من غير سرايه إلى الخصوصيات الفرديه؛ وأنّ الإطلاق بعد تماميه مقدماته ليس كالعموم فى تعلق حكمه بالأفراد، بل مقتضاه بعدها كون نفس الطبيعه تمام الموضوع؛ بلا دخاله شىء آخر من الخصوصيات الفرديه والحالات الطارئه؛ وأنّ الأدله غير ناظره إلى حال المتزاحمات ولا حال علاجها، فإطلاق دليل المتزاحمين شامل لحال التزاحم من غير أن يكون ناظراً إلى التزاحم وعلاجه؛ وأنّ الأحكام القانونيه تعمّ العاجز والقادر والعالم والجاهل من غير تقييد بحال دون حال؛ وأنّ الأمر بكلّ من المتزاحمين أمر بالمقدور، والجمع غير مقدور، وهو ليس بمأمور به، ففى المتزاحمين أمران كلّ تعلق بمقدور، لا أمر واحد بالجمع

ص: ١٧١

١- (١) - كتاب الطهاره ٢: ٣٥٩.

٢- (٢) - العروه الوثقى ٢: ١٧٨.

الذى هو غير مقدور. (١) فيمكن تصوير الأمرين فى عرض واحد، وعليه لا إشكال فى صحه الوضوء مع الإبتلاء بالمزاحم.

الجهه الخامسه: حكم الصلاه فى ضيق الوقت

إنّ الصلاه مركبه من أجزاء واجبه وأجزاء مستحبّه فيجب الإقتصار على أقلّ الواجب فيما إذا دار الأمر بين إتيان الصلاه مع الثانيه مع وقوع بعض الأجزاء خارج الوقت، وبين إتيان خصوص الأجزاء الواجبه، فلو أتى بالمستحبات مع العلم بذلك، فقد ذهب السيّد اليزدى رحمه الله إلى أنّه يشكل صحه صلاته، بل تبطل على الأقوى؛ (٢) فإنّ إدراك الوقت أهمّ من إتيان ما زاد على أقلّ الواجب، ومقتضى القاعده حينئذ ترك المهّم لدرك الأهمّ؛ (٣) إلّا أن يقال إنّ غايه ذلك هو عدم الأمر بها، فيمكن التصحيح حينئذ على سبيل الترتّب. (٤)

هذا ولكن الأقوى عند الإمام الخمينى قدس سره وسماحه المرجع الدينى آيه الله العظمى الفاضل اللنكرانى رحمه الله صحّتها مع إدراك ركعه من الوقت، بل لا- يبعد صحّتها مطلقاً وإن عصى بتفويت الوقت؛ (٥) وذلك لبقاء الواجبين المتزاحمين على فعليتهما؛ فإنّ الأدله - بناءً على ما إختاره الإمام قدس سره ومن تبعه - متضمّنه للتكاليف القانونيه التى لا بأس بفعاليتها لدى التزاحم.

الجهه الخامسه: حكم الصلاه مع الإخلال عن جهل

إذا حصل الإخلال بزياده أو نقصان جهلاً بالحكم فإن كان بترك شرط ركنى أو

ص: ١٧٢

- ١- (١) - كتاب الطهاره ٢: ١٢٤.
- ٢- (٢) - العروه الوثقى (المحشى) ٢: ٢٩٢.
- ٣- (٣) - مهذب الأحكام ٥: ١٧٣.
- ٤- (٤) - موسوعه الإمام الخوئى ١١: ٤١١.
- ٥- (٥) - نفس المصدر؛ العروه الوثقى (مع تعليقات آيه الله العظمى الفاضل اللنكرانى) ١: ٣٨٢.

بزياده ركن فقد ذهب السيد اليزدى رحمه الله إلى بطلان الصلاه؛(١) ولكن السيد الإمام قدس سره يعتقد أنه لم تبطل الصلاه مطلقاً، سواء كان الإخلال ناشئاً عن الجهل بالحكم أو بالموضوع، عن تقصير أو قصور، زياده كان أو نقيصه، ركناً أو غيره؛ فإنه يدل على الصحه فى الجميع مع الغض عن المعارض، حديث الرفع؛(٢) فإن ضم دليل الرفع إلى دليل وجوب الصلاه ينتج كون المأمور به ما عدا المرفوع، وعليه فالإتيان به موجب للصحه عقلاً.

ثم قد يستشكل فى شموله للشبهه الحكيمه بلزوم المحال؛ ضروره أن إختصاص الحكم بالعالم به دور صريح. فهدم السيد الإمام قدس سره أساس الإشكال وأجاب عنه بأنه مبتن على إنحلال الخطابات العامه، كل إلى خطابات عديده عدد المكلفين متوجهه إليهم بأشخاصهم ولازمه تحقق مبادئ الخطاب فى كل على حده؛ فكما لا يمكن توجه خطاب خاص إلى الناسى لعدم حصول مبادئه كذلك، لا يمكن خطابه فى ضمن الخطاب العام المنحل إلى الخطابات لعدم حصول مبادئه؛ إذ فيه مضافاً إلى أن لازمه عدم تكليف العاجز والنائم والجاهل وغيرهم من ذوى الأعذار، بل والعاصى المعلوم عدم رجوعه عنه، فإن مبادئ توجيه الخطاب إليه بخصوصه مفقوده، لعدم إمكان الجد فى بعث من لا ينبعث قطعاً، أن قياس الخطابات العامه بالخطاب الخاص مع الفارق؛ فإنه فى الخطاب العام لا بد من حصول مبادئه لا مبادئ الخطاب الخاص.

فاذا علم الأمر بأن الجماعه المتوجه إليهم الخطاب، فيهم جمع كثير ينبعثون عن أمره وينزجرون عن نهيه وأن فيهم من يخضع لأحكامه ولو إلى حين، صح منه الخطاب العام ولا يلاحظ فيه حال الأشخاص بخصوصهم. ألا ترى الخطيب

ص: ١٧٣

١- (١) - العروه الوثقى (المحشى) ٢٠٨:٣.

٢- (٢) - وسائل الشيعه ٣٦٩:١٥.

يوجه خطابه إلى الناس الحاضرين من غير تقييد ولا- توجيه إلى بعض دون بعض وإحتمال كون بعضهم أصم لا يعتنى به، بل العلم به لا- يوجب تقييد الخطاب، بل إنحلال الخطاب أو الحكم حال صدوره بالنسبة إلى قاطبه المكلفين من الموجودين فعلاً ومن سيوجد في الأعصار اللا-حقه مما يدفعه العقل؛ ضروره عدم إمكان خطاب المعدوم أو تعلق حكم به والإلتزام بإنحلاله تدريجاً وفي كل عصر حال وجود المكلفين لا يرجع الى محصل.

والحق أنّ التشريع في الشرع الأظهر وفي غيره من المجالس العرفيه ليس إلّا جعل الحكم على العناوين والموضوعات ليعمل به كلّ من إطلع عليه في الحاضر والغابر. فالقرآن الكريم نزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وأبلغه الى معدود من أهل زمانه وهو حجه قاطعه علينا وعلى كلّ مكلف إطلع عليه من غير أن يكون الخطاب منحللاً إلى خطابات كثيره حتى يلزم مراعاة أحوال كلّ مكلف وهو واضح. فلا فرق بين العالم والجاهل والساهى وغيرهم بالنسبة إلى التكليف الإلهيه الأوليه بعد تقييد المطلقات وتخصيص العمومات بما ورد في الكتاب والسنة كحديث الرفع ولا تعاد وغيرهما، فالقول بسقوط الخطاب عن الساهى والناسى خلاف التحقيق، فيسقط ما يترتب عليه مما ورد في كلام المحقّقين من المتأخرين.(1)

الجهه السادسه: حكم الصوم الآخر في النذر المعين

إنّ اليوم الواحد لا يتحمّل إلّا الصوم الواحد، فذهب المشهور إلى أنّه يبطل الصوم الآخر في اليوم المعين للنذر؛ فإنّ الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده، بل يكفي إقتضاؤه عدم الأمر بالضدّ لبطان الصوم العبادى المتقوّمه صحّته بالأمر. وهذا الوجه أقوى الوجوه لإبطال الإطلاقات بالنسبه إلى سائر أقسام الصيام في اليوم

ص: ١٧٤

المعین للذکر؛ قضاءً لحق إمتناع الحكمين الفعليين العرضيين، مع كون المكلف غير قادر إلی أعلى إمتثال واحد منهما.

هذا وقد انتقده السيد مصطفى الخميني رحمه الله وإعتقد بصحة صومه بناءً على الخطابات القانونيه، فقال: يمكن أن يقال بأن الأحكام الكثيره فعليته وإن كان المكلف عاجزاً على الإطلاق، أو قادراً ولو بالنسبه إلى واحد منها، كما نحن فيه؛ لأنّ الخطابات قانونيه لا شخصيه. فتصوير الأحكام الفعليه العرضيه بمكان من الإمكان. (١)

الجهه السابعه: وجوب الحجّ على الكافر

إنّه يجب الحجّ على الكافر فيما إذا تمّت شرائط الوجوب كالمسلم، وهو مبني على القاعده المعروفه الفقهيّه التي إلتزم بها المشهور وهي إشتراك الكفار مع المؤمنين في التكليف بالفروع كإشراكهم معهم في التكليف بالأصول. وقد خالف المشهور جماعه كالمحدث الكاشاني والأمين الأسترآبادي وصاحب الحقائق وبعض المتأخرين؛ فإنّ هناك إشكالاً مشهوراً وهو أنّه لا يعقل الوجوب - أي وجوب القضاء على الكافر - إذ لا يصحّ منه إذا أتى به وهو كافر، ويسقط عنه إذا أسلم. وبعبارة أخرى، أنّه إذا لم يصحّ الإتيان به حال الكفر ولا يجب عليه إذا أسلم فكيف يكون الكافر مكلفاً بالقضاء ويعاقب على تركه؟

وقد تفضّى الأعلام عن الإشكال بوجوه لا تخلو عن مناقشه، فتصدّى سماحه آيه الله العظمى الفاضل اللنكراني رحمه الله لحلّ المشكله من خلال التمسك بنظريه الخطابات القانونيه، وقال:

والحقّ في الجواب ما ذكرناه في كتابنا في القواعد الفقهيّه مما إستفدناه من

ص: ١٧٥

سيدنا الأستاذ الإمام الخميني قدس سره في بعض مباحثه الأصوليه، وهو أن الإستحالة إنما تتحقق إذا كان الخطاب متوجّهاً إلى خصوص الكافر كالخطاب المتوجّه إلى العاجز، وأما لو كان الخطاب متوجّهاً إلى العموم من دون فرق بين المسلم والكافر، فلا تكون صحّه هذا الخطاب متوقّفه على صحّته إلى كلّ واحد من المخاطبين. ألا ترى أنه يصحّ الخطاب إلى جماعه بخطاب واحد أن يعملوا عملاً ولو مع العلم بعدم قدره بعضهم على إيجاد العمل. نعم، لو كان الجميع أو الأكثر غير قادرين، لما صحّ العقاب. وأما مع عجز البعض فلا مانع منه، مع أنه لو إنحلّ الخطاب الواحد إلى الخطابات المتعدّده لما صحّ، لإستحاله بعث العاجز مع العلم بعجزه، وفي المقام أيضاً كذلك؛ فإنّ التكليف بوجود القضاء عام شامل للمسلم والكافر وعدم قابليته للإمتثال بالإضافه إلى الكافر لا يقدح في ثبوت الخطاب والتكليف بنحو العموم؛ غايه الأمر أنه لا بدّ له من التمسك بالعدر في صورته المخالفه، ومن الظاهر أن الكفر لأجل أنه أمر إختياري لا يكاد يتحقّق به العذر كما لا يخفى. (١)

الجهه الثامنه: وجوب الحجّ مطلقاً عند الإستطاعه

لو وصل ماله بقدر الإستطاعه وكان جاهلاً به أو غافلاً عن وجوب الحجّ عليه، ثم تذكّر بعد تلفه بتقصير منه ولو قبل أوان خروج الرفقه، أو تلف ولو بلا تقصير منه بعد مضيّ الموسم، فالأقوال هنا ثلاثه، وقد ذهب السيّد الإمام قدس سره إلى إستقرار الحجّ عليه مع حصول سائر الشرائط حال وجوده (٢)، فتبعه المرجع الديني سماحه آيه الله العظمى الفاضل اللنكراني رحمه الله وقال:

قد حقّقنا في الأصول تبعاً لسيّدنا العلّامه الأستاذ العالی، أنّ الخطابات العامه

ص: ١٧٦

١- (١) - تفصيل الشريعه في شرح تحرير الوسيله (كتاب الحج) ١: ٣٠٢ و ٣٠٨.

٢- (٢) - نفس المصدر ١: ١٥٤.

المتضمّنه للتكاليف والأحكام بنحو العموم لا تكاد تنحلّ إلى خطابات متكرّره حسب تكثّر أفراد المكلّفين وتعدّد آحادهم، بل إنّما هي خطاب واحد متضمّن لحكم عام وتكليف كلّى، ومقتضاه ثبوت مقتضاه بالإضافة إلى الجميع؛ غايه الأمر كون بعض الأمور عذراً بالنسبه إلى المخالفه وموجباً لعدم ترتّب إستحقاق العقوبه عليها كالعجز والجهل والغفله فى الجمله ولا ملازمه بين كونها عذراً و بين عدم ثبوت التكليف الذى يتضمّنه الخطاب العام فقولہ «وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيلاً» ١ يدلّ على ثبوت هذا التكليف وتحقّق هذا الدين فى جميع موارد تحقّق الإستطاعه الواقعيه، وعليه فالتكليف ثابت بنحو العموم، فإذا إنكشف للجاهل أنّه مستطيع وللغافل أنّه كان يجب عليه الحجّ ولم يؤت به بعد، فاللازم الحكم بالإستقرار ولزوم الإتيان به ولو بنحو التسكّع، ولا فرق من هذه الجهه بين فرض الغفله وكذا فرض الجهل، وان كان بينهما فرق أحياناً من جهه المعذوريه وعدمها، وعليه لا مجال لدعوى خروج الجاهل بالجهل المركّب عن الأحكام المشتركه بين العالم والجاهل، والتفصيل المذكور مبتن على القول بالإنحلال وإختصاص كلّ مكلف بخطاب خاص وقد إنقذح مما ذكرنا أنّ الأقوى ما عليه المتن. (١)

وبشكل عام، إذا كان ترك الحجّ مسبباً عن إعتقاد عدم وجوبه لأجل فقد بعض شرائط الوجوب، إستقرّ الحجّ فى الذمه إذا إستكملت الشرائط إلّا أنّه يرد على هذا القول بأنّ الأحكام وإن كانت تشمل الجاهل، ولكن لا تشمل المعتقد بالخلاف لأنّه غير قابل لتوجه الخطاب اليه فهو غير مأمور بالحكم واقعاً فلا يكون وجوب فى البين حتّى يستقرّ عليه، ففى زمان الإعتقاد بالخلاف لا يكون مكلفاً وبعد

ص: ١٧٧

الإتكشاف لا يكون مستطيعاً على الفرض.

ولكن قد إستشكل عليه آيه الله العظمى الفاضل اللكرانى رحمه الله وقال: إِنَّا قد حَقَّقْنَا فى الأصول تبعاً لسيدنا الأستاذ قدس سره أَنَّ الخطابات العامه لا- تكاد تنحلّ إلى خطابات متعدده حسب تعدّد المكلفين وتكثّر أفرادهم حتّى يلاحظ حال المكلف وأنه يمكن أن يتوجّه إليه خطاب أم لا، بل الملحوظ فيها حال الغالب وأنه صالح لتوجّه التكليف والخطاب إليه أم لا، وعليه فكما يكون الجاهل مشمولاً للخطابات كذلك يكون المعتقد بالخلاف أيضاً مكلفاً واقعاً والتكليف ثابت عليه؛ غايه الأمر أنه يكون معذوراً فى المخالفه غير مستحقّ للعقوبه عليها، وعليه فلا مجال لدعوى عدم ثبوت التكليف بالإضافه الى من إعتقد عدم كونه بالغاً. (١)

الجهه التاسعه: حكم الإستغفار فى الحجّ على ما يوجب الكفاره جهلاً

كلّ ما يوجب الكفاره لو وقع عن جهل بالحكم أو غفله أو نسيان لا يبطل به حجّه وعمرته ولا شىء عليه. ولا إشكال فى صحّه الحجّ وعدم لزومه من قابل وعلى عدم ثبوت الكفاره. إنّما الإشكال فى أنّ ظاهر صحيحه زواره المشتمله على قوله عليه السلام «إن كانا - يعنى الزوج المحرّم الذى غشى إمرأته وهى محرّمه - جاهلين على حجّهما وليس عليهما شىء» (٢) وجوب الإستغفار، وهو يكشف عن ثبوت الحرمة الفعلية مع الجهل المستتبعه للعصيان عند مخالفته. وبعباره أخرى، إنّ لزوم الإستغفار على الجاهل بعد رفع جهله يكشف عن تحقّق المعصيه الملازمه لثبوت الحرمة الفعلية، مع أنّ المشهور كون العلم من شرائط فعلية التكليف وأنّ الجاهل

ص: ١٧٨

١- (١) - نفس المصدر ١: ٢٦٣-٢٦٤.

٢- (٢) - وسائل الشيعه ١٣: ١٠٨.

لا يكون التكليف بالإضافة إليه فعلياً فلا تتحقق منه المعصية، فلا مجال لوجوب الإستغفار.

هذا وقال سماحه آيه الله العظمى الفاضل اللنكراني رحمه الله:

والله الذي يدفع الإشكال ما حققناه تبعاً لسيدنا الأستاذ الإمام قدس سره من عدم إنحلال الخطابات العامه إلى الخطابات المتعدده المتكثرة حسب تعدد المكلفين المخاطبين، بل الخطاب واحد والمخاطب متعدّد، ولا تكون قدره والعلم ومثلهما شرطاً لثبوت التكليف وفعليته؛ غايه الأمر، كون مثل الجهل والعجز عذراً للمكلف بالنسبه إلى المخالفه والعصيان، وإلاً فأصل العصيان متحقق. وعليه فمقتضى الصحيحه كون الجهل عذراً بالإضافة إلى أصل التكليف التحريمى المتعلق بالجماع حال الإحرام، ومرجعه إلى عدم إستحقاق العقوبه على المخالفه فى هذه الصوره، وهذا لا ينافى وجوب الإستغفار بعد إرتفاع الجهل لتحقق العصيان بالنسبه إلى التكليف الفعلى؛ فالجاهل وان كان معذوراً فى المخالفه، لكن يجب عليه الإستغفار بعد زوال عذره. (1)

الجهه العاشره: صحه النيابة لمن وجب عليه الحج

من إستقرّ عليه الحجّ وآجر نفسه مع تمكّن حجّ نفسه بطلت الإجاره وان كان جاهلاً- بوجوبه عليه. وأما إذا قلنا بالصحه فإنّه يستدلّ أيضاً لبطلان الإجاره بدليل حاصله: إنّ أدله نفوذ المعاملات حيث إنّها أحكام إمضائية تابعه لما ينشؤه المنشئ: إن مطلقاً فمطلق وإن مشروطاً فمشروط ولا- يخالفه إلغافى بعض الموارد كبيع الصرف والسلم، فإنّ المنشئ فيهما أنشأ على الإطلاق، والشارع قد قيده بلزوم القبض وكذلك فى الهبه فإنّ التمليك فيها يحصل بعد القبض وفى غير

ص: ١٧٩

١- (١) - تفصيل الشريعه فى شرح تحرير الوسيله (كتاب الحجّ) ٣: ٤٣٤-٤٣٧.

هذه الموارد النادرة أدله النفوذ تابعه للمنشأ من حيث الإطلاق والتقييد.

وعلى ما ذكر، الإجاره فى المقام إما تتعلّق بالحجّ مطلقاً أو تتعلّق به على فرض العصيان للحجّ الواجب بنفسه. أما الأول فغير قابل للإمضاء؛ لأنّ المفروض عدم سقوط الأمر بالحجّ عن نفسه وهو لا- يجتمع مع الأمر بإتيان الحجّ المستأجر عليه وكيف تنفذ الإجاره فى عرض ذلك الواجب؛ فإنّه يستلزم الأمر بالضدين فى عرض واحد واما الثانى فهو موجب للبطلان من جهة التعليق فلا يمكن الحكم بصحة الإجاره ولو كان الحجّ النبائى فى المقام صحيحاً على ما هو المفروض.

هذا وقد أورد آيه الله العظمى الفاضل اللنكرانى رحمه الله على هذا الدليل أنّه يتنى على القول بإنحلال الخطابات الواقعه فى الأحكام التكليفية أو الوضعيه إلى خطابات شخصيه حسب تعدّد المخاطبين وتعدّد العقود والمكلف بها فإنّه على هذا المبنى يكون الجمع بين الخطاب الشخصى المتضمّن للأمر بالحجّ عن نفسه والخطاب الشخصى المتضمّن للأمر بإتيان الحجّ للمنوب عنه مستلزماً للأمر بالضدين فى عرض واحد.

وأما على القول بعدم الإنحلال وعدم كون الخطابات العامه مشروطه بالشرائط المعبره فى الخطابات الشخصيه من قدره والعلم وغيرهما بالإضافة إلى آحاد المكلفين، كما اخترناه تبعاً لسيدنا الأستاذ الأعظم قدس سره فلا مجال للإشكال فى صحه الإجاره فى المقام؛ لأنّ الأمر بالوفاء بالعقود أو بخصوص عقد الإجاره إنّما يكون بنحو العموم، ولا يلاحظ فيه حالات الأشخاص من جهة أنّه يكون مستقراً عليه الحجّ أم لا بل الملحوظ مجرد عنوان الإجاره وعقدها؛ غايه الأمر مع الشرائط المعبره فى صحتها التى منها عدم بطلان العمل المستأجر عليه إذا كان عباده كما أنّ الأمر بإتيان الحجّ لمن إستقرّ عليه لا يكون ملحوظاً فيه حاله المكلف من جهة نيابه وغيرها، وعليه فلا مانع من الجمع بين الخطابين ولا

يكون من الأمر بالضدين.

وقد إنقذ من جميع ما ذكرنا أنه لم ينهض دليل على بطلان الإجاره على فرض صحه الحجّ النيابى واللازم الإلتزام بالصحه.(١)

المطلب الثانى: النماذج المعاملية

اشاره

هناك فروع تطبيقية أخرى تتعلق بالمعاملات وتبنتى على مذهب السيد الإمام قدس سره وتختلف أحكامها، فينبغى أن نستعرض أهمها فى الجهات التاليه. وبقيت هناك شقوق وفروض أخرى، تكون من موارد هذه النظرية لايسعنا التعرّض لها إلاّ أنه يظهر حكمها ممّا بيناه.

الجهه الأولى: تصحيح معامله الصبى

قد يستدلّ على عدم صحه عقد الصبى فيما إذا أنس منه الرشد، بأنّه مسلوب العباره، طبقاً لطوائف من الأخبار كالمآثير التى تدلّ على أنه مرفوع عنه القلم.(٢)

والظاهر أنّ القلم مرفوع عنهم لعدم الشعور، ومن عليه القلم هو الكبير العاقل المنتبه لما فيه الشعور والإدراك، فكلّ تكليف ثابت للكبير بما هو مدرك عاقل مرفوع عن الصغير؛ ولكن ما يثبت له بما هو إنسان، فهو لا يرفع عنهم، فالأحكام الوضعيه والضمانات وصحه العقود والإيقاعات وأمثالها، ليست مورد الرفع.

هذا ويرد عليه: بأنّ أكثر الصبيان خارجون عن الأدله الإلزاميه، لقبح الخطاب بالنسبه إليهم، بل وإمتناعه، فما هو الثابت ويساعد عليه الإعتبار هى الوضعيات فقط، وفى رفعها إمتنان عليهم لبراءتهم من تدارك الخسارات بعد الكبر وهذه منه قطعاً وإرفاق فى حقهم.

ص: ١٨١

١- (١) - تفصيل الشريعه فى شرح تحرير الوسيله (كتاب الحج) ١: ٤٠٩-٤٢٠.

٢- (٢) - وسائل الشيعه ٢٩: ٩٠، وج ١: ٤٥.

فأجاب عنه السيّد الشهيد الخميني رحمه الله: بأنّ توهم أنّ الخطاب غير معقول، في غير محلّه؛ لأنّ ما هو الممنوع عقلاً- هو الخطاب الشخصيّ الخاصّ بهم دون الخطابات الكليّة القانونيّة. (١)

الجهه الثانيه: الأجير الخاص

إذا آجر نفسه للغير بالإجاره الخاصّه المنافيه للإجاره الأولى مع قيد المباشره وضيق الوقت، فقد استدلّ على بطلان الإجاره الثانيه بوجوه: منها، أنّه يجب الوفاء بعقد الإجاره الأولى فوراً، ومعه لا- يعقل إمضاء عقد الإجاره الثانيه بالأمر بالوفاء به فوراً؛ لعدم القدره على الوفاء به كذلك.

وبكلمه أخرى، إنّ إيجاب الوفاء بعقد الإجاره الأولى بعد فرض ضيق الوقت الموجب لصيروره الوجوب فورياً لا يجتمع مع إيجاب الوفاء بعقد الإجاره الثانيه، الذي هو فوري أيضاً؛ لفرض كونه أجيراً خاصّاً يكون جميع منافعه في المدّه المعيّنه أو بعضها للمستأجر الثاني، فمع ثبوت الأوّل لا يعقل إمضاء الثانيه بالأمر بالوفاء نظراً إلى عدم القدره على إمتثالهما معاً فتتحقّق المنافاه بين الوجوبين كما هو ظاهر.

فأجاب عنه سماحه آيه الله العظمى الفاضل اللنكراني رحمه الله: بأنّه لا منافاه بين الوجوبين وإن لم يكن سوى قدره واحده في البين، وذلك لما حقّقناه في الأصول في مبحث الترتّب تبعاً لسيدنا العلّامه الأستاذ قدس سره من الفرق بين الخطابات الكليّه العامّه وبين الخطابات الشخصيه المتوجّهه إلى آحاد المكلفين، وأنّه لا يعتبر في إمكان توجّه الأولى إلى الآحاد ملاحظه أحوال كلّ من المخاطبين من حيث القدره والعجز ونحوهما من الحالات المختلفه؛ غايه الأمر أنّ غير القادر معذور

ص: ١٨٢

فى مخالفه التكليف لا أنه غير مكلف أصلاً، والدليل على عدم كون التكليف مشروطاً بالقدرة، بل كون عدمها عذراً حكمهم بوجوب الإحتياط فى صورته الشك فى قدره، مع أنها لو كانت شرطاً لكان مقتضى القاعده جريان أصله البراءة للشك فى شرط التكليف. وبالجمله: الخطابات العامه متوجهه إلى جميع المكلفين من دون فرق بين القادرين والعاجزين؛ غاية الأمر كون الطائفة الثانيه معذورين فى مخالفه لأجل حكم العقل بذلك، وحينئذ نقول: إن الأمر بالوفاء بعقد الإجاره الأولى وكذا الأمر بالوفاء بالثانيه كلاهما ثابتان فعليان، وإن لم يكن المكلف قادراً على إمتثالهما؛ لأن العجز لا ينافى الفعلية كما مرّ، فما يقال من أن عدم القدرة على الوفاء بالعقدين يمنع عن فعله الأمر بهما تعييناً، لا يتم بناءً على ما ذكرنا من أن القدرة الواحده لا تنافى فعلية الخطابين إذا كانا بنحو الكليّ والعموم. هذا ما يقتضيه التحقيق بالنسبه إلى الحكم التكليفى وهو وجوب الوفاء بالعقدين. (١)

الجهه الثالثه: إعتبار القدرة فى شروط العقد

يعتبر فى الإلزام على العمل بالشرط ولو كان بنحو شرط الفعل أن يكون داخلًا تحت قدره المشروط عليه؛ فإنّ الدليل على وجوب العمل بالشرط بنحو قوله صلى الله عليه وآله «المؤمنون عند شروطهم». (٢) فحينئذ:

إن قلنا بأنّ التكليف الكلىّ ينحلّ إلى تكاليف، ولا يعقل تعلّقه بالعاجز، فلا يوجب ذلك إيجاب العمل بمثل هذا الشرط؛ لقصور الأدله عمّن فقد قدره عليه، وفى ترتّب الخيار عليه وجهان.

ص: ١٨٣

١- (١) - تفصيل الشريعة فى شرح تحرير الوسيله (كتاب الإجاره): ٤٦٧-٤٧٢.

٢- (٢) - وسائل الشيعة ٢١: ٢٧٦.

ولكن إن قلنا بأن الأحكام الكليه القانونيه لا تتقيّد بالقدره كما لا تتقيّد بالعلم، ويكون الحكم الفعلى ثابتاً لموضوعه، سواء كان المكلف عالماً أم لا، وقادراً أم لا. والجهل أحياناً والعجز عذر للمكلف فى ترك الأمور به أو الإتيان بالمنهى عنه لا أنه قيد للتكليف، يكون وجوب العمل بالشرط ثابتاً، والعذر عن الإتيان به لا يوجب بطلانه رأساً، فيترتب عليه الخيار قطعاً؛ (١) فإن الخيار لم يترتب على تخلف الشرط إختياراً، بل هو كقانون شرعى رتب على مطلق التخلف، فيشمل العاجز كالقادر؛ فإن التكليف عامه ولا تنحل إلى خطابات حسب أفراد المكلفين. (٢)

الجهه الرابعه: جعل الخيار فى المعاطات

لو قلنا بأن المعاطاه عقد جائز فهل يدخل فيه الخيار أم لا؟

قد يقال: إن جعل الخيار فيها لغو، فإنها جائزه بالطبع وقابله للفسخ بنفسها، ولا يقاس ذلك بإجتمع الخيارات فى مورد واحد؛ فإن كلاً منها قابل للإسقاط والفسخ بالآخر الباقي، بخلاف المقام؛ فإن الجواز حكمى على الفرض غير قابل للإسقاط، فيصبح الخيار لغواً وبلا أثر.

ولكن أورد عليه السيد الإمام قدس سره بأن هذا وأشباهه مما صدر عن عدّه من الأعظم، خلط بين الأحكام القانونيه والشخصيه وقياس الأولى بالثانيه، وكم فرق بين المقامين! فإن فى الأحكام الشخصيه البعث لا يمكن إلّامع إمكان إنبعث المكلف بشخص التكليف، بخلاف الأحكام القانونيه؛ فإن إمكان البعث غير موقوف على ذلك، بل غايته أنه موقوف على إمكان البعث نحو الطبيعه؛ ولو

ص: ١٨٤

١- (١) - كتاب البيع ٥: ٢٢١-٢٢٦، و ٣٣٣.

٢- (٢) - المصدر ٥: ٣٣٤.

كان بعض أشخاصه غير قابل للإمتثال، وهذا يظهر من ملاحظته تكليف الكفّار والعصاه الذين يُعلم بعدم إنبعائهم بالبعث وإنزجارهم بالزجر، ولا يصحّ البعث الشخصيّ نحوهم، بخلاف البعث القانونيّ الشامل لهم ولغيرهم.

وبهذا البيان يظهر أنّ جعل الخيار قانوناً للبيع موقوف على عدم لغويّه هذا الجعل وإن كان في بعض أشخاصه كالمعاطاه بلا أثر. فلا يبعد ثبوته للإطلاق، ولا تلزم منه اللغويه، ولا سيّما مع صيرورتها لازمه بتلف أحد العوضين. (١)

الجهه الخامسه: ضمان المقبوض بالعقد الفاسد

لو قبض ما إبتاعه بالعقد الفاسد لم يملكه، وصار مضموناً عليه، فيجب عليه رده.

وقد استدللّ للضمان مع التلف بدليل «على اليد». (٢) وقد ذكر الشيخ رحمه الله: أنّ الحديث ظاهر في إثبات الوضع والإستقرار في العهده عيناً كان أو ديناً، بقرينه كلمه «على» وتعلّقها بالعين والمال لا الفعل، ولذا يمكن التمسك به لإثبات الضمان في الصبّي والمجنون إذا لم يكن يدهما ضعيفه لعدم التمييز والشعور. (٣)

ولكن يمكن النقض بالصبّي الذي مات قبل بلوغه والمجنون الذي لم تحصل له الإفاقه أبداً حتّى مات؛ إلّا أنّه يمكن دفع هذا الإشكال على مذاق السيّد الإمام قدس سره بأنّه لا- يعتبر في الأحكام الفعليه القانونيه أن يكون جميع موارد إنطباقها واجده للشرائط، ولذا إنّ القدره والعلم ليسا بشرطين للتكليف والخطاب، بل إنهما قيدان في مرحله التنجز. والعجز والجهل معدّران للمكّلف لا موجبان لإنتفاء توهم الخطاب إليه، ولذا بنى المشهور على الإحتياط عند الشكّ في القدره. وفي ما نحن فيه يمكن أن يقال: بأنّ المجنون كالتائم مكّلف قانوناً وإن كان معذوراً في

ص: ١٨٥

١- (١) - كتاب البيع (تقريرات لآيه الله القدير): ١٢٨-١٢٩؛ كتاب البيع (للإمام الخميني) ١: ٢٣٤.

٢- (٢) - عوالي اللثالي ١: ٢٢٤.

٣- (٣) - كتاب المكاسب ٣: ١٨١.

ترك الإمتثال، وهكذا في الصبي؛ فإن الجنون والصغر من قبيل الأعذار العقلية التي يلتزم ببقاء فعلية التكليف معها، فلا مانع من تعلق الوضع حتى مع العذر عن التكليف. (١)

الجهة السادسة: حكم تعذر المثل في المثلي

لو تعذر المثل في المثلي، فهل يجوز للمالك المطالبة بالقيمة، أو لا؟ فإن العين قد تلفت والمثل قد تعذر، فمع جواز المطالبة بالقيمة يجب دفعها، وإلا فينتظر المالك زمان رفع التعذر.

ذكر الشيخ رحمه الله: «لو تعذر المثل في المثلي فمقتضى القاعدة وجوب دفع القيمة مع مطالبه المالك». (٢) وقد ذكر في وجه جواز المطالبة وجوه:

منها، أن جعل الضمان في مورد تعذر المثل مع عدم وجوب دفع القيمة لغو، فيجب ذلك دفعاً لمحذور لغويته جعل الضمان.

فأجاب عنه السيد الإمام قدس سره بأن هذا خلط بين الأحكام القانونية والشخصية؛ فإن مبادئ جعل القانون مغاير لمبادئ جعل الحكم الشخصي، وهنا لا لغويته في جعل الضمان قانوناً وإن لم يكن له في هذا المورد الشخصي أثر؛ فإن اللغوية في المجعولات القانونية تلاحظ بالنسبة إلى الحكم الكلي القانوني، لا إلى آحاد المكلفين وخصوصيات التكليف.

ومنها، بناء العقلاء على وجوب دفع القيمة في مورد تعذر المثل.

فالجواب عنه أيضاً هو: أن الأحكام القانونية لا تقاس بالأحكام الشخصية؛ لتغاير مبادئهما، ويمكن تحقق مبادئ جعل القانون ولو كان في بعض مصاديقه

ص: ١٨٦

١- (١) - كتاب البيع ١: ٣٨٤؛ كتاب البيع (تقريرات لآيه الله القديرى): ٢٣٧.

٢- (٢) - كتاب المكاسب ٣: ٢٢٦.

غير قابل للإمتثال، فتعذر المثل في المورد الشخصي لا يوجب عدم تحقق المبادئ في جعل حكم قانوني وهو: ضمان المثلي بالمثل. (١)

ومنها، الإلتزام بالإنقلاب إلى القيمة عند تعذر المثل، بأن يقال: إنَّ الوضع منتزع من التكليف، ولا يعقل التكليف بأداء المتعذر، فلا بد من التكليف بأداء القيمة؛ لأنَّ احتمال سقوط الضمان مطلقاً مخالف للضرورة، فمع التكليف بها ينتزع إشتغال الذمه بالقيمة، وهو المطلوب، فللمالك مطالبتها، وليس للضامن التأخير.

ولكن يمكن أن يجاب عنه بوجه ينتج عدم الإنقلاب ولو مع التعذر إلى الأبد، وهو: أنَّ التكليف القانوني فعليته على موضوعاتها غير مقيده ولا معلقه، والأعذار العقلية ليست قيوداً لها، فيكون التكليف الفعلي القانوني المتعلق بعنوانه منشأاً لانتزاع الوضع مطلقاً. (٢)

الجهة السابعة: بدل الحيلولة عند تعذر العين

لو تعذر الوصول إلى العين مع عدم التلف كما لو غرق أو سرق أو ضاع فالظاهر تسالمهم على بدل الحيلولة، وقد إستدل عليه المحقق الإصفهاني رحمه الله بقاعده اليد؛ فإنَّ مفاد دليل اليد هو إعتبار العين في العهده، وإنَّ هذا الإعتبار فعلاً في كلِّ زمان تحتاج إلى أثر مصحح، وإلما كان إعتبارها لغواً. وعليه الظاهر منها بمناسبه غايتها هو أنَّ المأخوذ بنفسه في عهده ذى اليد، والعهده مع وجود العين تكليفية، ومع تلفها مائته يجب تداركها بحصه مماثله لها، وعند تعذر ردّها وعدم تلفها لا تكون عهده التكليف ولا عهده تدارك نفسها، حيث إنَّها غير تالفه، فلو لم يجب تداركها

ص: ١٨٧

١- (١) - كتاب البيع (تقريرات لآيه الله القدير): ٢٨٨-٢٩٠.

٢- (٢) - كتاب البيع ١: ٥٤٦-٥٤٧.

من حيث فوات السلطنة على الإنتفاعات بها كان إعتبار عهدها فعلاً لغوياً، فالإلتزام بكونها فى العهده فعلاً يقتضى الإلتزام بأثر لها فعلاً. (١)

فيجيب قدس سره عن ذلك: أولاً، أنّ دفع محذور اللغوئيه غير منحصر بالإلتزام ببدل الحيلولة، بل المحذور يندفع بترتب أثر آخر على هذا الإعتبار، كجواز المصالحة عليه وبيعه وغير ذلك من الآثار.

وثانياً، قد مرّ مراراً أنّ قياس الأحكام القانونيه بالشخصيه أوجب مثل هذه الإشكالات، والحال أنّ مبادئ كلّ منهما وغاياته مغايره لمبادئ الآخر وغاياته، وصحّه جعل القانون لا يدور مدار وجود المبادئ والغايات فى الأشخاص، بل المصحح له وجود أثر فى محيط هذا القانون ولو فى بعض الأفراد. وبكلمه أخرى، إنّ إعتبار العهده فى باب الضمانات، لا يكون إعتبارات كثيره، فى كلّ حال وآن لها بحسبها غايات وآثار، بل لا بدّ وأن لا يكون إعتبار الأمر الوضعى بحسب الجعل القانونى لغوياً، وإلّا يلزم سقوط الدين عن ذمّه المديون لو فرض عدم قدرته على الأداء فى برهه من الزمان وهو كما ترى. (٢)

الجهه الثامنه: وجوب الفحص عن المالك

إنّه لو كان المالك مجهولاً فهل يجب الفحص عنه أو لا؟

قد إختار الشيخ الأعظم رحمه الله الثانى، تمسكاً بإطلاق جملة من الروايات. (٣)

ولكنّه ليس فى الروايات ما يمكن الإستناد إليها لترك الفحص والأقوى وجوبه عقلاً.

وقال المحقّق الميرزا الشيرازى رحمه الله فى حاشيته: إنّ من بيده المال المجهول

ص: ١٨٨

١- (١) - كتاب المكاسب (للإصفهاني) ١: ٤٢٨.

٢- (٢) - كتاب البيع (تقارير لآيه الله القديرى): ٣٤٠؛ كتاب البيع (للإمام الخمينى) ١: ٦٣٠.

٣- (٣) - كتاب المكاسب ٢: ١٨٥.

مالكه إن علم بعثوره على مالكه بالفحص يجب عليه. وأما مع الشك فإما أن يكون التردد بين من يقدر على إيصال المال إليه ومن لا يقدر أو بين من يقدر على الإيصال إلى كلّ منهم. وعلى الأول فإما أن يكون ترديده بعد العلم بكونه محصوراً بين المقدورين أو بدونه فعلى الأول يجب الفحص لتنجيز التكليف بعلمه بالقدرة عليه ولا يعلم سقوطه بخروج بعض أطرافه عن القدرة فيجب الفحص حتى يتحقق الإجمال أو يتحقق عجزه عنه، وعلى الثاني فلا يجب الفحص لما تقرّر في باب العلم الإجمالي بالتكليف من أنّ خروج بعض أطرافه المعين عن مورد التكليف يوجب عدم وجوب الإحتياط بالنسبة إلى البعض الآخر، بل يرجع فيها إلى أصالة البراءة ونحوه مما يفيد فائدته ومع سقوط التكليف فلا مقتضى للفحص لعدم إشتراط إجراء الأصول في الشبهات الموضوعيّة بالفحص. (١)

فأورد عليه السيّد الإمام قدس سره بأنّ لازم ما ذكره هو إجراء البراءة في الشك في القدرة على الإيصال ابتداءً، ومبناه على ما يظهر من كلامه هو أنّ القدرة من القيود الشرعيّة المستكشفة بالعقل؛ فيرد عليه أنّ القدرة ونحوها من الأعذار العقليّة لإمتثال التكليف، لا قيودها شرعاً أو عقلاً، وأنّ التكليف الكليّ القانونيّة فعليات على موضوعاتها من غير تقييد بالعلم والقدرة والإلتفات وغيرها، فحينئذ يجب الإحتياط عقلاً مع الشك في القدرة، ويجب الفحص. فالإنصاف أنّه لا يمكن مساعدته القائل المدقّق التقى في المبني ولا البناء. (٢)

الجهه التاسع: رجوع المالك إلى جميع الأيادي مع بقاء العين

لو تعاقبت الأيادي على عين مغصوبه مع بقائها، فهل للمالك الرجوع إلى كلّ من جرت يده عليها، ويجب عليه تحصيلها والتأديه إليه، أو وجوب الردّ مختصّ بمن

ص: ١٨٩

١- (١) - حاشيه المكاسب (للميرزا الشيرازي) ١: ١٨٧.

٢- (٢) - المكاسب المحرمه (للإمام الخميني) ٢: ٣٩٨-٤٠٢.

هى فى يده فعلاً؟

وقد استدلّ على الأوّل بقاعده اليد، وهو مبنى على أن يكون المراد منها عهد العين بجريان اليد عليها، فيجب عليه الردّ حال وجودها، أو يكون المراد منها الحكم التكليفيّ فقط، وهو وجوب ردّها.

هذا، وقد أضاف إليه الإمام قدس سره: أنه يمكن الإستدلال عليه أيضاً بالإستصحاب بأن يقال: إنّ العين إذا وقعت فى يد كلّ غاصب أو من بحكمه يجب عليه ردّها إلى صاحبها، وبعد خروجها عن تحت يده، يشكّ فى بقاء الوجوب فيستصحب كما يستصحب حكم الغاصب بالنسبة إلى كلّ منهم؛ لكنّه مبنى على ثبوت وجوب الردّ حتّى بالنسبة إلى الغاصب الذى يتعدّر عليه الردّ، إمّا لأجل عجزه عنه لضيق الوقت ونحوه، أو لجهله وغفلته؛ فإنّه بناءً على ثبوت الأحكام الكليّة القانونيّة الفعلية لا يفرق فى ما نحن فيه بين العالم والجاهل، والقادر والعاجز. (١)

الجهه العاشره: ردّ العين إلى المالك قبل الوقوع تحت يد الغارم

إنّ العين التالفه عرفاً تبقى على ملك مالكها لعدم دليل على خروجها منه، ولا تقتضى ماهية الغرامه ذلك، ولهذا لا يقولون به فى بدل الحيلولة، كما أنّ العين المتعدّره باقيه عليه، فلو ارتفع العذر ورجعت التالفه، فهل يجب ردّها إلى صاحبها قبل وقوعها تحت يده، أو لا؟

يقول السيّد الإمام قدس سره: الظاهر قصور الأدلّه اللفظيه مثل «لا يحلّ مال إمريّ مسلم» (٢) عن إثبات وجوب ردّ العين.

ثمّ يتمسك قدس سره بناءً على نظريته، بإستصحاب وجود الأداء الثابت قبل التعدّر ويقول: إنّ التعدّر لا يوجب سقوط الوجوب، بل الوجوب على فعلية فى الأعذار

ص: ١٩٠

١- (١) - كتاب البيع ٢: ٥١٠-٥١١.

٢- (٢) - وسائل الشيعه ١٤: ٥٧٢.

العقلية؛ غاية الأمر أنّ المكلف معذور في مخالفته، وقد قرّرنا في محلّه أنّ التكليف القانونيّه لا تخرج عن الفعلية بواسطة الجهل والعدر، وأنّ مبادئ جعل القوانين الكليه وغاياتها غيرهما في توجّه التكليف إلى الأشخاص. فحينئذٍ لو علمنا بأن لا- مزاحم للتكليف إلّا العذر العقلي، وهو علّه منحصره، فلا- يبقى شكّ في ثبوت التكليف؛ ولو احتملنا أنّ المساوق للعذر تحقّق علّه لسقوطه فيستصحب بقاؤه. (١)

ص: ١٩١

١- (١) - كتاب البيع ١: ٦٤٩-٦٥٠.

ويشتمل على:

نتائج البحث وما يمكن إستخلاصه من مجموعه الأبحاث

ص: ١٩٢

إن من جملة المسائل المساعدة لفهم الإتجاهات العلمية هي تناول النظرية لوحدها وقياس مدى أهميتها في مسائل الأصول وأبواب الفقه من خلال ملاحظه تطبيقاتها المختلفه.

وقد تبيننا من خلال هذه الوقفه في رحاب الإمام الخميني قدس سره أنّ نظريه الخطابات القانونيه كانت تتسع لمفردات علميه وعمليه تصلح لأن تكون نماذج تطبيقيه لها فتعبّر عن العمق العلمى، وتساعد على تركيز الدعائم الأصوليه والفقيهه للمحافظه على تراثيه القيم والإحتفاظ بقيمه التراث الأصولى. فرأينا أن نتعرض في هذه الخاتمه إلى جملة من المباحث والنتائج التى خرج بها الكتاب من بحث هذا الموضوع وبقدر أهميه هذه النتائج على الصعيد العلمى.

١. الخطاب يدلّ لغوياً على توجيه الكلام المفيد لمن يفهم. والخطاب الشرعى هو كلام الله جلّ وعلا ثمّ سنّه رسوله صلى الله عليه وآله وأوصيائه صلوات الله عليهم بإعتبارها شارحةً ومبينهً لكلام الله عزّ وجلّ. ولا يخفى أنّ الخطاب الشرعى كاشف عن الحكم والحكم هو مدلول الخطاب.

٢. الحكم فى دلالتة اللغوية تعنى: المنع، ويطلق أيضاً على إتقان الفعل والإتيان به على الوجه الذى ينبغى فيه. وأمّا الحكم الشرعى إصطلاحاً فهو:

التشريع الصادر من الله تعالى لتنظيم حياه الإنسان وتوجيهه. وينقسم إلى حكم تكليفى وهو: ما صدر بداعى البعث أو الزجر أو الترخيص ويتعلق بأفعال الإنسان وما يوجّه سلوكه فى مختلف جوانب حياته؛ وحكم وضعى وهو: الذى يشّرّع وضعاً معيناً وينظّم التشريعات الالهيه والأحكام التكليفيه، كالملكيه والزوجيه.

٣. كلمه القانون فى اللغة تعنى مقياس كلّ شئى، وهو أمر كلّى ينطبق على جميع جزئياته التى تتعرّف أحكامها منه. وأمّا فى الإصطلاح فتطلق على مجموعه القواعد التى تحكّم وتنظّم علاقات المخاطبين بها وسلوكهم فى مجتمع ما، والتى تصف بأنها قواعد عامّه فتكون مجرّده من ذاتيه الأفراد وصفاتها الشخصيه والوقائع بحيث تخاطب جميع الأفراد بحسب الأمر الذى وضعت لأجله، كما وأنه لا بدّ من أن يكون لهذه القواعد صفه الإلزام والجبر.

٤. الحلّ والحلول لغهً بمعنى الفتح. واستعمل فى الأصول لإنحلال الحكم الشرعى المنشأ بإنشاء واحد إلى أحكام مستقله شتى بعدد أفراد الموضوع ومصاديقه، فلكلّ منها إمتثال مستقل وعصيان كذلك.

٥. ذهب المشهور إلى أنّ المراحل التى يمرّ بها الحكم فى تدوينه حتّى يبلغ إلى المكلف أربعة، هى: مرتبه الملاك وهى: ثبوت المقتضى ووجود المصلحه فى الحكم بما هو هو؛ ومرتبته الإنشاء وهى: مرتبه الجعل وصدور الحكم عن المولى لا بداعى البعث والزجر؛ ومرتبته الفعلية وهذه: مرحله يبلغ الحكم فيها إلى درجه البعث والزجر جدياً وتمّ الأمر من قبل المولى فيصير الحكم حكماً حقيقياً؛ ومرتبته التنجّز وهى: مرحله وصول البعث أو الزجر إلى المكلف بالحجّه المعتره من علم أو علمى.

٦. يعتقد الإمام الخميني قدس سره بأنه ليس للأحكام إلّا مرتبتين: الإنشائية والفعليه؛ فإنّ مرحلة الإقتضاء تتمخّض في المصالح والمفاسد وهي أمور خارجيه فتكون من مقدّماته. وأمّا مرحلة التنبّج فهي متأخره عن الحكم ومرتبته بالعقل وتنجزه الحكم على المكلف. والمراد من مرحله الفعليه هو: ما أوقعه الشارع في مورد جريان العمل ولزوم تطبيق العمل عليه متوجّهاً إلى جميع المكلفين فلا تختصّ بالعالم والقادر، بل تشمل الجاهل والعاجز أيضاً، غايه الأمر أنّ العاجز والجاهل القاصر معذوران عقلاً في المخالفه، ومرتبته الإنشاء هي: مرحله جعل القانون ولكن ليس بحيث يكون بيد الإجراء والعمل.

٧. إنّ الأحكام الشرعيه، تكليفيه كانت أم وضعيه، تنصبّ على الموضوعات.

وقد اعتقد الأصحاب رحمهم الله بأنّ القضيّه المتضمّنه لحكم شرعي إنّما تكون مجعوله على نهج القضيّه الحقيقيه.

٨. زعم المشهور أنّ القضيّه الحقيقيه هي ما كان الحكم فيها وارداً على العنوان والطبيعه بلحاظ مرآتيه العنوان لما ينطبق عليه في الخارج، بحيث يرد الحكم على الخارجيات بتوسيط العنوان الجامع لها؛ فإنّ الحكم فيها وإن رتب على الطبيعه لكن لا بلحاظ تقرّرها العقلي، بل بلحاظ تقرّرها الخارجى، بحيث كلّما يفرض له من أفراد، تدخل فيه ويثبت لها الحكم على تقدير وجودها؛ بيد أنّ الحكم في القضيّه الخارجيه الكليه إنّما يكون مترتباً على الأفراد الخارجيه ابتداءً من دون أن يكون هناك بين الأفراد جامع إقتضى ترتب الحكم عليها بذلك الجامع. ومقتضى لحاظ الموضوع عنواناً حاكياً عن أفراده هو: إنحلال الحكم وتعدّد وجوده بعدد ما له من التطبيقات، فهناك موضوعات كثيره وأحكام عديده، كما ينحلّ الحكم والخطاب بلحاظ المكلفين، الموجودين منهم والأفراد المقدّره الوجود دون إستثناء. وعليه إنّ الوجوب الثابت في حقّ كلّ مكلف غير الوجوب

الثابت في حق المكلف الآخر، فيستتبع إطاعته أو عصيانه على إستقلاله.

٩. يلحظ الموضوع في القضية الحقيقيه مفروض الوجود في الرتبة السابقه على الحكم، وهذا معناه رجوع القضية الحقيقيه إلى شرطيه، مفادها: إذا وجد الموضوع وجد الحكم، فيكون موضوع القضية مقدّمها، ومحمولها تاليها، فيتعدّد الحكم بتعدّد موضوعه في الخارج كما يتعدّد بتعدّد الشرط وجوداً؛ فإنّه إستوت نسبه فعليه الجزاء إلى تمام فعليات الشرط، كما تقول: «النار حارّه» أو تقول: «إن وجدت نار فهي حارّه» أو تقول: «كلّما وجد في الخارج شيء وكان ناراً فهي حارّه».

١٠. قد جاء السيّد الإمام قدس سره بتقريب آخر في تحليل القضية الحقيقيه والخارجيه وذهب إلى أنّ المناط في الفرق بينهما - بعد أنّ الحكم في كلّ واحدٍ منهما ثابت ومتعلّق بالعنوان الكليّ ابتداءً - هو أنّ العنوان في الخارجيه مقيد بقيد لا ينطبق إلّا على الأفراد الموجوده محقّقاً، وليس الحكم فيها متعلّقاً بذات الأفراد وأشخاصها الخارجيه مباشرةً وبلا توسط عنوان. وأمّا في القضايا الحقيقيه فالموضوع فيها ذو قابليه يصلح أن ينطبق على الأفراد الموجودين حسب مرور الزمان، لا- بمعنى كون الطبيعه حاكيه عنها، بل لا- تدلّ إلّا على نفس الطبيعه، وهي قابله للصدق على الأفراد، ومتّحده معها في الخارج. مع أنّه لا يقيّد العنوان في الحقيقيه بفرض وجود الموضوع، بل ينحصر الصدق في ظرف الوجود الخارجى من غير أن يكون الوجود قيداً، فيكفى تعلّق الحكم بنفس العنوان القابل للصدق على الأفراد عبر الزمان؛ فهما يشتركان في أنّ الحكم على العنوان لا على الخارج ويفترقان في أنّ العنوان في القضية الخارجيه له ضيق ذاتي لا ينطبق إلّا على الأفراد الموجوده فعلاً.

ويشتركان أيضاً في أنّ المقسم لهما القضية الكليه البتّه المعبره في العلوم،

لا- الشرطيّه، فلا تنحلّ القضايا الحقيقيّه إلى الشرطيّه واقعاً، وليس ذلك مقصوداً ومراداً للمحقّقين من المنطقيّين أيضاً؛ فإنّه ليس في الإخبار إشتراط أصلاً، لكن لا تكون النار ناراً ولا حارّه إلّابعد الوجود الخارجيّ، وهذا غير الإشتراط، ولا يكون مربوطاً بمفاد القضيه. ولو كانت القضايا الحقيقيّه مشروطه حقيقه، لزم أن يكن إثبات لوازم الماهيات لها بنحو القضيه الحقيقيّه مشروطاً بوجودها الخارجيّ، مع أنّها لازمه لها من حيث هي، فقولنا: «كلّ أربعة زوج» قضيه حقيقه جزماً، ولو كانت مشروطه لزم أن يكون إثبات الزوجيه لها مشروطاً بالوجود الخارجيّ، مع أنّ اللوازم ثابتة لذواتها من غير إشتراط أصلاً؛ لأنّ الإشتراط معناه دخاله الشرط في ثبوت الحكم، وهو خلاف الواقع في لوازم الماهيات

١١. قد أورد الإمام الخميني قدس سره ومن تبعه على نظريه الإنحلال، بعض تبعاتها الفاسده ومحاذيرها المبنائيه، وهي: عدم صحه الخطاب إلى العاصي والكافر، وعدم الإحتياط عند الشك في القدره، ولزوم النسبيه في الأحكام الوضعيه، وإجتماع عدّه أكاذيب في خبر واحد، وعدم وجوب القضاء على النائم في جميع الوقت.

١٢. إنّ الخطاب الشرعي عند الإمام الخميني قدس سره قد يقسم إلى نوعين: شخصي وقانوني. والخطاب الشخصي هو: الخطاب المتوجّه إلى شخص أو صنف خاص من الناس، كالخطاب المتوجّه إلى شخص الرسول صلى الله عليه وآله أو نسائه، فيلقى التكليف إلى الفرد بشكل مختصّ به مستجمعاً لشرائط صدور الخطاب من العلم والقدره على إتيان الأمور به وإحتمال إنبعائه بمعنى كونه مورداً لإبتلائه ورغبته. ومن ثمّ، إنّ العقل حاكم بمعذوريّه العاجز والجاهل والساهي وغيرهم في مخالفه الحكم الشرعي فتوجيه الخطاب الشخصي إليهم لغو، بل ممتنع صدوره من الملتفت وحينئذ لا تصحّ العقوبه على المخالفه.

١٣. إنّ خطاب الحكم المجعول بنحو القانون لا ينحلّ إلى الخطابات

الشخصية بحسب أفراد المكلفين أو بحسب أفراد الموضوع؛ والميزان في فعلية الحكم المجعول بنحو القانون أن يترتب عليه إنبعاث عده من المكلفين خروجاً عن الإستهجان، ولا يعتبر ترتب إنبعاث الجميع لبطلان الإنحلال.

١٤. إنّ الحكم الكلى القانونى بخطابه لا ينظر إلى الحالات الطارئة على المكلف الناشئة من جعل الحكم أو من الإبتلاء بالواقعه، ككونه عالمياً بجعل القانون أو جاهلاً به، قادراً أو عاجزاً عنه؛ فإنّ تلك الحالات متأخرة عن موضوع الحكم الكلى و إنّ الخطاب الناظر إلى الموضوع فى مقام الجعل مطلق لا يدخل فى مدلوله تلك الحالات.

١٥. إنّ لا شأن للعقل أن يتصرّف فى مقام جعل التكليف و يقيدده بالقدرة لا بنحو الكشف عن التقييد شرعاً ولا بنحو الحكومه، بل إنّما شأنه الحكومه فى مقام الإمتثال بأن يعدّر المكلف إذا كان جاهلاً قاصراً بالإضافة إلى الحكم الكلى القانونى أو عاجزاً عن إمتثاله، وإن كان طاغياً أو عاصياً يحكم عليه بإستحقاقه العقوبه. أمّا عدم تقييده شرعاً فباعتبار أنّ القدره على الفعل من الحالات الطارئة فى مقام الإمتثال فلا يرجع إلى مقام الجعل وفعليه الحكم، وأمّا عقلاً فلأنّه ليس شأن العقل التصرّف فى مقام الجعل بتقييد التكليف بالقدرة.

١٦. قد أشكل السيد الشهيد مصطفى الخمينى رحمه الله على عدم إنحلال الخطاب:

بأنّ الخطاب إمّا أن يتعلّق بفرد فرد من المكلفين أو لا- يتعلّق، فإن قيل بالأول فهذا يوجب القول بأنّ الخطاب ينحلّ إلى الأفراد ولا يقول به السيد الإمام قدس سره وإن قيل بالثانى، فمعناه أنّ الخطاب لا يتعلّق بالأفراد فلا يجب عليهم شىء، وعليه كيف يقال إن زيداً عصى أو أطاع مع أنّ الخطاب لا ينحلّ إلى الخطاب الخاص المتوجه إليه حسب الفرض. فذهب إلى الإنحلال الحكمى لا الحقيقى؛ فالخطاب القانونى وإن كان متعلّقاً بالجميع ولا ينحلّ إلى الأفراد حقيقة إلّا أنّه ينحلّ حكماً،

بمعنى أنّ العقل والعرف يحكمان بالإنحلال وإن لم ينحلّ حقيقةً.

١٧. قد أورد أستاذنا المعظم حفظه الله على نظريه الخطابات القانونيه وجوهاً من المناقشات وهي: أولاً إنّ العرف يحكم بالإنحلال ويفهم من الخطابات العامه تعدّدها بعدد أفراد المكلفين، ولا توجد هاهنا قرينه قويه على خلاف ما إرتكز قطعاً عند العرف؛ مع أنّ صرف توفّر الفرق بين الخطاب القانوني والشخصي لا يدلّ على أنّ الأحكام الشرعيه تكون بشكل القضايا القانونيه. وثانياً، إنّ طائفه من الآيات تدلّ بظاهرها على إشتراط التكليف بالقدره، وعلى نفي تكليفه تعالى بما فوق وسع المكلف، وهو يعمّ الحرج وغير المقدور، فتؤكّد على نظريه المشهور من إنحلال الأحكام فما إدعاه قدس سره خلاف العرف وما يظهر من الأدله الشرعيه؛ مع أنّه قدس سره يعترف بإنحلال المتعلّق في النواهي، فيصير الخطاب في «لا تشرب الخمر» منحللاً بعدد الأفراد فلا تكون هذه النظرية جامعاً. وثالثاً، يجوز التفكيك بين إرادته البعث أو الزجر في التشريع وبين عدم وضع الأحكام بصياغه القانون بأن نعتقد أنّ الإراده التشريعيه ليست إلما بنحو القانون ومع ذلك نذهب إلى إنحلال الخطاب ولحاظ الأفراد وحالاتهم في إنشاء الحكم وتظهر ثمرته في عدم ورود الإيرادات التي أوردها السيّد الإمام قدس سره على نظريه المشهور حيث لم نفسّر التكليف بالبعث كما ذهب إليه الإمام قدس سره مع عدم الإلتزام بنظريه الخطابات القانونيه على ما فسّرناها؛ مع أنّ المحاذير المبنائيه التي أوردها قدس سره على نظريه الإنحلال قابله الدفع كما ترى. ولو قلنا بالتقريب الذي أفاده المحقّق الشهيد رحمه الله تعود المحاذير ويترتب عليه ما يترتب على القول بالإنحلال من تعدّد الإراده والحكم؛ وذلك لأنّ الفرد حينئذ يكون مخاطباً وبالتالي كيف يتوجّه الخطاب إلى العاجز والجاهل؟

١٨. هذه النظرية لها مساس مباشر بموضوعات الحقل الأصولي وبواسطته بموضوعات الحقل الفقهي، فيدفع بها كثير من الغوامض التي تكون في الأصول

والفقه؛ فمن ثمراتها الأصولية القول بأن القرآن هو حكاية الخطاب بلا واسطه، أو بواسطه أمين الوحي، وعلى أي حال، إنها ليست خطابات شفاهيه لفظيه؛ بحيث يقابل فيها الشخص الشخص، فيخاطب بها الناس، لإستحاله أن يكلمهم الله تعالى بلا واسطه، مع عدم لياقتهم لذلك، وعدم كون واحد من المكلفين مخاطباً بها أصلاً، بل إنما هي قوانين كليّه بصوره المخاطبه أوحى الله تعالى بها نبيّه صلى الله عليه وآله وهو بلغها إلى الناس كما أنزلت على قلبه فيشمل الغائبين والمعدومين كما يشمل الحاضرين في مجلس الوحي أو في مسجد النبيّ. وبعبارة أخرى، إنّ القرآن هو خطاب كتبي حُفِظ بالكتابه ليعمل به كلّ مَنْ نظر إليه، نظير الخطابات الواقعه في قوانين المكتوبه المنتشره بين الناس ليطلعوا عليها فيعملوا بها، فقوانينه عامّه لكلّ من بلغت إليه بأيّ نحو كان من غير لزوم محذور.

١٩. هناك تطبيقات فقيهه عباديه لهذه النظرية؛ فمنها أنّه بناء على هذه النظرية إذا عارض إستعمال الماء في الوضوء أو الغسل واجب أهم من رفع الخبث ولم يكن عنده من الماء إلّا بقدر أحد الأمرين، يصحّ الوضوء أو الغسل حينئذ لعدم إمتناع تعلق الأمرين بعنوانين متزاحمين في الوجود؛ فإنّ الأدلّه غير ناظره إلى حال المتزاحمات ولا- حال علاجها، وأنّ الأمر بكلّ من المتزاحمين أمر بالمقدور، والجمع غير مقدور، وهو ليس بمأمور به، ففي المتزاحمين أمران كلّ تعلق بمقدور، لا- أمر واحد بالجمع الذي هو غير مقدور؛ فيمكن تصوير الأمرين في عرض واحد، وعليه لا إشكال في صحّه الوضوء مع الإبتلاء بالمزاحم.

٢٠. هناك فروع فقيهه أخرى لهذه النظرية تتعلّق بالمعاملات؛ فمنها أنّه - خلافاً للمشهور - لا- يعتبر في الإلزام على العمل بالشرط ولو كان بنحو شرط الفعل أن يكون داخلاً تحت قدره المشروط عليه؛ فإنّ الأحكام الكليّه القانونيه لا تتقيّد بالقدره كما لا تتقيّد بالعلم، فيكون الحكم الفعلي كوجوب العمل بالشرط

ثابتاً لموضوعه، سواء كان المكلف عالماً أم لا، وقادراً أم لا. وعليه إنَّ العذر عن الإتيان به لا يوجب بطلانه رأساً، بل يترتب عليه الخيار قطعاً؛ فإنَّ الخيار لم يترتب على تخلف الشرط إختياراً، بل هو كقانون شرعي رتب على مطلق التخلف، فيشمل العاجز كالقادر.

إلى هنا تمَّ إعداد الكتاب وإنتهى الغرض من إخراجه، فنحمد الله تعالى على تسهيله وتوفيقه، ونصلي على سيّد رسله محمّد وعلى آله المصطفين الأخيار، ونبتهل إلى الله تعالى بهم عليهم أفضل السلام وأزكى التحيات في قبوله وإجرائه في صحائف الحسنات، وأن يغفر لنا ما أخطأنا فيه سبيل الصواب، إنّه غفور رحيم.

ص: ٢٠٢

* القرآن الكرم.

* نهج البلاغه (للصبحى صالح).

١. أآود التقربرات: النائبنى، مآمد حسبن، مطبعه عرفان، قم، ط ١، ١٣٥٢ ق.

٢. إرشاد العقول إلى مباحث الأصول: السبأانى التبربىزى، آعفر، مؤسسه الإمام الصادق، قم، ط ١، ١٤٢٤ ق.

٣. إصطلاحات الأصول ومعظم أبحاثها: المشكبنى، المبرزا على، الهادى، قم، ط ٦، ١٤١٦ ق.

٤. الأصول العامه فى الفقه المقارن: الحكىم، مآمد تقى بن مآمد سعبد، مؤسسه آل البىء علىهم السلام آاب، قم، ط ٢، ١٩٧٩

٠٤

٥. أنوار الأصول: المكارم الشبرازى، ناصر، تقرير: أآمد القدسى، مدرسه الإمام على بن أبى طالب، قم، ط ٢، ١٤٢٨ ق.

٦. أنوار الهدابه فى التعليقه على الكفايه: الإمام آمببى، السبىء روح الله، مؤسسه تنظيم ونشر آثار الإمام آمببى، قم، ط ١،

١٤١٣ ق.

٧. بدائع الافكار فى الأصول: العراقى، ضبءالدين، تقرير: المبرزا هاشم الآملى، المطبعه العلميه، النآف الأشرف، ط ١، ١٣٧٠ ق.

ص: ٢٠٤

٨. تاج العروس من جواهر القاموس: الواسطي، محب الدين، تحقيق: السيد محمد مرتضى الحسيني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٤١٤ ق.

٩. تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري، إسماعيل بن حماد، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٤١٠ ق.

١٠. تحريرات في الأصول: الخميني، مصطفى، مؤسسه تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، قم، ط ١، ١٤١٨ ق.

١١. تسديد الأصول: المؤمن القمي، محمد، مؤسسه النشر الإسلامي، قم، ط ١، ١٤١٩ ق.

١٢. تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيله (غسل الجنابه، التيمم، المطهرات): الفاضل اللنكراني، محمّد، مؤسسه العروج، طهران، ط ١، ١٤١٩ ق.

١٣. تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيله (كتاب الإجاره): الفاضل اللنكراني، محمّد، مركز فقه الأئمه الأطهار، قم، ط ١، ١٤٢٤ ق.

١٤. تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيله (كتاب الحج): الفاضل اللنكراني، محمّد، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط ٢، ١٤١٨ ق.

١٥. تنقيح الأصول: الإمام الموسوي الخميني، السيد روح الله، تقرير: حسين التقوي الإشتهازي، مؤسسه تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، قم، ط ١، ١٤١٨ ق.

١٦. تهذيب الأصول: الإمام الموسوي الخميني، السيد روح الله، تقرير: جعفر السبحاني، مؤسسه تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، قم، ط ١، ١٤٢٣ ق.

١٧. جواهر الأصول: الإمام الخميني، السيد روح الله، مؤسسه تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، قم، ط ١، ١٤٢٣ ق.

١٨. حاشيه المكاسب: الشيرازي، الميرزا محمّد تقى، منشورات الشريف الرضى، قم، ط ١، ١٤١٢ ق.

١٩. حاشيه كتاب المكاسب: الإصفهاني، محمّد حسين، أنوار الهدى، قم، ط ١، ١٤١٨ ق.

٢٠. الحدائق الناضره في أحكام العتره الطاهره: البحراني، يوسف بن أحمد، مؤسسه النشر الإسلامي، قم، ط ١، ١٤٠٥ ق.

٢١. الحكم الشرعى عند الأصوليين: محمد، على جمعه، دار الإسلام، مصر، ط ٢، ١٤٢٧ ق.
٢٢. خطابات قانونيه [بالفارسيه]: العروج، قم، ط ٢، ١٤٢٨ ق.
٢٣. دراسات فى الأصول: الفاضل اللنكرانى، محمد، تقرير: السيد صمد الموسوى، مركز فقه الأئمه الأطهار، قم، ط ١، ١٤٣٠ ق.
٢٤. دراسات فى علم الأصول: الموسوى الخوئى، السيد ابوالقاسم، تقرير: السيد على الهاشمى الشاهرودى، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئى، قم، ط ١، ١٤٢٢ ق.
٢٥. درر الفوائد فى الحاشيه على الفرائد: الخراسانى، محمد كاظم، تحقيق: السيد مهدي شمس الدين، مؤسسه الطبع والنشر التابعه لوزارة الثقافه والإرشاد الإسلامى، طهران، ط ١، ١٤١٠ ق.
٢٦. درر الفوائد: الحائرى اليزدى، عبدالكريم، مؤسسه النشر الاسلامى، قم، ط ٦، ١٤١٨ ق.
٢٧. دروس فى علم الأصول (الحلقه الثالثه): الصدر، محمد باقر، مجمع الفكر، قم، ط ١، ١٤٢٣ ق.
٢٨. دروس فى علم الأصول: الصدر، السيد محمد باقر، منشورات الإسلامى، قم، ط ٥، ١٤١٨ ق.
٢٩. رساله الصلاه فى المشكوك: النائينى الغروى، الميرزا محمد حسين، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم، ط ٨١، ١٤١ ق.
٣٠. زبده الأصول: الشيخ البهائى العاملى، محمد بن حسين بن عبد الصمد، تحقيق: فارس حسون كريم، مدرسه ولى عصر العمليه، قم، ط ١، ١٤٢٣ ق.
٣١. شرح المنظومه (قسم المنطق): السيزوارى، الملا هادى، تعليق: حسن زاده الآملى، منشورات ناب، طهران، ط ٤، ١٤٢٢ ق.
٣٢. العروه الوثقى (المحشى): الطباطبايى اليزدى، السيد محمد كاظم، مؤسسه النشر الاسلامى، قم، ط ١، ١٤١٩ ق.
٣٣. العروه الوثقى مع تعليقات الفاضل: الطباطبايى اليزدى، السيد محمد كاظم، مركز فقه الأئمه الأطهار، قم، ط ١.
٣٤. العروه الوثقى: اليزدى الطباطبايى، السيد محمد كاظم، مؤسسه الأعلمى للمطبوعات، بيروت، ط ٢، ١٤٠٩ ق.
٣٥. عوالى اللئالى العزيزيه: الأحساينى، ابن أبى جمهور، محمد بن على، دار سيد الشهداء للنشر، قم، ط ١، ١٤٠٥ ق.

٣٦. فرائد الأصول: الأنصاري، مرتضى بن محمد أمين، مجمع الفكر الاسلامي، قم، ط ٩، ١٤٢٨ ق.
٣٧. الفصول الغرويه فى الأصول الفقيهيه: الإصفهاني، محمد حسين، دار إحياء العلوم الإسلاميه، قم، ١٤٠٤ ق.
٣٨. فوائد الأصول: النائيني، محمد حسين، النشر الإسلامى، قم، ط ٦، ١٤١٧ ق.
٣٩. القاموس الفقهى لغه وإصطلاحاً: سعدى، أبو جيب، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤١٩ ق.
٤٠. القاموس القانونى الثلاثى (عربى - فرنسى - إنكليزى): البعلبكي، روحى، منشورات الحلبي الحقوقيه، لبنان، ط ١، ٢٠٠٢ م.
٤١. القوانين المحكمه فى الأصول المتقنه: الميرزا القمى، أبو القاسم بن محمد حسن، إحياء الكتب الإسلاميه، قم، ط ١، ١٤٣٠ ق.
٤٢. القول الرشيد فى الاجتهاد و التقليد: المرعشى النجفى، شهاب الدين، تقرير: السيد عادل العلوى، مكتبه آيه الله المرعشى، قم، ط ١، ١٤٢٢ ق.
٤٣. الكافى: الكلينى، محمد بن يعقوب، دار الكتب الإسلاميه، طهران، ط ٤، ١٤٠٧ ق.
٤٤. كتاب البيع: الإمام الخمينى، السيد روح الله، تقرير: محمد حسن القديرى، مؤسسه تنظيم و نشر آثار الإمام الخمينى، طهران، ط ١.
٤٥. كتاب البيع: الإمام الخمينى، السيد روح الله، مؤسسه تنظيم و نشر آثار الإمام الخمينى، طهران، ط ١، ١٤١٨ ق.
٤٦. كتاب الخلل فى الصلاه: الإمام الخمينى، السيد روح الله، مطبعه مهر، قم، ط ١.
٤٧. كتاب الصوم: الموسوى الخمينى، السيد مصطفى، مؤسسه تنظيم و نشر آثار الإمام الخمينى، طهران، ط ١.
٤٨. كتاب الطهاره: الإمام الموسوى الخمينى، السيد روح الله، تقرير: محمد الفاضل اللكرانى، مؤسسه تنظيم و نشر آثار الإمام الخمينى، قم، ١٤٢٢ ق.
٤٩. كتاب الطهاره: الإمام الخمينى، السيد روح الله، مؤسسه تنظيم و نشر آثار الإمام الخمينى، قم، ط ١.
٥٠. كتاب المكاسب: الأنصاري، مرتضى بن محمد أمين، مجمع الفكر الإسلامى، قم، ط ١، ١٤١٥ ق.

٥١. كفايه الأصول: الخراساني، محمد كاظم، مؤسسه آل البيت لإحياء التراث، قم، ط ٢، ١٤١٧ ق.
٥٢. لسان العرب: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤ ق.
٥٣. المبادئ القانونية العامه: سلطان، أنور، دار النهضة العربية، بيروت، ط ٤، ١٩٨٣ م.
٥٤. مجمع البحرين: الطريحي، فخر الدين، منشورات المرتضوى، طهران، ط ٣، ١٤١٦ ق.
٥٥. المحاضرات (مباحث في علم الأصول): المحقق الداماد، السيد محمد، تقرير: السيد جلال الدين الطاهري الإصفهاني، مبارك، إصفهان، ط ١.
٥٦. محاضرات في أصول الفقه: الموسوي الخويي، أبو القاسم، دار الهادي للمطبوعات، قم، ط ٤، ١٤١٧ ق.
٥٧. المحصول في علم الأصول: السبحاني التبريزي، جعفر، مؤسسه الإمام الصادق، قم، ط ١، ١٤١٤ ق.
٥٨. مصباح الأصول: الموسوي الخوئي، السيد أبو القاسم، تقرير: السيد محمد سرور الواعظ الحسيني البهسودي، مؤسسه دائره معارف الفقه الإسلامي، قم، ط ١، ١٤١٩ ق.
٥٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: الفيومي، أحمد بن محمد المقرئ، منشورات دار الرضي، قم، ط ١.
٦٠. المعالم الجديده للأصول: الصدر، السيد محمد باقر، مكتبه النجاح، طهران، ط ٢، ١٣٩٥ ق.
٦١. معتمد الأصول: الإمام الموسوي الخميني، السيد روح الله، تقرير: محمد الفاضل اللنكراني، مؤسسه تنظيم و نشر آثار الإمام الخميني، قم، ط ١، ١٤٢٠ ق.
٦٢. المعجم الأصولي: سنقر، محمد، قم، ط ٢، ١٤٢٨ ق.
٦٣. معجم المصطلحات و الألفاظ الفقيهيه: عبد المنعم، محمود عبدالرحمن، دار الفضيله، القاهره، ط ١، ١٩٩٩ م.
٦٤. معجم مفردات أصول الفقه المقارن: المشرق للثقافه والنشر، طهران، ط ١، ١٤٢٨ ق.
٦٥. معجم مقائيس اللغه: أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا، منشورات مكتبه الإعلام الإسلاميه، قم، ط ١، ١٤٠٤ ق.

٦٦. مفردات ألفاظ القرآن: الراغب الإصفهاني، حسين ابن محمد، الدار الشاميه، لبنان، ط ١، ١٤١٢ ق.

٦٧. المكاسب المحرمه: الإمام الموسوى الخمينى، السيد روح الله، مؤسسه تنظيم ونشر آثار الإمام الخمينى، قم، ط ١، ١٤١٥ ق.

٦٨. مناهج الوصول إلى علم الأصول: الإمام الموسوى الخمينى، السيد روح الله، مؤسسه تنظيم ونشر آثار الإمام الخمينى، قم، ط ١، ١٤١٤ ق.

٦٩. المنطق: المظفر، محمد رضا، منشورات إسماعيليان، قم، ط ١٠، ١٤٢٤ ق.

٧٠. مهذب الأحكام: السبزوارى، السيد عبد الأعلى، مؤسسه المنار، قم، ط ٤، ١٤١٣ ق.

٧١. موسوعه الإمام الخوئى: الموسوى الخوئى، السيد أبو القاسم، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئى، قم، ط ١، ١٤١٨ ق.

٧٢. موسوعه مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين: العجم، رفيق، ناشرون، لبنان، ط ١، ١٩٩٨ م.

٧٣. النظرية العامه للقانون: الشامسى، جاسم على، مطبوعات جامعه الإمارات العربيه المتحده، ط ١، ٢٠٠٠ م.

٧٤. نهايه الحكمه: الطباطبائى، السيد محمد حسين، النشر الإسلامى، قم، ط ١٧، ١٤٢٤ ق.

٧٥. نهايه الدرايه: الغروى الإصفهاني، محمد حسين، سيد الشهداء عليه السلام، قم، ط ١، ١٤١٥ ق.

٧٦. وسائل الشيعه: الحرّ العاملى، محمد بن الحسن، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم، ط ١، ١٤٠٩ ق.

فهرس المطالب

الكلمه الإفتتاحيه ... ٥

الفصل التمهيدى ... ٩

المبحث الأول: أهميه الموضوع وتأريخه ... ١١

المبحث الثانى: تبين المفردات ... ١٢

المطلب الأول: تعريف الخطاب ... ١٣

المطلب الثانى: تعريف الحكم الشرعى وأقسامه ... ١٤

الجهه الأولى: تعريف الحكم الشرعى ... ١٤

الجهه الثانيه: تقسيمات الحكم الشرعى ... ١٨

النقطه الأولى: تقسيم الحكم الى تكليفى ووضعى ... ١٨

النقطه الثانيه: تقسيم الحكم إلى واقعى وظاهرى ... ٢١

النقطه الثالثه: تقسيم الحكم إلى أولى وثانوى ... ٢٢

المطلب الثالث: تعريف التكليف ... ٢٢

المطلب الرابع: تعريف القانون ومراحل جعله ... ٢٤

المطلب الخامس: تعريف الإنحلال، لغه وإصطلاحاً ... ٢٨

المبحث الثالث: المبادئ الأصوليه للحكم الشرعى ... ٣٠

ص: ٢١٠

المبحث الأول: نظريه الإنحلال فى القضايا الشرعيه... ٤٧

المطلب الأول: تقسيم القضايا وتعريفها... ٤٧

المطلب الثانى: القضايا الشرعيه عند المحقق النائى... ٤٩

المطلب الثالث: رؤيه الإمام الخمينى ١ فى تقسيم القضايا... ٥٧

المبحث الثانى: مناقشات الإمام الخمينى لرؤيه الإنحلال... ٦٣

المناقشه الأولى: عدم صحه الخطاب إلى العاصى والكافر... ٦٤

المناقشه الثانى: عدم الإحتياط عند الشك فى قدره... ٦٦

المناقشه الثالثه: لزوم النسبيه فى الأحكام الوضعيه... ٦٨

المناقشه الرابعه: إجتماع عدّه أكاذيب فى خبر واحد... ٧٠

المناقشه الخامسه: عدم وجوب القضاء على النائم فى جميع الوقت... ٧١

تمهيد... ٧٥

المبحث الأول: نظريه الخطابات القانونيه من منظار الإمام الخمينى ٧٦... ١

المطلب الأول: بيان النظرىه... ٧٦

المطلب الثانى: أدله النظرىه... ٨٤

المطلب الثالث: ما تتضمنه النظرىه... ٨٩

المطلب الرابع: الفرق بين الخطابات القانونيه والقضايا الحقيقيه... ٩٠

المطلب الخامس: علاقته ببحث تعلق الأمر بالطبعه والخطابات القانونيه... ٩١

المبحث الثانى: الخطابات القانونيه عند تلامذه السيد الإمام ٩٥... ١

المطلب الأول: الخطابات القانونية عند الفقيه الأصولي الشيخ الفاضل اللكراني؛ ... ٩٥

المطلب الثاني: الخطابات القانونية عند الفقيه المحقق الشيخ السبحاني حفظه الله ... ٩٧

المطلب الثالث: الخطابات القانونية عند الفقيه الخبير الشيخ محمد المؤمن حفظه الله ... ٩٨

المبحث الثالث: إشكاليات الخطابات القانونية ... ٩٩

ص: ٢١١

المطلب الأول: إیرادات المحققین علی هذه النظریه والإجابہ عنها... ٩٩

المطلب الثانی: إیرادات الأستاذ حفظه الله علی هذه النظریه... ١١٤

المبحث الرابع: الخطابات القانونیه عند السيد مصطفی الخمينی؛... ١٢١

المبحث الخامس: كلام بعض المحققین فی الخطابات القانونیه ونقده... ١٢٥

الباب الثالث... ١٢٩

تمهید... ١٣١

المبحث الأول: التطبيقات الأصولیه للخطابات القانونیه... ١٣٢

الجهة الأولى: شمولیه الخطابات القرانیه لغير الحاضرين... ١٣٢

الجهة الثانية: تصحيح الواجب المشروط قبل تحقق شرطه وما شابه ذلك... ١٤٠

الجهة الثالثة: إتحاد الطلب والإرادہ ودفع الإشكال عن تكلیف الكفار... ١٤٣

الجهة الرابعة: فعلیه الحكمين المتزاحمين فی عرض واحد... ١٤٥

الجهة الخامسة: عدم إعتبار المندوحه فی إجتماع الأمر والنهی... ١٥٠

الجهة السادسة: تصحيح الجمع بين الحكم الواقعی والظاهری... ١٥٣

الجهة السابعة: تصحيح المعنی الحقيقي للرفع وعموميته... ١٥٥

الجهة الثامنة: كلیه الأدله الإمتانیه... ١٥٨

الجهة التاسعه: تصحيح التمسك بالإحتياط... ١٦١

الجهة العاشره: إجراء الأصل العقلی فی نسيان الأجزاء... ١٦٤

المبحث الثاني: التطبيقات الفقهيّه للخطابات القانونیه... ١٦٧

المطلب الأول: الآثار العبادیه... ١٦٧

الجهة الأولى: حكم الصلاه فی النجس مع الجهل بالحكم... ١٦٧

الجهه الثانيه: حكم الورود فى الصلاه قبل الوقت خطأ... ١٦٨

الجهه الثالثه: سقوط الأداء فى فاقد الطهورين... ١٦٩

الجهه الرابعه: تصحيح الطهاره المائيه مع تعين التيمم... ١٧١

الجهه الخامسه: حكم الصلاه فى ضيق الوقت... ١٧٢

ص: ٢١٢

الجهه الخامسه: حكم الصلاه مع الإخلال عن جهل ... ١٧٢

الجهه السادسه: حكم الصوم الآخر فى النذر المعين ... ١٧٤

الجهه السابعه: وجوب الحج على الكافر ... ١٧٥

الجهه الثامنه: وجوب الحج مطلقاً عند الإستطاعه ... ١٧٦

الجهه التاسعه: حكم الإستغفار فى الحج على ما يوجب الكفاره جهلاً ... ١٧٨

الجهه العاشره: صحه النيابة لمن وجب عليه الحج ... ١٧٩

المطلب الثانى: النماذج المعاملية ... ١٨١

الجهه الأولى: تصحيح معامله الصبى ... ١٨١

الجهه الثانيه: الأجير الخاص ... ١٨٢

الجهه الثالثه: إعتبار قدره فى شروط العقد ... ١٨٣

الجهه الرابعه: جعل الخيار فى المعاطات ... ١٨٤

الجهه الخامسه: ضمان المقبوض بالعقد الفاسد ... ١٨٥

الجهه السادسه: حكم تعذر المثل فى المثلى ... ١٨٦

الجهه السابعه: بدل الحيلوله عند تعذر العين ... ١٨٧

الجهه الثامنه: وجوب الفحص عن المالك ... ١٨٨

الجهه التاسعه: رجوع المالك إلى جميع الأيدى مع بقاء العين ... ١٨٩

الجهه العاشره: رد العين إلى المالك قبل الوقوع تحت يد الغارم ... ١٩٠

فصل فى خاتمه المطاف ... ١٩٣

نتائج البحث ... ١٩٥

فهرس مصادر التحقيق ... ٢٠٥

فهرس المطالب... ٢١١

ص: ٢١٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

